

نهاية أمريكا

د / محمد مورو

جزيرة الورد

ت: ٠٢/٢٥١١٤٣٧١

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

نهاية... نهاية التاريخ

الأزمة المالية ، أو الأزمة الاقتصادية ، التي قفزت إلى سطح الأحداث وشكّلت الظاهرة الأهم عالمياً في الفترة الأخيرة - ليست مجرد أزمة عابرة تمرُّ بها الأسواق ، بل هي أزمة بُنيويّة تضرب في صميم النظام الرأسمالي !! والأزمة في شكلها الخارجي تتمثّل في انهيار عددٍ من البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة انتقلت بدورها إلى أوروبا وآسيا ومختلف بقاع العالم ، وذلك أن التمويل العقاري في الولايات المتحدة أصيب بنكسة خطيرة ، وعجز عددٌ كبير من المقرضين على حساب شراء بيوت لهم عن سدّاد مَدْيُونِيَّاتهم ، وكان عدد كبير من هؤلاء قد قاموا برهن بيوتهم التي اقترضوا لشرائها . واقترضوا على حسابها أو باعوها ، وكذلك فإن البنوك التي مَوَّلَت قروض العقارات كانت قد قامت بدورها ببيع تلك القروض أو تحويلها إلى أسهم وسندات وأوراق مالية تُشرك إلى البورصات ، وهكذا فإن عَجَزَ المقرضين عن السداد أثر في البنوك وسوق الأسهم والبورصات ، وبما أن هناك عولة فإن المُشْتَرِينَ للأسهم لم يكونوا أمريكيان فقط بل كانوا أيضاً بنوكاً أوروبية لها فروع في الولايات المتحدة ، أو بنوكاً آسيوية وهكذا ، مما جعل الأزمة تنتقل من مكان إلى مكان بسرعة كبيرة ، وهذا جزءٌ من سمات العولة والرأسمالية .

وبدايةً فإن التجارة في مفهومها الصحيح ، هي أن يقوم تاجر بشراء بضاعة من أماكن إنتاجها بهدف توصيلها ، ومن ثمّ بيعها في أماكن استهلاكها ، ولكن أن تتحول السِّلَع هنا إلى سهم أو سند أو ورقة مالية يتم تداولها في البورصات يعني أنها لم تعدّ تجارة بل هي نوع من الميسر والمقامرة ، ولا شكّ أن ذلك نوع من الفساد مُرتبط بالرأسمالية وجزء منها ولا يمكنها التخلُّص منه ، والتجربة تقول الآن: إن الرأسمالية آلية متوحشة تعمل وفق آلياتها بعد أن انفصلت عن أصلها النظري

وعن سيطرة الرأسماليين أنفسهم ، فلا يمكن وقف الدورة الرأسمالية عن الوصول إلى حالة الأزمة ، وفي كل الأحوال فإنَّ الحكمة المستخلصة من هذه الأزمة وغيرها هي أن الله تعالى يحقُّ الربا ويُربي الصدقات ، وأن الربا والقمار طريق إلى الخراب .

فقدت الأسواق الرأسمالية والبورصات الكثير من قُوَّتها في كل مكان من العالم تقريباً ، وأفلست بنوك أمريكية وأوروبية ويابانية وفي كل الدول والمؤسسات الرأسمالية ، وتدخلت الحكومات لدعم تلك البنوك أو تأميمها بأموال تصل إلى عدَّة تريليونات من الدولارات أنفقت أمريكا وحدها حوالي تريليون دولار حتى الآن . وهذا معناه ببساطة أن الرأسمالية غير قادرة على تصحيح مسارها بنفسها كما زعم الليبراليون الجُدُّ والقدامى على حدِّ سواء ، ويثبت هذا التدخل الحكومي أن الرأسمالية ليست صالحة بنفسها لإدارة الشؤون الاقتصادية ، وأن مبدأ حرية السوق التي بشرنا بها السادة الليبراليون ليست إلا هُراءً وهو أمر يعني فساد الأصل النظري للرأسمالية وعدم صحة هذا الدِّين الجديد!!

وإذا تذكرنا ما قاله المفكر الأمريكي من أصل ياباني "فوكوياما" عن أننا وصلنا إلى نهاية التاريخ ، وأنه لم يعد هناك نظام صالح لإدارة الشؤون الاقتصادية إلا الرأسمالية . لقلنا على الفور: إن ما حدث هو نهاية . . نهاية التاريخ .

أو أن انهيار الشيوعية لا يعني بالضرورة صلاحية الرأسمالية وأن على البشرية أن تبحث عن طريق آخر غير الرأسمالية والشيوعية لإدارة شئون العالم ، ونرشح هنا بدهة النظام الاقتصادي الإسلامي . خاصة أن فساد كلٍّ من الرأسمالية والشيوعية يؤكِّد فساد الأرضية الفكرية والثقافية التي خرجت منها النظريتان ألا وهي المنظومة الحضارية الغربية وأننا في حاجة إلى منظومة فكرية وحضارية ذات

جِثْر حضاري مختلف ، ولا تَمُتُ بصلّة للحضارة الغربية ، وهذا تحديداً يتوفر في المنظومة الحضارية الإسلامية ، والتي تَمُتُّك أولاً خطاباً عالمياً ، وتمتلك ثانياً نصوصاً نظرية وممارسة حضارية تضع نظاماً اقتصادياً متكاملأً ، وبالطبع فإن المسألة تحتاج إلى جهود علماء المسلمين الفقهاء والاقتصاديين على حدّ سواء .

لماذا نقول: إن أزمة الرأسمالية الحالية هي أزمة بنوية وليست مجرد أزمة عابرة حتى ولو نجحت إجراءات الحكومات في تسكينها مؤقتاً ، لأن الرأسمالية في أزماتها السابقة كانت تستطيع التغلب على الأزمة عن طريق المزيد من القهر والنهب أو إثارة الحرب العالمية أو المحلية أو تصدير السلاح أو حتى تصدير الدولار ذاته في عملية نهب واسعة النطاق مارسها الولايات المتحدة . وهي أمور كلها قد استنفدت ، مما يعني أن الأزمة هذه المرّة لن يتم حلها بسهولة ، بل إننا نقول: إن ساسة الولايات المتحدة كانوا يعرفون بالأزمة منذ عدة سنوات ، وأن غزو العراق في جزء منه كان نوعاً من الاستجابة لتلك الأزمة في عام ٢٠٠٣ بمعنى أن هذا الغزو ومحاولة تنفيذ المشروع الإمبراطوري الأمريكي ، كان يستهدف ضمن أهداف عدّة منها السيطرة على البترول ، والتحكم في الرأسماليات الأخرى ؛ أوروبا واليابان والصين ، وحل مشكلة الرأسمالية الأمريكية على حساب الرأسماليات الأوروبية والآسيوية ولكن المقاومة العراقية الباسلة أفسدت هذا المشروع ، ومن ثم انتهى المشروع الإمبراطوري الأمريكي ، ولم يُعد هناك طريق أمام الرأسمالية الأمريكية سوى أن تعترف بالأزمة ، أو تعاني من الأزمة بوضوح وأن تنتظر نهايتها المتوقعة خلال عشرات السنين القادمة .

الاتحاد من أجل ساركوزي

بمجرد فوز الرئيس الفرنسي " ساركوزي " في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في العام الماضي طرح الرجل مشروعه المعروف باسم " الاتحاد من أجل المتوسط " واستهدف الرجل ضم الدول المطلة على المتوسط سواء في أوروبا أو شمال إفريقيا العربي ، أو الدول المطلة على المتوسط من الشرق مثل سوريا وإسرائيل ولبنان ، بالإضافة إلى تركيا ، ولا يمكننا بالطبع أن نتفهم أن المسألة بريئة ، لأنه ليس هناك شيء بريء في السياسة من ناحية ، ولأن ساركوزي نفسه متهم بالولاء لإسرائيل وهو يهودي الأصل ، كما أنه أظهر قدراً هائلاً من التأييد للمشروع الإمبراطوري الأمريكي وكأنه أصبح أحد أعضاء اليمين الأمريكي المحافظ على عكس سياسة فرنسا التقليدية .

وبينما كانت شمس اليمين الأمريكي المحافظ تغرب في واشنطن إذا بها تشرق في باريس ، وهي مفارقة تستحق التأمل ولا شك ووفقاً للأفكار الأولية التي طرحها ساركوزي لذلك المشروع فإن على الدول العربية والأوروبية المطلة على المتوسط أن تتعاون فيما بينها في السياسة والاقتصاد والثقافة بهدف رفع مساحات التفاهم الدولي وتحقيق حوار الحضارات والقضاء على الإرهاب والهجرة غير الشرعية لأوروبا وغيرها من الأفكار ، إلا أنه واجهته مشكلة عدم القدرة على الاقتصار على الدول الأوروبية المطلة على المتوسط كما كان يريد أو يدعي ، فاضطر إلى ضم الدول الأوروبية كلها ، فأصبح الاتحاد الأوروبي طرفاً من ناحية ، والدول العربية وإسرائيل وتركيا طرفاً من ناحية أخرى ، وهكذا فإن طرفي المعادلة غير متكافئتين والمحصلة أن الأجندة الفرنسية أو الساركوزية أو حتى الأوروبية هي التي ستفرض نفسها في النهاية ، خاصة أن الدول العربية المطلة على المتوسط مختلفة فيما بينها بخصوص هذا الاتحاد ، فهناك من تتحمس ، وهناك من تحفظ وهناك من

تتردد، وهناك من رفضه أصلاً.

الأهداف الساركوزية من هذا الاتحاد بعضها واضح وبعضها خفي، الواضح والمعلن منها يدور حول رغبة فرنسا في إبعاد تركيا عن الاتحاد الأوروبي ومنعها من دخول البيت الأوروبي، ومن ثم دمجها في إطار تعاون متوسطي مع أوروبا، وهو هدف يعلنه ساركوزي وتضمّره باقي الدول الأوروبية، وكذلك فإن هذا الاتحاد سوف يعطي تطبيقاً عربياً مع إسرائيل بدون مقابل سياسي أو على مستوى القضية الفلسطينية، وساركوزي ليس بعيداً عن الأهداف الصهيونية، وهو لعب دوراً في تخفيف الحصار عن سوريا ودعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى باريس لحضور الاجتماع التمهيدي لهذا الاتحاد فكسر الحصار حول السوريين وشجع قيام تركيا بإجراء وساطة للتفاوض بين السوريين والإسرائيليين، وكل هذا يصب في تهيئة المسرح وتهدة الأمور حول إسرائيل لتتمكن من التركيز في قضية منع إيران من امتلاك قدرات نووية وسحب سوريا بعيداً عنها.

بل إن ما يطرحه ساركوزي من أفكار حول التعاون والتطبيع والمشروعات الاقتصادية والثقافية هو ذاته أو قريب مما يسمى مشروع شيمون بيريز للشرق أوسطية والذي طرحه منذ سنوات، أي أنه مجرد تكرار للرؤية الإسرائيلية حول المستقبل في المنطقة بمعنى إدماج إسرائيل في المنطقة عن طريق قيادتها لنوع من التنمية تكون فيها إسرائيل هي العقل والعرب هم المال والعضلات وبديهي أن إسرائيل الآن، وبعد إدراكها باستحالة الانتصار على حركات المقاومة، ووصولها إلى مأزق وجودي في هذا الصدد تحتاج بشدة إلى مثل هذا النوع من المشروعات لتأمين وجودها واستمرارها!!.

من الأهداف الساركوزية الأوروبية في هذا الصدد مقاومة موضوع الهجرة غير

الشرعية ، وهي في الحقيقة مفارقة أخرى تدل على ازدواج المعايير الغربية ، فحين تصر الدول الأوروبية وأمريكا وكل دعاة العولمة على حق مرور السلع بدون جمارك ولا موانع ، فإنها ترفض حرية مرور الإنسان ، والمفروض وفقاً لقيم العولمة والرأسمالية الجديدة والعالم المترابط والواحد أن تكون الأولوية لمرور الإنسان قبل السلع أو بالتساوي معها وليس العكس .

ومن المعروف أن موضوع هجرة الأفارقة والآسيويين والفقراء عموماً هرباً من الفقر والجوع باتجاه أوروبا يشكل إزعاجاً كبيراً للأوروبيين ، ويهدد من وجهة نظرهم الديموجرافيا الأوروبية ، لأن سيل البشر المندفع مغامراً باتجاه الشمال سيخل بالتوازن الديموجرافي الأوروبي ، لأن نسبة الإنجاب في أوروبا متدنية جداً على عكس ما يحدث في الجنوب وهذا الاتحاد بما سيقدمه من تعاون أممي واتفاقيات ، سيجعل عبء مقاومة الهجرة غير الشرعية على عاتق دول جنوب وشرق المتوسط وليس شماله ، أي إلقاء عبء المعركة الأوروبية أصلاً على عاتق الآخرين فتظل الأيدي الأوروبية نظيفة من دماء هؤلاء المهاجرين أو على الأقل لا تنفرد وحدها بعبء هذا الدم والأرواح المراقبة في جوف البحار وأفواه الأسماك بعد غرق أو إغراق زوارق المهاجرين الفقراء .

ولا ننسى في هذا الصدد أن نقول: أن جزءاً كبيراً من أسباب الفقر والتخلف في البلدان الجنوبية جاء نتيجة النهب الاستعماري الأوروبي ، وأوروبا ملزمة بدفع تعويضات هائلة عن ذلك يقدرها البعض بـ ٥٠ % من الدخل الأوروبي لمدة عشرين عاماً على الأقل ، لإعادة بناء ما دمره الاستعمار اقتصادياً واجتماعياً .

ومن الأهداف أيضاً التعاون الأمني في محاربة الإرهاب وهو موضوع بالطبع نخشاه أوروبا جداً ، ويتحدث ساركوزي عن إقامة قواعد ومراكز إنذار وتعاون

استخباراتي وجيوش داخل دول الحوض الجنوبية والشرقية لهذا الغرض .
وبالإضافة إلى ذلك فتح الأسواق العربية أمام الموجة الاستعمارية الأوروبية
الجديدة ، بل ودعاة النفوذ الاستعماري الفرنسي الفرانكفوني وإحياء مجد فرنسا
القديم!! .

وهذه كلها أهداف أوروبية فرنسية إسرائيلية ، وليس للعرب فيها إلا مصلحة
هامشية هي بعض فتات المساعدات الاقتصادية بالمقارنة مع خسائر عربية حضارية
واستراتيجية ، وهو أمر لا يقبله عاقل بالطبع .

الهدف غير المعلن من هذا الاتحاد هو أنه يأتي كنوع من الاحتياطي الإسرائيلي
الغربي للتحكم في المنطقة خاصة بعد أن فشل أو اقترب من الفشل المشروع
الأمريكي الذي يعاني من تدهور حاد في المنطقة والعالم ، وهزيمة المشروع الأمريكي
ستكون هزيمة للغرب كله ، ومن ثم فإن الغرب يقدم نوعاً جديداً من البديل
الاستراتيجي للهزيمة الأمريكية في العراق وأفغانستان والمنطقة عموماً وتأييد
الوجود الإسرائيلي في حالة انسحاب أمريكا من المنطقة .

الإسلام أيديولوجية الفقراء

مقدمة فى (لاهوت) التحرير الإسلامى

آلة شيطانية ضخمة ، تروسها بشر ، تقتل الأطفال ، تمتص دماء البشر ، تعذب المرأة وتظلمها ، تجتث جذور الثقافات تنشر المذابح والتطهير العرقى ، وحروب الإبادة ، والطائفية والعنصرية ، الاستعمار ، النازية ، الفاشية ، العنف ، القهر ، تدمير القيم ، نهب ثروات الشعوب والأفراد بلا رحمة وبلا هوادة ، وفى كل يوم جديد يزداد جشع تلك الآلة الشيطانية حتى أنها بدأت تأكل نفسها وتنفصل حتى عن إطارها الاجتماعى لتصبح هى ذاتها مستقلة عمن صنعوها وخطراً عليهم أيضاً .

هذه الآلة الشيطانية هى بالتحديد النتيجة الحتمية للصعود الغربى بدءاً من الكشوف الجغرافية والاستعمار وسباق الإعلام وانتهاء بالبورصات العالمية التى تعمل ٢٤ ساعة فى الـ ٢٤ ساعة والخبراء والحاسبات الضخمة والأقمار الصناعية والبيت المباشر ، والبنك الدولى والجات وصندوق النقد الدولى ومجلس الأمن وقوات حفظ السلام الدولية! وأخيراً الشركات العابرة للقوميات التى أصبحت ميزانية واحدة منها أكبر من ميزانية دول ، وهى مجتمعة ميزانيتها أكبر من ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، إنه عصر الفوضى واللاثقافة واللاحضارة .

وضحايا هذه الآلة بالملايين ، بل ألوف الملايين ، شعوب كاملة ، أطفال ، نساء ، رجال ، حضارات ، ثقافات ، فقر ، جهل مرض ، مدن الصفيح وإنسان بلا جذور ، تخريب بحث للهياكل الاقتصادية والاجتماعية ليحل محلها كومة ضخمة من الخردة وأناس بلا مستقبل بل بلا حاضر أيضاً .

هل نقول: إن هذه الآلة الشيطانية هى المنظومة الحضارية الغربية باعتبار أن

تلك المنظومة الحضارية الغربية هي التي أفرزت تلك الآلة الشيطانية . . نعم . . ولكن أيضاً لا لأن تلك الآلة أصبحت نفسها أكبر من تلك المنظومة واستقلت عنها .

وليس هناك من حل بالطبع سوى تدمير هذه الآلة الشيطانية - الثورة - ثورة المحرومين والفقراء والمهمشين والمقهورين في كل مكان ، ثورة تضم كل ضحايا هذه الآلة ، الأفارقة ، السود ، الشعوب المطحونة في آسيا وأمريكا اللاتينية ، ضحايا تلك الآلة داخل الغرب نفسه كالمرأة مثلاً ، المرأة الغربية التي دفعت ثمن الشذوذ والإباحية وتعانى آلاماً مبرحة من مجتمع بلا قيم ولا ضمير .

وعلينا الآن أن نحدد طبيعة هذه الآلة الشيطانية وكذا جذورها والمنظومة الاجتماعية التي أفرزتها ، وكذلك تطوراتها حتى وصلت إلى حالتها الراهنة البشعة .

وإذا كان من المفيد أن نبدأ بشيء ، فهو المنظومة الاجتماعية والحضارية التي أفرزت تلك الآلة الشيطانية ، وهي المنظومة الحضارية الغربية التي أعطت تلك الآلة سماتها الثابتة والمتغيرة أيضاً ، والحضارة الغربية حضارة تقوم على الوثنية والعنف والقهر ، ولا يمكن فهم هذه الحضارة ولا ميكانيزمات عملها بعيداً عن سمات العنف والقهر والوثنية ، الحضارة الغربية هي حضارة إغريقية هيلينية في جوهرها ، أما المسيحية فلم تكن إلا قشرة خارجية لتلك الحضارة ، ذلك أن المسيحية تحولت إلى دين إغريقى وثنى داخل الغرب ولم يتحول هذا الغرب إلى المسيحية ، وعلينا أن ندرك في هذا الصدد أن المسيحية دخلت إلى الغرب عن طريق إمبراطور آمن بها وفهمها على طريقته الإغريقية ثم فرضها على شعبه فرضاً ، ثم تبنت ممالك هذه الديانة وأكرهت الآخرين على اعتناقها وإلا تعرضوا للذبح ،

وليس التنصير الوحشى للساكسونيين على يد القديس يونيفاس إلا مجرد نموذج ينطبق على كل الحالات تقريباً ، وهكذا تحولت المسيحية إلى ديانة إغريقية ، وبدلاً من التسامح المسيحى ، أصبح العنف جزءاً أصيلاً من المسيحية الغربية .

وحتى اليوم يتم تنصيب بابا روما وفقاً لقواعد البروتوكول الخاص بتنصيب كهنة المعابد الإغريقية ، أضف إلى هذا أو قل: نتيجة لهذا فإن الكاثوليكية لعبت دوراً هاماً فى عملية الاستعمار الغربى للعالم ، وكانت دائماً طليعة للاستعمار وباركت دائماً أو شاركت فى عملية قهر ونهب الشعوب الأخرى على يد الغرب فى المرحلة الاستعمارية حتى أن الاستعمار فى رموزه كان عبارة عن عسكريين وتجار ومبشرين!

والبروتستانتية ، لم تكن إلا تطوراً فى المسيحية الإغريقية واكب مرحلة أخرى من مراحل تطور آلة العنف والقهر الغربى ولم تكن إصلاحاً دينياً بل كانت وصفة عالمية للنجاح فى الأعمال التجارية ، ولم تكن عقلانيتها المزعومة إلا نفعية حقيقية وباختصار كان الاقتصاد السياسى هو الديانة البروتستانتية الجديدة ، ولا ننسى أن المسيحية الغربية التى أصبح العنف سميتها الرئيسية ارتبطت بالمذابح الدينية والحروب الطائفية ومحاكم التفتيش!

مع الصعود الغربى إبان ما يسمى بعهد النهضة الأوروبية ، تم بعث الثقافة الإغريقية والهيلينية ، وتم بعث الدول والفكرة القومية وظهرت البروتستانتية لتلائم قيم العقلانية والتنوير والنفعية وأصبحت ديانة جوهرها الاقتصاد السياسى وبدأت مرحلة الاستعمار ، أو ما يسمى بسباق الإعلام حيث تسابقت الدول الأوروبية على استعمار العالم ، من خلال إبادة شعوب أمريكا وأستراليا ، ومن خلال نهب ثروات تلك القارات المكتشفة وكذا نهب ثروات الشعوب فى آسيا

وأفريقيا ، ثم استرقاق سواعد السود لبناء القاعدة الإنتاجية للغرب ، ومن هذا التراكم للثروات المنهوبة واستخدام الرقيق تراكمت الأموال ، وظهرت بنوك لتمويل عمليات الاسترقاق أو التجارة خلف البحار وظهرت الثورة الصناعية أو التقدم الصناعي الغربى والرأسمالية التى أصبحت منذ تلك اللحظة سمة رئيسية من سمات الآلة الشيطانية ، من سمات الغرب والحضارة الغربية ، ويجب أيضاً أن نضع فى اعتبارنا أن الرأسمالية أيضاً أصبحت أداة قاسية حادة فى المزيد من الاستعمار وفتح الأسواق والنهب والقهر وتطوير الأداة العسكرية للغرب ومع عام ١٩١٤ كان معظم العالم خاضعاً للاستعمار الأوروبى ، ولكن كان من الطبيعى أن الآلة الشيطانية لا تكف عن العنف فبعد أن مارست هذا العنف والنهب على العالم بأسره مارسته أيضاً مع نفسها ، فكانت الحرب العالمية الأولى والثانية .

واستطاعت الآلة الغربية الشيطانية أن تطور نفسها ، فكانت مرحلة ما يسمى بتصفية الاستعمار ، أو قل : مهزلة تصفية الاستعمار ذلك أنه لم يكن أكثر من تطوير للوسائل فى عملية النهب والقهر الغربية المستمرة .

ويعبر المفكر الفرنسى ك موريل عن ذلك قائلاً : " إن أروع ما حققه الاستعمار هو مهزلة تصفية الاستعمار ، لقد انتقل الرجل الأبيض الى الكواليس ، لكنه لا يزال مخرج العرض المسرحى " .

وبدلاً من العسكر والتجار والمبشرين ، أصبحت هناك حكومات وطنية تقوم بمهمة القهر نيابة عن عسكر الغرب وتقوم أيضاً بالوكالة فى تسهيل عملية النهب ، أصبح هناك جيش وطنى وشرطة وطنية مهمتهما الوحيدة القمع والقهر ، وأصبح هناك وكلاء تجاريون يمررون عملية النهب ، وأصبح هناك مثقفون مغربون يساهمون فى اجتثاث جذور الثقافة الوطنية وترويض الإنسان المحلى وتنويعه دائماً .

تطورت آلة النهب والقهر ، فأصبحت عبارة عن خبراء وبورصات عالمية تعمل ليلاً ونهاراً ، أقمار صناعية ومحطات بث مستمرة لاجتثاث الثقافات ، مجلس أمن وقبعات زرقاء ، شركات عابرة للجنسيات ، شعارات ومبادئ تسهل عملية النهب وتزيده قوة مثل حرية التجارة ، حقوق الإنسان ، التنمية التصنيع ، التنوير . . إلخ .

والأمر الآن أشبه بمركز كبير للنهب تمتد منه شبكة ضخمة من الأنابيب إلى كل مكان على وجه الأرض ، إنه وحش مفترس يمد خراطيمه في كل اتجاه يمتص دماء الآخرين ويتغذى على خلاياهم العصبية ويحولهم إلى حالة غير مسبوقة من اليأس ، وهناك آلات رفع ضخمة تساهم في سرعة تدفق الثروات المنهوبة مثل البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، البورصات ، حرية التجارة ، المؤتمرات العالمية فى مجلس الأمن . . إلخ ، وحتى القروض والمنح التى تمنح للمنهوبين من وقت لآخر ليست إلا وسيلة لتنظيف أنابيب النهب وزيادة كفاءتها والمزيد من بناء وتشديد محطات لرفع الثروات المنهوبة والقضاء على أية نبوءات اقتصادية أو ثقافية أو هياكل اجتماعية تعرقل أو تبطئ عملية النهب .

وفى كل يوم يزداد الوحش جشعاً ويزيد جوعه ، وفى كل يوم تتطور الآلة ، آلة النهب والقهر الوحشية وتزداد شراهة ويزداد الضحايا كمّاً ونوعاً بالتالى ، وآخر التطورات فى هذا الصدد هو الشركات العابرة للجنسيات ، وبدلاً من أن تقوم بالمهمة دول قومية ، هولندا ثم إنجلترا ثم الولايات المتحدة مثلاً ، أصبحت الفكرة القومية وسيادة الدول ذاتها فى مهب الريح ، وإذا كانت تلك الشركات العابرة للجنسية اليوم يمثل رأس مال إحداها أكبر من ميزانية دولة ، وتمثل ميزانيتها مجتمعة أكبر من ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها فإن الأمر مرشح للتوسع فى هذا الاتجاه ، وهكذا فنحن أمام تطور جديد لشكل وطبيعة النهب سيؤدى بالضرورة إلى قيام علاقات جديدة واقتصاد سياسى جديد ، ومزيد من الضحايا

الذى لن يفلت منه هذه المرة حتى الغرب ذاته ، فالأمر أصبح أكبر من الدول القومية وحتى من قارة بأكملها . . إن الوحش أصبح غير خاضع لأحد ولم يعد له مروضون أو مسيطرون . . إنه المزيد من البؤس . . والفوضى والجنون أيضاً .

إن أحد علامات هذه الفوضى هو تنميط الإنسان وفقاً لثقافة واحدة ، وإذا كان الغزو الثقافي والبهت المباشر وغير المباشر وسيطرة الغرب على وسائل مهيمنة لنشر ثقافة معينة كان بهدف اجتثاث جذور الثقافات الأخرى وتحويل الإنسان من خاضع بالقوة للنهب إلى مدمن لهذا النهب بمعنى أن يسعى هو نفسه إلى الوحش مصاص الدماء ويطلب منه ويلح أن يمص دمه فإن الأمر حتى سوف يفوق هذا التصور إلى عالم بلا ثقافة ولا حضارة على الإطلاق أو نهاية العالم . . ولكن ينبغي أن يكون نهاية الغرب وحده وليس نهاية العالم وهذا يقتضى الثورة لتحطيم الآلة الشيطانية .

على أى حال يجب أن نفكر فى معنى العالمية ، الثقافة العالمية وأن نفكر فيما يروجون له من قيم حضارية واحدة وغيرها ، وأن نديم التأمل فى معنى أن مراكز البهت الإعلامى الغربى تسيطر على صناعة الأخبار والمعلومات والفنون وبالتالى المشاهد والأذواق والأوامر فى إطار أنه تغريب للعالم بالقوة بهدف قتل واقتلاع جذور الثقافات الأخرى ، وأيضاً هو فى النهاية معاداة لكل ثقافة ، لأنه فى عالم ذي ثقافة واحدة فإنه لا ثقافة على الإطلاق ! إنه عصر القروء والكائنات المنحطة .

سنبحث الآن عن الضحايا من جهة . . والمستفيدين من جهة أخرى من آلة القهر والنهب الشيطانية مع الأخذ فى الاعتبار أن الضحايا يزدادون دائماً كماً ونوعاً ، وأن المستفيدين يقلون باستمرار لأن الآلة الشيطانية تزداد شراهة بمتواليه هندسية ، وسنبحث عن الحل أيضاً . . سنبحث عن العدل المفقود وهو بحث

الإنسان الدائم .

وسنبداً بسؤال ساذج وهو هل يمكن إقناع المستفيدين بالكف ، عن النهب والقهر ، هل يمكن إيقاف عمل الآلة الشيطانية عن طريق الإقناع ، أى هل يمكن تحقيق عدل شامل أو حتى جزئى عن الطريق السلمى ، والإجابة الوحيدة هى لا . . لأن طبيعة الآلة وجوهرها عدوانى ، قهرى ، نهى ، ومن العبث طبعاً إقناع الوحش بالكف عن امتصاص الدماء .

إذن لا طريق إلا الثورة ، ولكن ما هى أيديولوجية تلك الثورة وإلى أى جذر اجتماعى وثقافى تستند ، ومن هم جنودها؟! وهذا سؤال سوف نجيب عليه بعد فرز المعسكرين ، معسكر الاستكبار ، وكهنة الآلة الشيطانية ومعسكر الضحايا وبالتالى جنود الثورة .

وسنبداً فى دراسة معسكر الاستكبار والمستفيدين ، وسوف نستطرد قليلاً باتجاه الماضى . . فى بداية الاستعمار كان من الممكن أن نجد فى المستفيدين دول قومية ، أو حتى طبقات اجتماعية فقط داخل هذه الدول الاستعمارية ، التجار ، البرجوازية الصناعية ، العسكر ، المبشرين . . أما الآن ومع التطور الهائل للآلة الشيطانية مع الشركات العابرة للجنسيات ومع ازدياد شراهة آلة النهب والقهر لم يعد هناك سوى كبار رجال المال وأصحاب الشركات العابرة للجنسيات والجنرالات الكبار وأصحاب البنوك الكبرى وشبكات البث ، وعلى مستوى أقل الخبراء ، المثقفين المغتربين الذين يبيعون كلماتهم لقاء شئ من دماء الفريسة والمرتبطين بالترويج للآلة الشيطانية ، الوكلاء التجاريين والحكام المحليين فى العالم المستضعف الذين يشاركون فى ذبح شعوبهم ونهبهم لقاء ثمن كبير أو صغير .

أما معسكر الضحايا فهم كل الشعوب المقهورة والمنهوبة فى آسيا وأفريقيا

وأمریکا اللاتينية ، وهم أيضاً المرأة فى الغرب التى حولتها الآلة إلى سلعة تجارية والتى أتعسها السياق الاجتماعى الغربى الذى يسمح بالشذوذ ، فمثلاً لو كان هناك ٣٠٪ من هذه المجتمعات شواذ وهؤلاء يستهلكون مثلهم فى إشباع شذوذهم ، فماذا يبقى للمرأة الغربية سوى العنوسة والحرمان ، ثم لماذا تتحمل المرأة مثلاً عبء الجنين غير الشرعى وحدها وحتى لو كان هناك حديث عن إجهاض آمن . . ليس هناك طبعاً إجهاض آمن لأنها عملية جراحية فى النهاية لها آثارها الصحية مهما كانت الوسائل الصحية متقدمة ، أليس هذا دليلاً على الظلم الواقع على المرأة ، لماذا لا تحتفظ بجنينها وتحمل الرجل معها أعباء ولادته وتربيته بدلاً من إجهاضه وقتله ، المرأة إذن فى الغرب ضمن معسكر الضحايا وضمن جنود الثورة بالتالى والطبقة العاملة الغربية وصغار الموظفين والعاطلين أيضاً والأطفال اللقطاء كل هؤلاء جنود فى الثورة لأنهم ضحايا .

وإذا كان الغرب فى مرحلة تاريخية من تطور آلة النهب والقهر قد نجح فى رشوة البروليتاريا وتحييدها بالتالى عن طريق شىء من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية فإن استمرار تطور الآلة وبالتالى زيادة جشعها ونهمها اللانهائى سيجعل من المستحيل استمرار تقديم هذه الرشوة وبالتالى فإن هؤلاء الآن أو غداً سيجدون أنفسهم فى معسكر الثورة ويجب الأخذ فى الاعتبار هنا تزايد معدلات البطالة والتخلص من العمالة باستمرار فى الغرب ، وهذا أمر مرشح للتوسع والتفاقم .

بقى علينا أن نبحث فى أيديولوجية تلك الثورة ، وينبغى فى البدء أن نقرر حقيقة لا يمكن الشك فيها من منظور فلسفى ومن منظور واقعى وتجريبى أيضاً ، ذلك أن أيديولوجية أى ثورة لا يمكن أن تكون مستمدة من نفس الأرضية الاجتماعية والفلسفية بل والمعرفية التى أنشأت الأوضاع التى سوف تنور عليها ،

ولعل هذا بالتحديد كان السبب في فشل تجربتين ثورتين هما الثورة الاشتراكية الماركسية، ولاهوت التحرير المسيحي في أمريكا اللاتينية، ولا شك الآن ومن منطلق تجريبي ومعرفي أن ثورة تستند في أساسها الأيديولوجي والثقافي على ثقافة أفرزت الحالة التي ينبغي الثورة عليها هي ثورة زائفة، بل هي تكريس وتقوية للأوضاع التي يجب الثورة عليها، لا بد إذن أن تكون الأيديولوجية الثورية نابعة من سياق ثقافي يخالف بل وعدائي للأرضية الفلسفية والثقافية التي أفرزت الحالة والظاهرة التي تستهدف الثورة الإطاحة بها.

فالماركسية مثلاً نشأت من قلب الفلسفة الأوروبية، وبالتحديد الألمانية، واستندت في تحليلها الاقتصادي والتاريخي على علم الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ الغربي والأوروبي بالتحديد، ولذلك فشلت وما كان لها إلا أن تفشل بل إن فشلها الطبيعي كان دليلاً جديداً على فساد المنظومة الحضارية الغربية برمتها.

يقول المفكر الفرنسي سيرج لاتوش في كتابه تغريب العالم: "إن الاشتراكية كما تحققت في الواقع ليست سوى شكل خاص مختلف من النظم الرأسمالية والمجتمعات الغربية، فنحن نلقى بكل تأكيد التصنيع مع التمدين وتحويل الجماهير إلى بروليتاريا لكن بوجه خاص عبادة الآلة والتقنية والعلم والتقدم واستئناف مشروع الحداثة المتمثل في قهر الطبيعة.. إنها نفس ميكانزمات الرأسمالية".

ويقول: "الرأسمالية مجرد آلية - طبيعية عند الليبراليين، اصطناعية عند الاشتراكيين، وبالتالي فالرأسمالية هي الليبرالية والاشتراكية معاً وهي مظهر من مظاهر الخصوصية الغربية للغرب" ويضيف "أن النموذج السوفيتي مثل شكلاً مختلفاً للمشروع الغربي أكثر مما مثل بديلاً حقيقياً له".

ويقول المفكر الإنجليزي أرنولد توينبي "إن المنافسة بين الاتحاد السوفيتي -

السابق - والولايات المتحدة الأمريكية على زعامة العالم وبين الشيوعية والمذهب الحر بالتالى على اجتذاب ولاء البشرية هو موضوع نزاع عائلى داخل أسرة المجتمع الغربى .

ولنفس الأسباب كان من الطبيعى أن تفشل أيضاً مسألة لاهوت التحرير المسيحى فى أمريكا اللاتينية وأن تكون ثورة زائفة أيضاً ، لأن جذرها الثورى ينبع أيضاً من نفس المنظومة الحضارية الغربية ومن نفس الوضع الاجتماعى الذى كان ينبغى الثورة عليه ، فلاهوت التحرير المسيحى فى أمريكا اللاتينية ينبع من الكاثوليكية وهى مسيحية غربية وجزء من المكون الثقافى والحضارى الغربى تحمل نفس سماته وعيوبه أيضاً ، بل أكثر من هذا فإن الكاثوليكية بالتحديد تتحمل جزءاً كبيراً من جريمة استعمار أمريكا اللاتينية وما حدث فيها من إبادة للسكان الأصليين ثم نهب مستمر فيما بعد لثرواتها وشعوبها .

وفى هذا الصدد يقول سمير مرقص فى مقال له فى مجلة القاهرة عدد يناير ١٩٩٤ تحت عنوان " تجربة لاهوت التحرير: " كانت الكنيسة الكاثوليكية جزءاً من المشروع الكلى لغزو واستعمار شعوب القارة الجديدة وقد ساهمت الكنيسة بفاعلية فى فرض القانون الاستعمارى على المواطنين الأصليين للقارة اللاتينية ، ومن المعروف تاريخياً أن البابا ألكسندروس السادس هو الذى قضى بتقسيم القارة الجديدة بين الأسبان والبرتغال .

كانت الدودة إذن داخل الثمرة فى كل من الثورة الاشتراكية ولاهوت التحرير المسيحى فى أمريكا اللاتينية لأنها نتجت من نفس الشجرة التى كان ينبغى أصلاً قطعها وحرقتها ، وكان من الطبيعى أن تفسد الثمرة .

وعلىنا إذن أن نبحت عن جذر أيديولوجى للثورة العالمية على الآلة الشيطانية

آلة النهب والقهر الغربية خارج شجرة الحضارة الغربية .

ينبغي إذن أن تنتمي إلى ثقافة مغايرة ، وذات جذر حضارى مختلف ، وبما أن جنود الثورة هم كل شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بل والمرأة والعمال ، والعاطلين وصغار الموظفين فى أوروبا وأمريكا فإن أيديولوجية الثورة ينبغي أن تستند إلى حضارة ذات قيم عالمية ولا شك أن الإسلام هو وحده الذى يمتلك كل هذه الخصائص التى ترشحه لأن يكون جذراً ثقافياً لتلك الثورة ، فالحضارة الإسلامية حضارة عالمية بكل المقاييس ، فمن ناحية فالخطاب الإسلامى لم يوجه الى منطقة جغرافية أو عرق بشرى معين بل للعالم كله ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] ، ومن ناحية أخرى فإن الحضارة الإسلامية ساهم فيها الأسود ، الأصفر والأبيض والأحمر ، الإفريقى والآسيوى والأوروبى ، التركى والهندي والعربى والفارسى . . إلخ ، وإذا كانت التجربة قد أثبتت أن تلك الحضارة استوعبت مساهمات الجميع فكانت عالمية بالتجربة ، وأن خطابها عالمى فى أصله فإنها وحدها القادرة مرة أخرى على احتضان الثورة العالمية الجديدة وأن تكون جذراً أيديولوجياً لها .

وكذلك فإن الحضارة الإسلامية - وانطلاقاً من الإسلام - لم تحاول إكراه أحد على اعتناق الدين الإسلامى ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] . . ومن هنا نجد أنه ما زال فى العالم الإسلامى أقليات مسيحية ويهودية . . إلخ بل نجد أن تلك الأقليات ومن خلال جو التسامح اندمجت فى الحضارة الإسلامية دون أن تدخل الإسلام ، مما يدل على أن الإسلام وهو دين ربانى - يمكن أن تكون حضارته وثقافته أيديولوجية لغير المسلمين .

نلاحظ أن الحضارة الأوروبية غير عالمية رغم زعمها وترويجها لهذا المصطلح ،

لأن العالمية تقتضى معايير عالمية، ولا يمكن لحضارة أفرزت العنصرية ونهب الآخر أن تكون عالمية، ولا يمكن لحضارة قامت على استلاب الآخر وقهره أن تكون عالمية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الإسلام لم يعرف العنصرية: «كلكم لآدم وآدم من تراب لا فرق بين عربي ولا أعجمي ولا أسود ولا أبيض» وكذلك دعا إلى استثمار البيئة وليس قهرها، ودعا إلى العدل والإنصاف والحرية فالجهاد الإسلامي مثلاً كفريضة على المسلمين يتوجه لإزالة القهر والنهب وإزالة الاستكبار والاستبداد ومحكوم أيضاً باعتبارات وقيم رفيعة بحيث لا يكون هناك عدوان إلا على الظالمين ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣] فتنة الظلم والكفر والنهب، والقهر، ﴿فَإِنْ أَنْتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، فغايات الثورة الإسلامية وبالتالي العالمية هى القضاء على النهب والقهر والعنصرية والتغريب وتدمير الآلة الشيطانية الغربية وتحقيق العدل والمساواة واللاعنصرية بل والمجتمع اللاتبقى واحترام كرامة الإنسان أليست نفسها نفس المبادئ الإسلامية.

وكراهية الظلم - بل وجعل الثورة عليه فريضة إسلامية هى من الأمور المعلومة من الإسلام تماماً، ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾ [النساء: ٧٥] وفى الحديث القدسي: «لأنتم ممن رأى مظلوماً فقدر أن ينصره فلم يفعل» أى أن رؤية الظلم ولو على الآخرين وعدم الثورة على الظالم إنصافاً للمظلوم أمر يستوجب انتقام الله تعالى وغضبه.

ويقول الرسول ﷺ: «لا يقفن أحدكم موقفاً يقتل فيه رجل ظلماً فإن اللعنة تستزل على من حضر حين لم يرفعوا عنه، ولا يقفن أحدكم موقفاً يضرب فيه رجل ظلماً فإن اللعنة تستزل على من حضره حين لم يرفعوا عنه».

وفى إطار الآداب والقيم المعروفة للثورة والجهاد الإسلامى ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورى: ٤٢] .

والتراث الإسلامى نصوصياً وحضارياً غنى بالدعوة إلى الثورة على الظالمين وفق قيم وآداب رفيعة تحول بين الخلط بين الثورة والفتنة والبغى ، وتحدد هدف الثورة " الظالمين " .

ولاشك أن آلة النهب والقهر الغربى وهؤلاء المستفيدين بها ظالمون جائرون لهم ضحايا ومظلومون بالملايين ، والأمر يستحق الثورة وحتى فى إطار إنصاف الفقراء والمحرومين وتحقيق العدل الاجتماعى فإن التراث الإسلامى غنى بالنصوص والمواقف والرؤى والمناهج التى تجعل منه جذراً ثقافياً لأيديولوجية الثورة العالمية ثورة الفقراء والمطحونين والمحرومين: «ليس منا من بات شبعان وجاره جائع» والجار هنا قد يكون فرداً أو أسرة أو دولة أو قارة أو حتى كوكب: «من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له» ، من كان عنده فضل مال . . أو فضل زاد أو ملبس . . إلخ فليعد به على من لا مال له . . إلخ ، وهى دعوة لتحقيق المجتمع اللاتبقى ، ودعوة أيضاً للثورة على هؤلاء الذين يمنعون ما زاد عن حاجتهم فى حين يحتاج إليه الآخرون .

وعلى بن أبى طالب يقول: " ما متع غنى إلا بما حرم منه فقير " أى أن تراكم المتعة والغنى والمال يأتى من سرقة حقوق الفقراء سواء بسواء توزيع الثروة المتاحة - السرقة من المنبع - أو بأكل فائض قيمة عمل هؤلاء الفقراء بإعطائهم أقل من حقهم فى عملهم وكدحهم ، أو بتعطيلهم عن العمل أو الفساد أو الرشوة . . إلخ . وأخيراً قول أبى ذر الغفارى رضى الله عنه: " عجبت لمن لا يجد قوت يومه ثم

لا يخرج على الناس بسيفه " وهو يؤكد هنا وجوب ومشروعية ثورة الفقراء والمحرومين وهكذا فالإسلام من حيث عالميته، ومن حيث كونه ثقافة مغايرة ومعادية للثقافة والحضارة الغربية، وبحكم نصوصه وتراثه الثورى عموماً والدعوة إلى ثورة الفقراء والمحرومين خصوصاً يصلح كجذر أيديولوجى للثورة العالمية المنشودة .

ويبقى هنا أن يضطلع المسلمون بعبء الثورة العالمية كجنود لها، وكطليعة أيضاً لباقى المطحونين والمحرومين فى العالم وأن يضطلع علماء الإسلام بتقديم الإسلام كأيديولوجية للثورة العالمية والأمر هنا ليس تفضيلاً بلا مبرر للإسلام على غيره، بل لأن الثقافات الأخرى التى نحترمها ولا نريد القضاء عليها هى ثقافات إما غير ثورية أصلاً، أو أنها غير عالمية، أو أنها غير قادرة من الناحية الفلسفية على مواجهة ناجحة مع الحضارة الغربية وبالتالي مع آلة النهب والقهر الغربى .

إن الأمر ليس أكثر من قراءة علمية محايدة، قراءة تقول بأن عدة قرون من الظلم والقهر والفقر والنهب والبؤس على يد الحضارة الغربية وآلتها الشيطانية ينبغى أن تنتهى ولن يكون ذلك إلا بالثورة التى يشارك فيها كل الضحايا وهذه الثورة تحتاج إلى جذر ثقافى وأيديولوجى لا بد أن يكون عالمياً ومعادياً للحضارة الغربية فى نفس الوقت ويحمل تراثاً ثورياً واضحاً، وليس هناك إلا الإسلام كدين وكحضارة وكأيديولوجية للثورة الذى يمكنه أن يكون هذا الجذر الثقافى للثورة العالمية المنشودة .

التطاول على الرموز الإسلامية

إذا كنا نشعر بغضب شديد عندما يتطاول غربيون أو شرقيون من غير المسلمين على الرموز الإسلامية ، أو الإساءة لنبى الإسلام محمد ﷺ ، وسب الصحابة ، والافتراء عليهم ، أو ازدراء القيمة الإسلامية ، وتشويه التاريخ الإسلامي ، فإن الغضب يكون أكبر حين يتم ذلك من داخل البلدان العربية والإسلامية ، سواء من غير المسلمين من رعايا تلك الدول ، أو من بعض العلمانيين ذوي الأصول الإسلامية أو غير الإسلامية ، أو بعض دعاة التعصب الطائفي !

وبالطبع ، فإن الدلالة الأولى لانتشار المسألة داخلياً وخارجياً هو أن الأمم تداعت علينا كما تداعى الأكلة إلى قصعتها ، ليس من قِلَّتِنَا عددٍ بالطبع ، بل لأننا كثرةٌ غير مؤثرة حتى الآن !

ومن ثمَّ ينبغي البحث عن علاج هذا الخلل فينا أولاً ، ومن ثم نفرض احترامنا على الآخرين ، ومن ثم احترام نبينا ﷺ وديننا ومقدساتنا ورموزنا وتاريخنا .

وبديهيٌّ أننا لو نسقنا جهودنا كمسلمين ، فإننا قادرون على نقل الإحساس إلى الآخرين بأن الهجوم على رموزنا لا يمر بسهولة .

على أن المسألة الداخلية تُمثَّلُ خللاً داخلياً بالنسبة لحكوماتنا على الأقل ، ومجتمعاتنا السياسية والمدنية والشعبية عموماً أيضاً .

ذلك أن تطاول رعايا دولة إسلامية على رموز إسلامية ، دون خوفٍ من سلطة الدولة والقانون ، معناه: أن هذه الدولة غائبة ، أو القانون مُعطلٌ ، أو أن تلك السلطة مُتواطئةٌ ضد الرموز الإسلامية ، رغم أنها تحمل رموزاً إسلامية ، أو أن هناك استقواءً من طرفٍ محليٍّ بآخر دوليٍّ يُخيفُ تلك الدولة أو السلطة من

اتخاذ إجراء معين ضدَّ الطرف المحلي ، خوفاً من غَضَبِ الطرف الدولي !! وهو أمرٌ خطيرٌ جداً .

ونَضْرِبُ على ذلك مثلاً مُعَيَّنًا:

ففي رواية بعنوان (رئيس عزازيل في مكة) للمؤلف الذي أطلق على نفسه اسم يوتا ، أو الأب يوتا ، مجموعة كبيرة من الإساءات والافتراءات على الإسلام ونبي الإسلام ﷺ ، وعلى الصحابة ، وعلى الدين الإسلامي عموماً ، فالتَّيُّ محمد ﷺ حسب تلك الادعاءات الخطيرة ابنُ زنا ، وأنه ابن بحيرة الراهب ، والإسلام كُلُّهُ مُجَرَّدُ مؤامرة بين بحيرة الراهب ومحمد ، والجنس كان وسيلة النبي - حاشاه! - لاجتذاب الأتباع ، وأن المسلم يخوض الحرب بدوافع جنسية .

وتتحدث الرواية أن المسلمين المصريين هم غزاة ومحتلون عرب ، وقتلوا مجرمون! وأن اللغة العربية التي يكتب بها المؤلف لغة مفروضة عليه ، لذلك فهو لا يهتم بالأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية . !!

ويتحدث أن المسلمين الفاتحين العرب لمصر ارتكبوا مذابح وجرائم عند الفتح! ومن الواضح طبعاً أنَّ جَهْلَ الرجل أو تجاهله للتاريخ واضح ، وكذلك تريد ما يقوله القس زكريا بطرس في الفضائيات المسيحية المعروفة ، والتي لم يصدر قراراً حرمان بشأن أصحابها من الكنيسة المصرية ، رغم ما تثيره من عوامل الفتنة!!

وبالطبع فإن الإسلام أرفع وأعظم ، وأكثر عقلانية ، وأرفع سمواً من أن تُرَدَّ على تلك الترهات ، ولا يمكن بالطبع الرد على افتراءات لا علاقة لها بالواقع ولا التاريخ . . إلا أن هنالك جزئية واحدة تستحق بعض الالتفات ، وهي أن النبي محمداً ﷺ ابن زنا!!

ولو كان كذلك - نعوذ بالله من الكفر والضلال - لما كان قد أنصف المسيح

عليه السلام ، وبراً ساحة السيدة مريم العذراء ، حين قال القرآن الكريم إن المسيح عيسى ابن مريم هو عبد الله ورسوله ، وكلمته ألقاها إلى مريم ، وروحٌ منه . . . وليس ابنَ زنا كما زعم كل من غير المسيحيين ما عدا المسلمين . . . وهي فُرِيَّةٌ كانت من الانتشار ، بحيث إنه لو لم يكن محمدٌ ﷺ صادقاً ، لانتشر في جنبات الأرض وصدقته النفوس . . . وهو أمرٌ لو كان حَدَثَ لقتل المسيحيين في العالم ، ولأُجْهِزَ عليهم تماماً ؛ حيث إن العقل والمنطق يقولان: إن من المستحيل ولادة طفل لغير أب ، وما دام الجميع يتفق على أنه ابن يوسف النجار مثلاً ، فالأمر كذلك ، ولكن هذا في حَدِّ ذاته دليلٌ جَدِيدٌ على بُنُوَّةِ محمد ﷺ ، وعلى مدى جحود الجميل لدى المسيحيين الذين يهاجمون سيدنا محمداً ﷺ .

إن هناك افتراءات وإساءات بالغة ، تتم تحت سمع وبصر الكنيسة المصرية ، ولا تتخذ منها موقفاً!! وإذا كان ذلك عن تَوَاطُؤٍ فهو أمرٌ مَرْفُوضٌ ، وأما إذا كان استقواءً بالخارج فالأمر خطير ؛ لأن أمريكا لن تَظَلَّ قويةً إلى الأبد ، ويمكن يوماً ما أن تبيع المسيحيين الموالين لها مقابل ثمن سياسي ، وفي كل الأحوال فإنه لا يضمن أمانَ المسيحيين إلا حسنُ علاقتهم بإخوانهم المسلمين ، لا أكثر ولا أقل . . . أما غيابُ الدولة ، وغيبة السلطة والقانون ، فهو أمرٌ يحتاج إلى تفسير!!

التنمية المستقلة

لماذا نطرح التنمية المستقلة كعنصر مهم من عناصر المشروع الحضاري الإسلامي ، ومن المفروض أصلاً أن الكون كله لله وبالتالي فإن ثروات هذا الكون تكون لجميع عباد الله وعن طريق التعاون بينهم .

والإسلام أصلاً يحض على التعاون بين البشر لاستثمار الثروات ويجعل حبس وسائل هذا الاستثمار من علوم وتقنية جريئة وإثماً كبيراً ، كما يؤكد على حقيقة عدالة التوزيع بمعنى أن تكون هذه الثروات لصالح جميع البشر وليس مجموعة منهم فقط .

والله تعالى وضع في الأرض والكون من الثروات ما يكفي لسد حاجة كل البشر بل وتكفي أضعافهم آلاف المرات بشرط بذل الجهد في الكشف عن الثروات وتوزيعها بعدالة يقول الله تعالى: ﴿وَأَتَّكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤] .

ظلموم بمعنى: لا يوزع الثروات بعدالة ، وكفار بمعنى: لا يبذل الجهد الملائم في الكشف عنها ، لأن الكفر لغوياً يعنى الستر وعدم الكشف والجهود .

نحن إذن نطالب ونحرص على التعاون بين البشر في كل مجال والمجالات الاقتصادية خصوصاً ، ونريد أيضاً ترقية وتحسين وسائلنا الإنتاجية بأحدث وسائل العلم والتكنولوجيا ، ولكن هناك ظرفاً عالمياً خاصاً يعيشه العالم الآن يحتم علينا خيار التنمية المستقلة ، ذلك أن أوروبا استخدمت تفوقها العلمي والعسكري في قهر العالم أجمع ونهبه وضاعت العلاقات الاقتصادية الدولية بحيث تصب في النهاية لمصلحتها على حساب الشعوب الفقيرة ، وأصبح الحديث عن حرية التجارة حديثاً عن حرية النهب أساساً بل وأصبحت مؤسسات مالية دولية كالبנק الدولي

وصندوق النقد الدولي مجرد قفازات لتشويه البيئة الاقتصادية المحلية في الأقطار الضعيفة بحيث يسهل نهبها .

والاستعمار القديم والجديد وفي كل صوره عمل جاهداً بالقهر والعنف أو بالخداع عن طريق الجيوش أو عن طريق اتفاقيات التجارة الدولية والنظام النقدي الدولي ، والمؤسسات المالية الدولية على صياغة البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الضعيفة بحيث تحقق للدول الاستكبارية أكبر قد ممكن من النهب^(١) وبالطبع فلا سبيل - طالما كان هناك هيمنة ونهب أوروبي واستكباري - إلا اتخاذ طريق التنمية المستقلة ، وقطع كل خيوط التبعية بل وكل ما أمكن من العلاقات الاقتصادية مع الدول الاستكبارية ، والاعتماد على نمط من التنمية يعتمد على الثروات والخبرات المحلية - مهما كانت مختلفة - إنتاجاً واستهلاكاً .

على سبيل المثال ، فإن القوى الاستكبارية تحرص مثلاً على تشويه وتدمير البنية المحلية في قطاع البناء - بمعنى تشجيع ودعم بناء العمارات على النمط الأوروبي ، فيتكس الناس في شوارع ضيقة وعمارات عالية ، وهذه تستلزم خامات وخبرات أجنبية في عملية البناء ، وتحتاج بعد البناء إلى أجهزة تكييف نستوردها من الغرب ، وتحتاج إلى مصاعد نستوردها أيضاً من الغرب ، وفي النهاية يحدث تكس وازدحام في الشوارع فنحتاج إلى بناء كباري علوية نعتمد في بنائها طبعاً على خامات وخبرات أجنبية ثم تحدث مشاكل رفع المياه التي تحتاج إلى ماكينات رفع من الغرب أيضاً ، ومشاكل في الصرف الصحي تهدد صحة أطفالنا . . وهكذا كل شيء يصب في النهاية في جيب الغرب على حساب مواردنا المحلية ولو أننا فهمنا اللعبة ، ونفذنا نمطاً من العمارة يراعي الاعتماد على الخامات

(١) راجع في هذا الصدد د . محمد مورو - صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر - الزهراء للإعلام العربي .

المحلية والخبرات المحلية ويأخذ مختلف العوامل الاجتماعية والمناخية في اعتباره لكان الأمر مختلفاً - حيث يمكن استخدام خامات من التربة المحلية وهذه لا تحتاج مثل الأسمنت إلى أجهزة تكييف وكذلك في طريقة تصميم المباني بحيث تكون ملائمة للتهوية ودرجة الحرارة، ولاحظ أن لدينا صحراوات واسعة فما الداعي إلى العمارات العالية وماكينات رفع المياه والمصاعد والشوارع المزدحمة، ألم يكن من الأفضل الاتساع أفقياً بدلاً من رأسياً؟ لتوفير أجهزة التكييف والمكينات والمصاعد بل وتوفير مصاريف الكباري العلوية . . وغيرها^(١) وصناعات ومستجات البلاستيك مثلاً - التي نهدر فيها الكثير بسبب الاعتماد على الخامات الأجنبية والخبرات الأجنبية التي يمكن الاستغناء عنها بصناعة الفخار المعروفة في الصعيد وهي صناعة قادرة على توفير أفضل أنواع الأواني فضلاً عن تحملها الشديد للحرارة بعكس البلاستيك بحيث يمكن أن تكون كل الأواني وأدوات الطعام من الفخار، وهذا الفخار يعتمد على خامات محلية وخبرات محلية وهو من الناحية الصحية أفضل من البلاستيك الذي له أضرار مؤكدة من الناحية الصحية^(٢).

وكذلك صناعة الحصير في الريف المصري المعتمدة على نبات ينبت على شواطئ الترع - أي مجاناً - هو نبات "السمار" ويمكن به الاستغناء عن السجاجيد الفخمة والمفروشات البلاستيكية، وكذا صناعة الجريد من النخيل والتي يمكن بها صنع كل أنواع الأثاث المنزلي والمكتبي اعتماداً على خامات محلية وخبرة محلية، وكذلك الصناعات المنزلية المعتمدة على "الغاب" وهو نبات رخيص جداً يزرع على حواف الأراضي والترع والمصارف ويمكن صناعة أواني حفظ الخبز أو تخزين

(١) للمهندس حسن فتحي تجربة جديرة بالاهتمام في هذا الصدد وضعها في حيز التنفيذ في عدد من القرى التي صممها وبنائها ويمكن مراجعة كتابه في هذا الصدد بعنوان "عمارة الفقراء" كتاب اليوم.

(٢) د. محمد مورو - دفاع عن الاقتصاد الريفي - مجلة العالم اللندنية ١٩٨٥.

الطعام منه وكل هذه الصناعات خاماتها رخيصة وموجودة وخبراتها أيضاً موجودة، وكانت بالفعل ولفترة قصيرة سابقة منتشرة في الريف - إلا أنها بدأت تنهار بعد دخول صناعات البلاستيك وغيرها^(١).

ونظرة واحدة إلى الريف المصري ترينا كيف تم ارتكاب جريمة بشعة، جريمة نهب - تحت شعار التحديث، فالبیت الريفي مثلاً كان يعتمد في بنائه على الطوب اللبن المصنوع من التربة المحلية، والسقف من الجريد والغاب، وفي هذا البيت يوجد فرن لصناعة الطعام ولصناعة منتجات الألبان ويستخدم أيضاً في التدفئة، وهذا الفرن يعتمد في وقوده على روث المواشي وعلى قش الأرز والذرة وحطب القطن، وكلها موجودة بكثرة في البيئة المحلية.

وفي البيت الريفي توجد حظيرة للمواشي والطيور، أي هناك اكتفاء ذاتي من اللحوم والبيض ومنتجات الألبان، كما أن هذه المواشي كانت تقوم أيضاً بحمل المنتجات الزراعية من الحقل إلى المنزل وحمل السماد البلدي ولوازم الزراعة من المنزل إلى الحقل مثل الجمال والحمير والبغال، أو تقوم بإدارة ماكينات الري "الساقية والطمبوشة" وكذلك جر المحراث والقصايب وغيرها من آلات الزراعة وكان الفلاح يستفيد بكل هذا في تكامل شديد وبدون اعتماد على خامات أو خبرات من الخارج، أي نمط تنمية مستقل.

أما الآن فالبیوت أصبحت من الأسمنت والحديد، ولا حظائر للمواشي، أي لا سماد بلدي، ولا لحوم ولا بيض ولا إدارة للآلات الزراعية ولا نقل عن طريق تلك المواشي، ولا فرن محلي، بل الاعتماد على الخبز المصنوع والطعام المصنوع

(١) د. محمد مورو - دفاع عن الاقتصاد الريفي - مجلة العالم اللندنية ١٩٨٥، وكذلك د. محمد مورو - صفحات من كفاح الشعب المسلم في مصر - الزهراء للإعلام العربي - الجزء الأول.

على أفران البوتاجاز أو السولار ، أي هناك حاجة مستمرة لعربات نقل ، وسماد كيميائي ، ووقود غازي أو سائل للأفران والمواقد ، ولا حظائر للتخلص من الزباله والمخلفات ، التي كانت تتحول إلى سماد بلدي بدلاً من شبكات صرف صحي ، أي أن الإنتاج الريفي لم يصبح مستقلاً بل معتمداً على الخارج أي دخل في دائرة النهب العالمي المعروفة .

وفضلاً عن هذا فإن الفلاح المصري مثلاً كان يبدأ يومه عقب صلاة الفجر مباشرة حيث يصطحب المواشي ويذهب إلى الحقل فيعمل في ضوء الشمس طوال النهار ، ويعود بعد أذان المغرب ، لينام عقب صلاة العشاء ، أي أنه كان يستخدم ضوء النهار كله ، ولكن الآن تعود على السهر بعد أن اختل نظام الإنتاج ، لأن نظام الإنتاج القديم كان يفرض عليه الاستيقاظ مبكراً والنوم مبكراً ، أما الآن فيمكنه السهر إلى ساعة متأخرة من الليل بما يترتب عليه من استهلاك للوقود ، فضلاً عن تشويه العلاقات الاجتماعية الريفية التقليدية .

الحرب الباردة تعود من جديد

لا شك أن نتائج الحرب في جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كانت في محصلتها النهائية لصالح روسيا ، وكشفت وقائع ذلك الصراع عن عودة قوية لروسيا إلى الساحة الدولية ، على حساب كل من حلف الناتو والولايات المتحدة في نفس التهيئة لوقت ، ويمكن أن نقول بعد الآن: إن الحرب الباردة عادت من جديد .

صحيح أن روسيا ليست بنفس قوة الاتحاد السوفيتي السابق ، بل إنها أقل كثيراً ؛ قوة ونفوذاً وتأثيراً أيديولوجياً ؛ فقد تغيرت الأوضاع والظروف ، وتبدل مسار العلاقات الدولية ، فقدماً كان الاتحاد السوفيتي يلقي الدعم غير المحدود من كل الشيوعيين في العالم ، واليوم نرى دولاً كانت متحالفة مع الاتحاد السوفيتي ، مثل رومانيا ، وبولندا ، انقلبت ضد روسيا ، وانضمت إما إلى الاتحاد الأوروبي أو حلف الأطلسي أو هما معا ، وصارت تقدم أراضيهما لإقامة قواعد لحلف الناتو ضد روسيا ذاتها .

كذلك فإن هناك دولاً كانت داخل الاتحاد السوفيتي السابق ، مثل جورجيا وأوكرانيا ودول البلطيق ، انحازت تماماً إلى حلف الناتو أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ، وأصبحت محسوبة على أعداء روسيا . ولكن في المقابل فإن حلف الناتو فقد الكثير من قوته ، رغم انضمام دول جديدة إليه ، وكذلك فقدت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من سمعتها الدولية كقوة لا تقاوم ، وهو الأمر الذي كان سائداً منذ عام ١٩٩١ ؛ حيث انهيار الاتحاد السوفيتي ، وإلى وقت قريب . . وذلك بعد نجاح المقاومة العراقية في الصمود أمام المشروع الأمريكي ، بل وإفشاله ، حتى بعد ضعف المقاومة العراقية ، نتيجة ظهور الصحوات (جمع

صحوة)، فإن هذا الضعف لم يكن بسبب قوة الروح الأمريكية، ولكن بسبب الفتن والافتراقات داخل المجتمع السني العراقي، ومع ذلك فإن تصاعد المقاومة الأفغانية فتح جرحاً كبيراً للناتو والولايات المتحدة في أفغانستان، والمحصلة أن هناك شعوراً بأن أمريكا ليست قوة لا تقهر، وتغلغل الشعور إلى حد الثقة أنه بالإمكان هزيمة حلف الناتو، أو على الأقل الصمود أمامه لفترة طويلة، ولعل هذا هو ما دفع روسيا إلى خوض "مغامرة"؛ لتوصيل الأمور في القوقاز إلى حد الحرب وغزو جورجيا.

والقصة في الرواية الصحيحة - من وجهة نظري - أن روسيا دفعت أوسيتيا الجنوبية على إظهار قدر من التحرش بجورجيا لتهيئة المسوغ والمبرر للتدخل الروسي، وابتلع الرئيس الجورجي الطعم الذي رمته روسيا، متصوراً أن روسيا لن تستطيع التدخل بصورة واسعة، لاسيما وهو يحظى بدعم من أمريكا وحلف الناتو، مما جعله مطمئناً باستحالة اجتياح روسيا لجورجيا!

ولكن بدا أن حسابات الرئيس الجورجي ميخائيل سكاشفيلي كانت خاطئة، وأن دعم أمريكا وحلف الناتو لم يكن إلا كلمات! رغم أن الرئيس الجورجي سبق له تقديم "خدمات" جليلة لأمريكا وحلف الناتو من قبل؛ فقد شارك في الحرب على العراق، وفي المجهود الأطلنطي والأمريكي في أفغانستان وكوسوفو، إلا أن ذلك لم يشفع له، نتيجة وجود حسابات متعددة بين الناتو وروسيا، وبين أوروبا المنقسمة على نفسها في هذا الصدد!

وبالنسبة لأمريكا فإنها تثبت يوماً من بعد يوم أن من تغطي بها فهو عريان!! وأنها مجرد "ظاهرة صوتية"، لم تحصد إلا الفشل في العراق وأفغانستان بل وفي الصومال، ولن تستطيع أن تفتح جبهة جديدة، خاصة وأن الإدارة الأمريكية تمر

بمرحلة انتقالية ما بين رئاستين ، ومن غير المتوقع أن يتم اتخاذ قرار بدخول صراع عسكري جديد في هذا الوقت الانتقالي .

وأياً كان الأمر ، فإن الجيش الروسي دخل أوسيتيا وأبخازيا وجورجيا ، وضرب ما أراد من قوات ، واحتل ما شاء من أراضي ، وفرض الأمر الواقع تحت وطأة الآلة العسكرية ، ثم قبل وقف إطلاق النار والانسحاب بشروط ، محققاً انتصاراً تكتيكياً على الأقل ، مما جعل قدرة جورجيا بعد الآن على مشاغبة روسيا محدودة .

بل إن ما حدث مع جورجيا هو في الأصل رسالة إلى أوكرانيا ودول البلطيق وبولندا وغيرها ، وهي في ذات الوقت رسالة للغرب بأن روسيا ٢٠٠٨ ليست روسيا ١٩٩١ ، وأن زيادة أسعار البترول قد أحدثت رواجاً في الاقتصاد الروسي ، انعكست آثاره الإيجابية على تنظيم البلاد والجيش والمخابرات ، واستشعرت روسيا الاستقرار في ظل بوتين - ميدفيديف ، ولم يعد لروسيا يلتسين وجود!!

وبالطبع ، فإن الأمور لن تقف كما هي ، فمن المتوقع أن تحدث تحركات هنا وهناك بجورجيا ، لاسيما وأن ميخائيل سكاشفيلي لن يقبل بالأمر الواقع ، الذي يشهد بكسب القوات الأبخازية لمزيد من الأراضي ، بينما تشعر أوسيتيا بأن وراءها دعماً روسياً كبيراً . . وهذه التطورات المتلاحقة تشهد عجزاً من قبل حلف الناتو وأمريكا عن فعل شيء . . ! وهكذا فإن كلاً من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ستصعدان وتيرة الأحداث باتجاه الاستقلال ، بل أكثر من هذا فإن منطقة القوقاز والبحر الأسود بأسرها ، مرشحة لمزيد من المشاكل في عدة مناطق كالشيشان ، وأنغوشيا ، وناجورنو كاراباخ ، وأفغانستان ، بالإضافة إلى أبخازيا وأوسيتيا ، وهناك الكثير من الأوراق التي تمتلكها جورجيا ، ومن ثم الناتو والولايات المتحدة ؛ لعمل مشاكل

لروسيا، ولكنّ روسيا أيضًا تمتلك أوراقًا أكثر، وهكذا فإن الحرب الباردة ستجد تجلياتها من جديد في تلك المنطقة من العالم، وستؤثر بالتالي على غيرها من المناطق، لاسيما إيران وتركيا القريبتان من تلك المنطقة.

وفي كل الأحوال فإنّ عودة الحرب الباردة مفيدةٌ للدول الضعيفة، التي ستجد هامشًا من المناورة بين طرفي الصراع، وهذا يفيدنا نحن كعرب ومسلمين، لكن شريطةً أن تكون لنا قوتنا الذاتية القادرة على الاستفادة من هذا التناقض، وشريطةً أن نظل مدركين بأن هذا التناقض "تناقض ثانوي"، يمكن أن يتم حله عبر التفاوض وعقد الصفقات بين القوى الكبرى، وهذا يحدث عادة على حسابنا نحن قبل أي أحد آخر!

الدكتور عبد الوهاب المسيري رائد علم الاجتماع الإسلامي المعاصر

فقدت الأمة العربية والإسلامية أحد أهم رموزها الفكرية والسياسية وذلك بموت المرحوم إن شاء الله تعالى الدكتور عبد الوهاب المسيري بعد صراع طويل مع المرض ، ولا شك أن الموت أحد الحقائق الكبرى في هذا الكون ، وهو سنة الله تعالى في خلقه ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

على أن الموت لن يغيث التراث الفكري الهام والتميز للدكتور عبد الوهاب المسيري ، الذي قدم عدداً من الإسهامات الهامة والنوعية على صعيد الفكر الإسلامي المعاصر عموماً ، والقضية الفلسطينية خصوصاً ، ترك الدكتور عبد الوهاب المسيري أحد أهم الأعمال الموسوعية الذي أنفق من عمره عشرات السنين في إنجازه ألا وهو موسوعة اليهودية والصهيونية ، وهو عمل يتميز بالجدّة والعمق والدقة المعلوماتية والتحليلية والقدرة على بناء التفسير الموضوعي القادر على تفكيك الأشياء ومن ثم التعامل العلمي معها بسهولة ويسر ، وهذا العمل في حد ذاته يكفي لإثراء ذكرى عشرات المفكرين وليس مفكراً واحداً .

ولكن للحقيقة والتاريخ فإن المنجز العلمي للدكتور عبد الوهاب المسيري لا يقتصر على هذا العمل الموسوعي الضخم ، بل لعله قدم أطروحات فكرية أكثر خطورة ، منها أنه استطاع تفكيك ونقد المنظومة الغربية بكل تياراتها وأنهى من ثم فكرة الانبهار بالمنظومات الغربية والهزيمة تجاهها ، بل لعله جعل الباحث والمفكر والكاتب والجمهور العربي والإسلامي يفهم آليات الفكر الغربي المادي كما هي .

وبالمناسبة فإن الدكتور عبد الوهاب المسيري يرى أن كل الفكر الغربي بكل مدارس فكر مادي أحادي الجانب يفسر الظواهر وفقاً للمادة وحدها سواء أطلق

عليها الطبيعة أو المادة أو حتى النفس ، وهكذا فإن الدكتور المسيري أعاد الثقة للجمهور الإسلامي في صحة المنظومة الإسلامية وكذلك استطاع أن يقدم نقداً علمياً وموضوعياً لكل التيارات العلمانية الوافدة من الغرب والتي تبناها مجموعات حزبية أو سياسية في واقعنا العربي والإسلامي ، وهو بهذه المثابة قام بدور المدفعية الثقيلة في الصراع الإسلامي العلماني ، أو الصراع بين الفكر الأصيل والوطني والقومي والفكر الوافد .

ليس هذا فحسب ، بل لعل أهم الإفرازات الفكرية للدكتور عبد الوهاب المسيري هو أنه كان أحد رواد علم الاجتماع الإسلامي المعاصر ، ولا شك أن إرساء معالم علم اجتماع إسلامي معاصر هو أحد أهم المنجزات العلمية المعاصرة ذلك أن استخدام أدوات علم الاجتماع الغربي بصرف النظر عن صحته من عدمها - في تفسير الظواهر المتصلة بسياق حضاري غربي وإسلامي مثلاً " يعد أسلوباً غير علمي ولا موضوعي ، لأنه يصبح غير قادر على تفسير الظاهرة وأي ظاهرة حضارية لا يمكن تفسيرها بأدوات علم اجتماعي لم ينشأ في سياقها ، ولعل استخدام أدوات علم الاجتماع الغربي المعاصر في تحليل المجتمعات الإسلامية هو نوع من الدجل والشعوذة العلمية من ناحية ويزيد الأمور غموضاً من ناحية ثانية ويمكن أن يؤدي إلى كارثة من ناحية ثالثة .

ومن المفروض أن يتم إثراء هذه المدرسة الفكرية وبناء مناهج ودراسات تواصل هذه الطريق لإرساء معالم علم اجتماع قادر على تفسير الظواهر الاجتماعية في بلادنا ومن ثم تبني الموقف العلمي والموضوعي الصحيح لعلاج المشاكل وتحقيق الإقلاع الحضاري .

النظام الاقتصادي في الإسلام

من القواعد العامة في الإسلام ، أن المال مال الله والناس مستخلفون فيه ،
والأ تـكون الأموال دولة بين الأغنياء: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾
[الحشر: ٧] ، ويحرم الإسلام كنز المال وعدم إنفاقه على الفقراء والمحتاجين
﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] ، ويكره طغيان الغني ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾
﴿أَسْتَفْتَى﴾ [العلق: ٦ - ٧] ، ويحرم الإسلام الربا أي الكسب بدون عمل أو
مخاطر ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] ، ويدعو إلى العمل ، وتوفير
العمل لكل قادر "إن أفضل الكسب ، كسب الرجل من يده ، وإن الله يحب العبد
المحترف ويكره العبد البطال وكذا حرم الله الرشوة" ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩] .

النظام الاقتصادي الإسلامي:

نتحدث عن النظام الاقتصادي في الإسلام بالشكل الذي يظهر:

- ١- رفض الإسلام لكافة أشكال الاستغلال الاقتصادي .
- ٢- أننا لسنا مجتهدين بالقدر الذي يسمح لنا باستنباط المذهب الاقتصادي من
النصوص أو الواقع الإسلامي مباشرة ؛ وبالتالي فلم يكن أمامنا إلا أن
نأخذ باجتهاد من بحثوا في هذا الشأن: الأستاذ المودودي في مؤلفاته المختلفة
وكذلك مقالاته المترجمة إلى العربية تحت عنوان " مفاهيم إسلامية حول
الدين والدولة " .

والأستاذ سيد قطب (العدالة الاجتماعية في الإسلام) ، (معركة الإسلام مع
الرأسمالية) .

الأستاذ محمد الغزالي (الإسلام والمناهج الاشتراكية)، (الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية)، (الإسلام والاستبداد السياسي).

الدكتور مصطفى كمال وصفي (مقالات في مجلة المسلم المعاصر، ومجلة الدعوة).

الدكتور مصطفى السباعي في كتابه: (اشتراكية الإسلام).

الدكتور محمود أبو السعود (كتابته خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، ومقالات في مجلة المسلم المعاصر).

وفي محاولتنا لدراسة الاقتصاد الإسلامي يجب أن نلاحظ ما يأتي:

أولاً: إن الاقتصاد الإسلامي جزء من كل: بمعنى ارتباط الاقتصاد الإسلامي بمفاهيم وعقائد ونظم الإسلام، وعدم إمكان دراسته وتطبيقه بمعزل عنها.

ثانياً: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي وواقعي في غاياته وفي طرقه كذلك.

ثالثاً: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد متميز عن المذاهب الرأسمالية والشيوعية والاشتراكية وهو مخالف لها في أساسها النظري، مخالف لها في أساليبه، مخالف لها في غاياته وإن تشابهت بعض التفاصيل بين النظام الإسلامي وإحدى هذه النظم ليس إلا من قبيل تشابه عيون شخصين مثلاً دون أن تربطهما رابطة دم أو جنس.

رابعاً: إن الاقتصاد الإسلامي لا يسمح بأي شكل من أشكال الاستغلال.

خامساً: إنه اقتصاد يحقق الحد المتوازن من الحياة الكريمة لكل فرد دون أن يضع عائقاً دون الارتفاع إلى آفاق عليا دون ظلم أو استغلال.

سادساً: إنه اقتصاد يضع على عاتق أولي الأمر إتاحة فرص العمل لكل قادر والحاجة لكل محتاج حتى لا يبقى فقير أو عاطل في المجتمع الإسلامي دون النظر إلى دينه أو جنسيته.

سابقاً: إنه اقتصاد مخطط بمعنى أنه يجعل للدولة الإشراف المركزي على الإنتاج والتوزيع .

الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي:

١- مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود .

٢- مبدأ الملكية ذات الأشكال المتنوعة .

٣- مبدأ العدالة الاجتماعية .

مبدأ الملكية ذات الأشكال المتنوعة:

* في الرأسمالية: الملكية الخاصة هي المبدأ العام ، والملكية العامة استثناء لظروف القاهرة .

* في الاشتراكية: الملكية العامة هي المبدأ العام ، والملكية الخاصة استثناء لظروف القاهرة .

* أمّا الإسلام: فإنه يسمح بملكيّات ذات أشكال متنوعة وليس لإحداها صفة المبدأ العام والأخريات استثناء بل بوصفها تعبر عن تصميم مذهبي أصيل قائم على أسس مذهبية ثابتة وموضوعة داخل إطارها .

* الملكية العامة: وهي عامة لمجموع المسلمين مثل الأراضي العامرة بشرياً حال الفتح الإسلامي (الأراضي الخراجية) .

* ملكية الدولة: مثل الأنفال (كل الثروات الطبيعية من غابات ومعادن) .

* ملكية خاصة: تكتسب فقط عن طريق العمل الاستثماري بما لا يهدد التوازن العام . مع ملاحظة أن الملكية الخاصة ذات مجال ضيق ويترتب عليها واجبات محددة تجاه الله وتجاه الجماعة ، والملكية الخاصة وكالة عن الله الذي

استخلف الجماعة في الثروة؛ الملكية الخاصة أداة وليست غاية في ذاتها وليست معياراً للكرامة أو الفضل في المجتمع . .
مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدد:

الإسلام لا يصادر الحرية الاقتصادية تمامًا كما تفعل الاشتراكية، كما أنه لا يتركها بدون حدود كما يعلّي النظام الرأسمالي .
ولكن الإسلام لا يعترف بالحرية الاقتصادية إلا في نطاق محدود ويجعل لها حدوداً تتمثل في: -

١ - تحديد ذاتي:

نابع من أعماق النفس بناءً على التربية الإسلامية، وانتشار المفاهيم الإسلامية في المجتمع . يلاحظ أن التحديد الذاتي دون التحديد الموضوعي ظل هو الضمان الوحيد لأعمال البر والخير بين المسلمين بعد انتهاء تطبيق الشريعة الإسلامية وخسارة الإسلام تجربته في الحياة، وفقدانه للقيادة السياسية والاجتماعية للحياة . . .

٢ - تحديد موضوعي:

أ - تشريعات محددة تمنع أعمالاً محددة مثل: الغش، والميسر، والربا، وغيرها .
ب - إشراف ولي الأمر على الممارسة الاقتصادية وإعطائها التوجيه الصحيح لصالح المجتمع وبما لا يهدد التوازن؛ فيمكن أن يؤمم أو يمنع من ممارسة اقتصادية معينة حتى ولو كانت في أصلها مباحة والمعياري في هذا الأمر هو مصلحة الأمة الإسلامية .
المشكلة الاقتصادية في الإسلام وحلولها:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في نظر الرأسمالية في الندرة بمعنى عدم قدرة الموارد الطبيعية على تلبية احتياجات الإنسان المتجددة .

وتتمثل في الماركسية في التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع .

أما في الإسلام:

فيقول الله تعالى: ﴿وَأَتَكُمْ مِنْ كُلِّ مَآ سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (٣٤) [إبراهيم: ٣٤] .

وتلك الآية الكريمة تقرر في وضوح:

١ - أن الله تعالى قد خلق للبشرية من الثروات الطبيعية ما يلبي احتياجاتها جميعاً دون قصور ونفاد .

٢ - أن المشكلة تكمن في الإنسان ذاته بسبب أنه ظلم كفار: -

أ - كفار بعدم استخدامه الثروات الطبيعية ، وعدم استثمارها بشكل علمي .

ب - ظلم بعدم ممارسته عدالة التوزيع .

ولكن كيف عالج الإسلام هاتين القضيتين الأساسيتين وهي الإنتاج والتوزيع؟

أ - الإنتاج:

يدعو الإسلام إلى التنمية الاقتصادية بالتحريض على ذلك عقائدياً وفكرياً وتشريعياً .

- الإنتاج في الإسلام يخضع لمبدأ الإشراف المركزي .

- للدولة دور قيادي في التنمية الاقتصادية .

- الإنتاج يهدف إلى إشباع جميع حاجات الأفراد .

- يرفض الإسلام إنتاج الموارد الكمالية أو نصف الضرورية إلا بعد استكمال

إنتاج الموارد الضرورية تماماً .

- يرفض المجتمع الإسلامي إنتاج أدوات الترف والمجون رفضاً تاماً .

ب - التوزيع:

العمل والحاجة هما أساسا التوزيع في الإسلام ، ولقد نظم الإسلام التوزيع بشكل يضمن منع وقوع الظلم والاستغلال ولم يسمح بالتملك إلا بالعمل الاستثماري غير الاحتكاري ، ومنع الإسلام التملك عن طريق الحيازة في الثروات الطبيعية يلاحظ أن الحاجة تدخل في التوزيع لعدم قدرة بعض البشر أصلاً على العمل كالعاجزين مثلاً ، كما أن بعض الناس ينتجون أقل مما يحتاجون بسبب ضعفهم ، وقد جعل الإسلام هؤلاء وأولئك الحق في إشباع حاجاتهم . وضمن لهم نصيباً من الثروة .

حقوق الفرد في المجتمع الإسلامي:

- ١ - حق الحياة .
- ٢ - حق الكرامة .
- ٣ - حق الحرية (حرية العقيدة - حرية إبداء الرأي - حق النشر) .
- ٤ - حق العمل لكل قادر .
- ٥ - حق التعليم والعلاج المجاني .
- ٦ - حق كل مواطن (ذمياً كان أو مسلماً) في المأكل والسكن والمواصلات .
- ٧ - حق كل مواطن في الزواج وتكوين أسرة .

والسؤال الآن كيف تستطيع الحكومة الإسلامية تحقيق ذلك؟؟

إذا قررنا أن المجتمعات البشرية لم تشهد الفقر والظلم الاجتماعي بسبب قلة

الموارد ولكن بسبب سوء توزيعها فإن الأمر يبدو واضحاً أن الفقر المدقع لا يوجد إلا بسبب الغنى المترف .

كيف قضى الإسلام على الفقر والاستغلال:

مقولة: إن الفقر ينشأ من قلة الموارد مرفوضة إسلامياً بسبب كثرة الموارد التي أتاحها الله سبحانه للبشر .

والفقر ينشأ إما من عدم الاهتمام بالتنمية أو عن سوء التوزيع ، وبالنسبة للأمر الأول فالإسلام يحث على التنمية كما تقدم شرحه ، وعلى هذا يبقى أمر واحد وهو استئثار قلة بالموارد وحرمان الأغلبية الساحقة ، أو ما يعبر عنه رجال الاقتصاد بالاستغلال الاقتصادي والذي ينشئه:

أ- ممارسة البعض لأشور غير منتجة ما يشكل عبئاً على المجتمع كممارسة (الدعارة - والقمار) وغيرهما مما حرّمه الإسلام .

ب- ممارسة البعض لعمليات التهريب والرشوة والاتجار بقوت الشعب واحتكار المواد الضرورية وهي أمور يعاقب عليها الإسلام ويتوعد من يفعلها .

ج- إثراء البعض عن طريق الربا وهو محرم إسلامياً .

د- احتكار البعض للثروات الطبيعية وهو محرم شرعاً فإن هذه الثروات الطبيعية إما مملوكة ملكية عامة ، أو مملوكة للدولة ، أو مباحة إباحتها عامة للجماهير ولا يصح فيها أخذ الفرد لأكثر من حاجته الشخصية فقط .

إن للإمام صلاحيات ضخمة بشأن اتباع الأسلوب الأمثل لاستغلال تلك الثروات بما يحقق مصالح الأمة

هـ - ممارسة البعض لأساليب الإنتاج الرأسمالي وبالتالي امتصاص فائض قيمة العمل المأجور لصالحهم .

والإسلام يرفض تملك الثروات الطبيعية عن طريق الاحتكار .

ويرفض الوكالة والاستثمار في استغلال الغابات مثلاً .

ومن هنا لم يترك الإسلام أمام الفرد إلا العمل المباشر كشرط للتملك .

و - لم يبق أمام الفرد لممارسة الملكية الخاصة إلا العمل المباشر الذي يقوم به بنفسه - وهذا بالطبع محدود بالنسبة لأثره على التوازن الاجتماعي ومع هذا رتب الإسلام على ذلك ظروفاً وشروطاً تمنع من خروجه عن الحدود المرسومة له بل وخوّل الإمام حق تأميم أي ملكية إذا بدأت تمارس إخلالاً بالتوازن الاجتماعي .

من هذا يتضح أن الإسلام قطع الطريق تماماً على الاستغلال ؛ وبالتالي لن يوجد فقر (لكثرة الموارد ، وعدم وجود استغلال) أضف إلى ذلك تشريعات العدالة الاجتماعية تحصل على منهج فذ في تحقيق الحقوق المشار إليها سابقاً ، وخروج المجتمع السعيد إلى عالم الوجود .

العدالة الاجتماعية في الإسلام :

الحديث عن العدالة الاجتماعية في الإسلام يعني أساساً ممارسة الدولة الإسلامية لدورها في تحقيق الرخاء لكل مواطن ، وإعطاءه الحق كما سبق في التعليم المجاني والعلاج المجاني ، وأن تكفل له الدولة المأكل والملبس والمواصلات كما سبق توضيحه . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ممارسة صلاحيتها بشأن منع الاستغلال وتحقيق التوازن الاجتماعي . وعلى هذا فإنه وبالإضافة إلى ما تقدّم فإننا بصدد بحث:

١ - التوازن الاجتماعي . ٢ - الضمان الاجتماعي .

التوازن الاجتماعي:

في مفهوم الإسلام (ألا يكون المال دولة بين الأغنياء) وهو عدالة توزيع الثروة - وهو تضيق الفوارق بين طبقات الناس - هو أن نجعل الفرق بين أكثر الناس غنى وأقلهم غنى (وليس أفقرهم فليس في المجتمع المسلم فقير) فرقاً في الدرجة وليس تفاوتاً رهيباً كما نرى ونلمس في سائر الأنظمة الاقتصادية المعاصرة . والدولة تحقق ذلك عن طريق: -

أ - فرض ضرائب ثابتة تؤخذ بصورة مستمرة وينفق منها لتحقيق ورعاية التوازن العام .

ب - إيجاد قطاع للملكية الدولة وتوجيه الدولة لاستثمارها لأغراض التوازن .

ج - طبيعة التشريع الإسلامي الذي ينظم الحياة الاقتصادية في مختلف الأحوال .

والحكومة الإسلامية ملتزمة في هذا الإطار بضبط مستوى المعيشة من أعلى بتحريم الإسراف ، وبضبط مستوى المعيشة من أسفل بالارتقاء بمستوى الأفراد ، على أن مفهوم الإسلام للغنى ليس تلبية للحاجات الضرورية فقط بل أن يملك الإنسان ما يأكل ويلبس ويسكن ويتزوج ويحج ويتصدق أيضاً .

فالفقير في نظر الإسلام هو من لم يظفر بمستوى من المعيشة يمكنه من إشباع حاجاته الضرورية والكمالية بالقدر الذي تسمح به حدود الثروة في البلاد ، ويقدر ما يتسع مستوى المعيشة يتسع المدلول الواقعي للفقير فإذا اعتاد الناس مثلاً استقلال كل عائلة بدار أصبح حرمان عائلة من دار مستقلة مملوكة لهم لوئاً من الفقر (أي إن الإسلام لم يعط مفهوماً ثابتاً للفقير) وعلى هذا فالتوازن يعني إغناء كل فرد (مسلماً كان أم ذمياً) بالقدر الذي يتناسب وإمكانيات المجتمع في ذلك الوقت .

الضمان الاجتماعي:

هو ضمان الأمة لتلبية حاجات جميع أفرادها حتى تشيع بينهم الطمأنينة فيندفعوا إلى الإنتاج غير عابئين بالنتائج ما دامت حاجاتهم مكفولة أصلاً من قبل المجتمع ، ويعتمد ذلك الضمان على:

أ - التكافل العام - فالمسلم أخو المسلم وكفالاته واجبة عليه وعلى الإمام إجبار المسلمين على ذلك إذا لم يحققوها بأنفسهم ؛ ومن هنا فإن على المسلمين ألا يظهر بينهم محتاج وإلا أئتموا جميعاً وأصبح على الإمام إرغامهم على دفع غائلة الحاجة عن ذلك المحتاج .

ب - حق الجماعة في موارد الثروة وحيث إن الثروة أصلاً استخلاف من الله للجماعة فإن حق كل فرد في الجماعة في كفالة حاجته مصنونة إسلامياً وعلى الإمام:

١ - أن يوفر العمل لكل قادر .

٢ - أن يكفل المحتاج بالشكل الذي يغنيه وطبقاً لمفهوم الإسلام عن الغنى .

والسؤال الآن - فرضاً - إذا لم تكف تلك النظم لدفع الحاجة بسبب القحط أو المجاعة أو غيرها من الأسباب . .؟؟

الجواب يتمثل في دراسة نموذج عمر بن الخطاب في مواجهة عام الرمادة وهو ما يلخصه القول: (إذا جاع المسلمون فلا مال لأحد) .

الهجوم على إيران . إصرار إسرائيلي

كشفت شبكة "إيه . بي . سي" الأمريكية ، عن سيطرة حالة من القلق الشديد على كبار القيادات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية مع تزايد الاعتقاد في إمكانية توجيه إسرائيل ضربة عسكرية ضد منشآت إيران النووية قبل نهاية العام الجاري ، وأوضحت الشبكة الإخبارية في تقريرها أن المسؤولين الأمريكيين يعتقدون في إمكانية إقدام إسرائيل على هذه الخطوة في حالة تخطي إيران أحد خطين أحمرين ، الخط الأول يتمثل في نجاح مفاعل ناتاز الإيراني في إنتاج كمية من اليورانيوم عالي التخصيب تكفي لتصنيع قنبلة نووية .

ونقل التقرير عن أحد المسؤولين العسكريين إيضاحاته بأن الخط الأحمر في هذا الخصوص ليس وصول إيران إلى مرحلة الإنتاج الفعلي ، ولكن قبل وصولها إلى هذه المرحلة ، ومن المعروف أن التقديرات الأمريكية والإسرائيلية ترجح تمكن طهران من إنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لتصنيع قنبلة بحلول نهاية العام الجاري أو مع مطلع ٢٠٠٩ .

أما الخط الثاني ، فيتمثل في تسلم إيران نظام الدفاع الجوي "إس . إيه - ٢٠" الروسي الصنع ، الذي أبرمت طهران بالفعل صفقة بشأنه مع الحكومة الروسية ، وحذر المسؤولون الأمريكيون من أن إسرائيل ستحرص على مهاجمة طهران قبل إحلال هذا النظام الدفاعي الجديد وتشغيله ، وأشار تقرير "إيه . بي . سي" إلى قلق المسؤولين الأمريكيين من أن قيام إسرائيل بهذه الخطوة قد يدفع إيران إلى مهاجمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية كرد فعل انتقامي ، كما أعرب المسؤولون الذين شملهم التقرير عن قلقهم من إمكانية مهاجمة إسرائيل منشآت إيران النووية قبل تولي الرئيس الأمريكي الجديد مهام منصبه ، وفي تعليقهم على المناورات

والتدريبات العسكرية التي قامت بها القوات الإسرائيلية في مطلع يونيو الماضي في البحر المتوسط ، أكد المسئولون الذين التقنهم شبكة "إيه . بي . سي" الإخبارية الأمريكية أن ذلك لم يكن مجرد اختبار على ضرب إيران ، بل إن هذه المناورات كانت بمثابة تدريبات أساسية ، تمهيداً لمهاجمة إيران .

لماذا تصر إسرائيل على ضرب إيران مبكراً ، بينما تفضل الولايات المتحدة الانتظار أو استخدام أسلوب آخر؟ من جهة الولايات المتحدة ، فإن الإدارة الحالية لم تعد قادرة على اتخاذ قرار بهذه الخطورة ؛ نظراً لنفاذ الوقت بالنسبة لها ، وكذا فإن الولايات المتحدة تفكر بأن من الممكن عقد صفقة مع طهران ، بعد ذلك تعيد تنظيم المنطقة واقتسام الكتلة ، وهي تعتمد في ذلك على جهود الأحزاب الشيعية الموالية لها في إيران ، والتي تمتلك علاقات قوية مع طهران ، ومن ثم فيمكنها أن تلعب دوراً في تقريب وجهات النظر بين الطرفين ، وفي تلك الحالة فإن الولايات المتحدة يمكنها أن تحقق انسحاباً آمناً من العراق ، وأن تستفيد بالجهود الإيرانية والشيعية في القضاء على حركة طالبان في أفغانستان ، والجماعات السنية المسلحة في العراق ، ولكن هذا بالطبع سيتم على حساب حزب الله .

ومن ناحية أقرب ، فإن الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها ، لأن القوة الإيرانية النووية أو غير النووية لن تطول الولايات المتحدة في المستقبل القريب على الأقل ، ومن ثم فهي تفضل مثلاً ، العمل على إسقاط أو إضعاف النظام الإيراني من الداخل ، وفي هذا الصدد ، فإن مجلة أمريكية نشرت ، أن الكونغرس الأمريكي قد وافق سراً على تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتمويل عمليات سرية جديدة ضد النظام الإيراني ، وقالت المجلة نفسها: إن الرئيس بوش حريص على حل موضوع البرنامج النووي الإيراني وفق السبل الدبلوماسية .

الولايات المتحدة تدرك أيضاً أن هجوماً أمريكياً على إيران لن يكون حاسماً ؛ لأن القدرات النووية الإيرانية ربما تكون موزعة في أكثر من مكان ، بعضها غير معروف حتى الآن ، وكذلك فإن الهجوم الأمريكي على إيران سيقوّي النظام الإيراني ، ويوحد الداخل الإيراني خلفه ، فضلاً عن ذلك فإن إيران تمتلك زوارق وصواريخ بحرية قادرة على إنزال خسائر كبيرة بالتواجد البحري الأمريكي في الخليج وفي غير الخليج ، وذلك سيؤدي إلى تعطيل تدفق البترول إلى درجة لا يحتملها الاقتصاد الأمريكي ولا الاقتصاد العالمي ، كما يؤدي إلى زيادة الاحتجاج الدولي ضد الولايات المتحدة ، وكذلك فإن هجوماً أمريكياً على إيران سوف يجعل القوى الشيعية في العراق تقلب ظهر الحجة للحليف الأمريكي ، وربما تستهدف القوات الأمريكية في العراق ، مما يزيد المصاعب الأمريكية بصورة غير محتملة على الإطلاق .

وهكذا ، فإن مشكلة أمريكا الآن ليست ضرب إيران ، بل محاولة منع إسرائيل من هذا الأمر ، وإسرائيل تعتمد في هذا الصدد على قدرتها على امتصاص الضغط الأمريكي في هذا الوقت ؛ نظراً لوجود فترة انتقالية أمريكية بين إدارتين ، وحاجة الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة إلى نفوذ وأموال اللوبي الصهيوني في واشنطن .

إسرائيل من ناحيتها ، ترى أن من الضروري ضرب إيران الآن وليس غداً ؛ لأنه لو نجحت إيران في بناء نظام دفاعي ، فإن ضربها بالنسبة لإسرائيل سيكون أمراً مستحيلاً ، وكذا امتلاكها بالفعل قنبلة ذرية ، سيجعل من المستحيل على إسرائيل مجرد التفكير في ضرب إيران ، وهذا معناه ببساطة بالنسبة لإسرائيل مخاطر وجودية ، لأن وجود رادع نووي لدى أي دولة من دول المنطقة سيجعل الرادع النووي الإسرائيلي بلا قيمة ، وهذا معناه بداية النهاية لإسرائيل ، وإسرائيل لا

تستطيع ولا تحتل الانتظار حتى تأتي إدارة أمريكية جديدة قد تغير السياسات أو حتى تصل إلى صفقة مع إيران .

وعلى كل حال فإن إسرائيل من ناحيتها تحاول تهيئة المسرح للضربة الإسرائيلية لإيران ، فهي فتحت مجالاً للمفاوضات مع سوريا بوساطة تركية ، وأوعزت إلى ساركوزي أن يسمح بزيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى باريس ، ومن ثم إعطاء مكاسب سياسية للنظام السوري تمنعه عملياً من التضامن مع طهران في حالة الضربة الإسرائيلية لإيران . وكذلك عقدت صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله حتى تجعل الحزب في موقف لا يسمح بالتدخل ضد إسرائيل في حالة ضرب إيران ؛ لأن الداخل اللبناني لن يكون مستعداً للقبول بقيام حزب الله بذلك ، وإلا كان حزباً إيرانياً ، وليس لبنانياً .

نفس الأمر في موضوع التهدة مع حماس بضمّان مصري ، وهكذا فإن إسرائيل بالفعل تجهز المسرح لضربة محتملة لإيران ، يرى المراقبون أنها سوف تتم في الفترة الانتقالية بين الإدارتين الأمريكيتين الحالية واللاحقة .

ولكن السؤال الجوهرى الآن ، هل ستكون هذه الضربة كافية لإجهاض المشروع النووي الإيراني؟ أم أنها سوف تزيد الطين بلة بالنسبة لإسرائيل وأمريكا معاً .

انهيار الشيوعية لا يعني صلاحية الرأسمالية

مع الانهيار السريع والدرامي للشيوعية والتفكك المأساوي للاتحاد السوفيتي السابق استغل الغرب الفرصة وقدم أطروحته التي تقول: إن النظرية الوحيدة الصحيحة في هذا العالم هي الرأسمالية الليبرالية (المتحررة من القيود) ، واقتصاد السوق .

وتكاثفت أجهزة الإعلام في أمريكا وكذا الدوائر الفكرية والاستراتيجية لاختراع نظرية أو أيديولوجية جديدة ، لتعطي هذا الكلام بعداً فلسفياً وحضارياً ، وقدمت نظرية تقول: إن تاريخ البشرية قد انتهى عند بلوغه أقصى تطوره السياسي والفكري وذلك بوصوله إلى الليبرالية الرأسمالية الأمريكية أو الرأسمالية في صورتها الأمريكية وكانت تلك الفكرة قد بدأت بمقال لكاتب أمريكي الجنسية ياباني الأصل هو: " فرانسيس فوكوياما " ثم توسع فيه فأصدر كتاباً يحمل هذه الفكرة ويدلل عليها تحت عنوان: " نهاية التاريخ والرجل الأخير " ، وبالطبع وجدت هذه الفكرة وهذا الكتاب من يروج له بواسطة قوى الإعلام الأمريكية الجبارة كأيديولوجية جديدة وتفسير جديد للتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم على العالم كله أن يعتنقها أو يخضع لها .

وكان الاقتصادي الأمريكي روستو قد وصل إلى نتيجة قريبة من تلك التي وصل إليها فوكوياما إلا أنها لم تحظ بمثل هذا الانتشار الذي حظيت به نظرية فوكوياما لأن النظرية الأخيرة ظهرت في وقت ملائم لها ووجدت من الأجهزة الأيديولوجية والعسكرية الأمريكية من يروج لها .

والرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون يقرر أن انهيار الشيوعية يعني أن الحل الوحيد المتاح والصالح أمام البشرية هو الرأسمالية الليبرالية في صورتها

الأمريكية ، بل إنه حتى يرفض الاشتراكية الديمقراطية وينعى على هؤلاء الذين ما يزالون يحملون بها أو يطبقونها أو يروجونها .

يقول ريتشارد نيكسون في كتابه " الفرصة السانحة " : " ويوجد خطر حقيقي بالنسبة لأوروبا في أن تتحول بعد عام ١٩٩٢ إلى دولة اشتراكية ديمقراطية ، وأن تتدخل الحكومات في الأسواق التجارية ، وهذا هو أحد الأسباب التي من أجلها يجب أن توجد أمريكا في أوروبا والعالم أجمع لكي تحول دون ذلك التحول ، إن التزامنا تجاه الحرية والسوق الحر ، يحتم علينا أن نقاوم القوى التي تحاول أن تجعل أوروبا تعود إلى الخلف " .

إذن فغير مسموح بغير الرأسمالية الليبرالية ، والسوق الحر ، أو الرأسمالية على النمط الأمريكي ، فليست الشيوعية فقط هي المرفوضة بل أيضاً أي شكل من أشكال الاشتراكية .

وخلاصة الأمر أن القوى الإعلامية الأمريكية تروج الآن لمقولة أن الرأسمالية هي النموذج الصحيح الوحيد وأنه غير مسموح بأي نمط آخر غير الرأسمالية في صورتها الأمريكية .

والسؤال يقود إلى سؤال آخر وهو: لماذا انهارت الشيوعية؟ وهل كان ذلك بفضل ضغط النظام الرأسمالي اقتصادياً وإعلامياً عليها؟ وهناك سؤال ثالث يطرح نفسه وهو: هل بعد انهيار الشيوعية هل تصلح الرأسمالية كبديل؟

وفي الحقيقة فإن الشيوعية لم تسقط بسبب الضغط الاقتصادي الرأسمالي عليها ولا بسبب الإعلام الرأسمالي أو اقتناع الشعوب التي كانت تعيش تحت الحكم الشيوعي بأن الرأسمالية أفضل ، إن الشعوب التي ثارت على الشيوعية وأسقطتها لم تفعل ذلك بهدف الحصول على الرأسمالية ، إن تلك الشعوب ثارت على

الشيوعية لأن الشيوعية نظام فاسد في أصله الفلسفي وفي تفسيره للتاريخ وفي منهجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، أي أنها سقطت من داخلها لأنها أفلست على المستوى النظري والتطبيقي .

إن أحداً خارج الكتلة الشيوعية لم يكن يحلم بهذا الانهيار السريع والمدوي للشيوعية وحتى في الناحية الإعلامية فإن الشيوعية ظلت إلى آخر لحظة متفوقة على الرأسمالية وتجدد من يقتنع بها من خارج السور الحديدي للدول الشيوعية أي من هؤلاء الذين لم يعرفوا فسادها لأنهم لم يعيشوا تحت حكمها ، ولعل هذا الأمر يعترف به ريتشارد نيكسون نفسه في كتابه " الفرصة السانحة " يقول نيكسون:

" منذ حوالي اثنين وثلاثين عاماً قال لي خروتشوف في موسكو بشيء من الصلف: سوف يعيش أحفادك في ظل الشيوعية ، فأجبته قائلاً: سوف يعيش أحفادك في حرية وقد كنت متأكداً في ذلك الوقت من خطأ ما قاله خروتشوف ولكني لم أكن متأكداً من صحة ما قلته أنا " .

أي أن نيكسون لم يكن متأكداً من قدرة الرأسمالية على إقناع الشعوب التي تعيش في ظل الشيوعية بأن الرأسمالية صالحة ، وإن كان متأكداً أن الشيوعية فاسدة .

وإذا بحثنا عن سبب خارجي لسقوط الشيوعية وانهيارها ، إنه بالتأكيد لم يكن بريق الرأسمالية ولا بريق القيم الغربية برمتها بل كان في جزء كبير منه يعود إلى الإسلام وبريق الفكر الإسلامي ، الذي كان هو الوحيد القادر على المغالبة الفكرية أمام الشيوعية والتصدي لها والصمود الأيديولوجي لها ، وبالتالي فإن انهيار الشيوعية لا يعني صلاحية الرأسمالية ، بل يعني صلاحية الإسلام والأيديولوجية (العقيدة والنظرية) الإسلامية .

وقد تبدو هذه نقطة غريبة على البعض ، ولكن دعنا نستشهد برجل من أهلها وهو نيكسون أيضاً . . . يقول نيكسون في كتابه " الفرصة السانحة " : " لقد وقف الإسلام بصلابة ضد الشيوعية أقوى مما وقفت المسيحية ضدها ، ولقد كان للوزع الديني في الدول الإسلامية أكبر أثر في عدم تغلغل السوفيت في العالم الإسلامي " .

إذن كان هناك سبب أيديولوجي خارجي لسقوط الشيوعية وهو الإسلام والمبادئ الإسلامية ، وليس هذا فحسب بل وإذا كان هناك ضغط سياسي وعسكري خارجي أدى أو أسهم في إسقاط الشيوعية فقد كان أيضاً للمسلمين وللجهاد الإسلامي الأفغاني دور فيه .

ونستدعي أيضاً نيكسون للشهادة ، على طريقة وشهد شاهد من أهلها يقول نيكسون : " إن شجاعة واستبسال المقاومة الأفغانية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية السوفيتية " .

وقد يقول قائل : إن الصمود الأفغاني كان بسبب المساعدات الأمريكية . . . وهذا قول يفتقر بالطبع إلى الجدلية فإذا لم تكن هناك مقاومة واستشهاد واستبسال وإرادة فولاذية للمجاهدين فإن تلك المساعدات لم تكن تفيد شيئاً ، ثم إن الحقيقة المعروفة تقول : إن أمريكا لم تقدم مساعدات حقيقية للمجاهدين الأفغان ، ونيكسون أيضاً يعترف بذلك يقول نيكسون : " وعندما قام الجيش الأحمر بغزو أفغانستان عام ١٩٧٩ كان رد فعلنا رمزياً فقد رفضنا مشاركتهم في الألعاب الأولمبية وأوقفنا صفقة حبوب للاتحاد السوفيتي وأرسلنا بعض الأسلحة التي عفا عليها الدهر للمقاومة الأفغانية " .

إذن فقد كان انهيار الشيوعية ليس بسبب صلاحية الرأسمالية ولا بريقها الأيديولوجي ولا حتى ضغطها السياسي أو العسكري ، بل إن انهيار الشيوعية في

حد ذاته يحمل في طياته عدم صلاحية الرأسمالية وفسادها أيضاً مثل الشيوعية تماماً ، لأن كلاً من الشيوعية والرأسمالية قد خرجتا من نفس الأرضية الثقافية ، وهي الأرضية الثقافية للحضارة الغربية ، وبالتالي فإن فشل أحد الإفرازات وثبوت فساده يعني ضمناً فساد الأرضية الثقافية وفساد كل إفرازاتها . .

يقول المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي مؤكداً أن كلاً من الشيوعية والرأسمالية تخرجان من نفس الأرضية الثقافية: " إن المنافسة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على زعامة العالم ، وبين الشيوعية والمذهب الحر بالتالي على اجتذاب ولاء البشرية هو موضوع نزاع عائلي داخلي داخل أسرة المجتمع الغربي " .

ونصل الآن إلى السؤال الهام والخطير بعد انهيار الشيوعية وهل تصلح الرأسمالية لقيادة المسيرة البشرية؟

وهذا يجعلنا نناقش الرأسمالية في أصلها النظري وفي تطبيقاتها ، وأصل الرأسمالية أنها إفراز طبيعي للحضارة الغربية ، تلك الحضارة التي أفرزت الفاشية والنازية والصهيونية والشيوعية ، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يكون مصير الرأسمالية مثل مصير باقي أخواتها إن شاء الله ، لأنها نشأت مثلهم من نفس الأرضية الفاسدة .

إن الجهاز الإعلامي الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً يقدم لنا الرأسمالية كتطور طبيعي داخلي في المجتمع الغربي ، فهل هي حقاً كذلك؟ والجهاز الإعلامي الغربي يقول لنا: إن الرأسمالية نجحت في أن تحقق العديد من الإنجازات في العالم الغربي بحيث أصبح مستوى دخل الفرد في المجتمعات الرأسمالية مقارناً بالمستويات الموازية في كثير من بلدان العالم الثالث ما لا يقل عن عشرين إلى أربعين ضعفاً في الغالب .

والحقيقة أن الرفاهية التي تعيشها دول الشمال الرأسمالي لم تكن بسبب الرأسمالية بل بسبب نهب ثروات الشعوب الأخرى واسترقاق أهلها وأن الرأسمالية ذاتها نشأت لتكون أداة هذا النهب، ولنستمع في هذا الصدد لشهادة الأستاذ منير شفيق في كتابه: "الإسلام في معركة الحضارة" . .

يقول الأستاذ منير شفيق: "يجري التركيز النظري عند الحديث عن ولادة الرأسمالية على اعتبارها مرحلة في سياق تاريخي متتابع تحكمه قوانين داخلية في المجتمع، ولكن هذه مسألة لا تنطبق على المجرى الفعلي للتطور التاريخي، أي لا يصعب الإثبات أن عملية العنف الخارجي والتوسع والنهب التي مارستها أوروبا قامت قبل ولادة الرأسمالية، ولم تقم لتلبية حاجة قوى إنتاج رأسمالية أصبحت تلح عليها لممارسة العنف والنهب والتوسع ضد الخارج .

إن الصورة في أوروبا تقول: إن الرأسمالية ظهرت لتلي الحاجة الناشئة عن النجاح الذي أصابه العنف والتوسع والنهب الخارجي، فهي أصبحت ممكنة ومتاحة لا نتيجة تراكم داخلي نبع من تطور قوى الإنتاج وإنما جاء نتيجة تراكم جاء من النهب الخارجي ومن ثم سمح التراكم بتطوير قوى الإنتاج وإحداث تراكم داخلي مرتبط به ومضاف إلى التراكم الأساسي الذي جاء ويحيى من عملية العنف والتوسع والنهب .

إن مجيء المجتمع الرأسمالي بعد الإقطاع أو على أنقاضه لا يؤدي إلى الافتراض تلقائياً بأنه تطور طبيعي في أحشاء المجتمع الإقطاعي لأن مجيء حدث بعد حدث في التاريخ لا يعني بالضرورة وجود رابطة سببية بينهما، وإنما ينبغي أن تدرس الأسباب الحقيقية لحدوث الواقعة الجديدة، ومن ثم يثبت إن كان هذا التالي نتاج تطور طبيعي أم نتاج عوامل لا علاقة لها بتطور تلقائي داخلي في الحديث السابق .

وتؤكد الوقائع التاريخية أن ممارسة الإقطاع الأوروبي للتوسع والنهب والعنف كان أسبق من تطور قوى الإنتاج الرأسمالي أو البرجوازية في داخله ، ومن ثم من الهام جداً تحديد أيهما أسبق أو تحديد أيهما كان سبباً لوجود الآخر ، وهنا تطرح الفكرة القائلة: ممارسة العنف والتوسع والنهب من الخارج هي التي ولدت الحاجة إلى تطوير قوى الإنتاج وساعدت عليه ، فعندما وجدت أوروبا نفسها قد توسعت في عدد من الأقطار الأفريقية والآسيوية والأمريكيتين بدأت ترى العالم كله قابلاً للوقوع الكامل في قبضتها ، الأمر الذي جعلها بحاجة إلى نظام ديناميكي (فاعل ومتحرك) نشط قادر على اكتساح العالم كله والسيطرة عليه ، وهذا ما جعل أوروبا تعيد صياغة نفسها في البوتقة الرأسمالية بما يخدم هذا الوضع الجديد ولأفاقه المستقبلية .

قد يقول قائل: ولكن التوسع الخارجي والنهب والعنف هي أمور وجدت في مجتمعات عديدة في التاريخ ولم تتطور إلى رأسمالية ولكن هذا القول مردود عليه ، لأن حدوث التوسع هنا عاش مع تطور محدود للعلوم قد وصله العالم في ذلك الوقت وقد ساعد على استقبال الحاجات الجديدة واستخدامها في تطوير أدوات الإنتاج ، فضلاً عن السمات الخاصة الأساسية للأرضية التي قام عليها النمط المجتمعي الحضاري الأوروبي تاريخياً ، مثل سمة الملكية الفردية والطبقية وما لعبته من دور عبر المراحل المختلفة ويقود هذا إلى عدم صحة القول بتطور طبيعي للرأسمالية من أحشاء الإقطاع ، وإنما تصبح الرأسمالية نتاج حالة عالمية تكونت في ظرف استثنائي سمح لأوروبا أن تنجح في اجتياح العالم بالقوة ، ومن ثم هي الابنة الشرعية لهذا الشرط العالمي ولا تستطيع أن تستمر إلا بإعادة توليده باستمرار ، أي بإعادة السيطرة على العالم بالعنف وتحقيق أقصى درجات النهب وأقصى درجات الأرباح ، ومن ثم سيطرة قلة من الدول المتصارعة فيما بينها على العالم كله ونهبه

والمضي في هذا الطريق حتى النهاية .

إن مسار تطور الرأسمالية لا يتجه إلى تحقيق الرفاهية والتقدم لكل الشعوب بل لعدد محدود جداً منها " أمريكا وأوروبا " ، لأنه كلما تضخمت تلك البلدان أكثر كلما أصبحت أكثر ارتباطاً بحالة السيطرة والنهب والعنف والتوسع ، أي لا تعود قادرة على الكف عن العنف والنهب والسيطرة ، إنه اتجاه التضخم باستمرار والعنف الأهرج والنهب بلا حدود ، والجشع بحده الأقصى .

إذن فالذين يبشروننا بصلاحيات الرأسمالية وأنها الكلمة الأخيرة في التاريخ إنما هم يبشروننا في الحقيقة بهيمنة ورفاهية وسيطرة دولة أو مجموعة دول قليلة على العالم كله تقوم فيه بدور النهب والعنف والسيطرة وبالطبع نحن من ضمن الدول والشعوب التي ستكون مادة للنهب والعنف والسيطرة أي الضحية ، لأن الرأسمالية لا تستطيع أن تعيش إلا بالنهب الخارجي والعنف والسيطرة .

وإذا كان هذا نصيبنا ونصيب الدول المستضعفة عموماً في عالم الرأسمالية فإن حتى الدول التي ستقوم بدور السيطرة في ظل الرأسمالية سوف تعود فتنهار هي الأخرى ، لأنه من المحتوم أن ينتهي هذا العنف والنهب اللانهائي بتدمير نفسه ، لأن ما يحدث أمامنا من التضخم في القوة العسكرية وتلويث البيئة وثقب الأوزون والعنف اللانهائي يجعلنا نقول: إن هذه الدول الرأسمالية المسيطرة تسير في اتجاه الديناصورى أو اتجاه التدمير الشامل ، إنها تدمر كل شيء .. البيئة والفضاء ، ولا تسمح لنفسها إلا بالاستمرار نحو التضخم حتى الانفجار .

ولكن في ظل هذا ما هو الحل ؟ فلنعد إلى الأستاذ منير شفيق الذي يقول: " إن مصير العالم سيظل مظلماً ما دامت تلك البلدان برأسماليتها قادرة على استخدام العنف ، أما الأمل ببزوغ فجر جديد ، وهذا لا يكون إلا إذا نجحت الثورة في

البلدان الإسلامية وفي بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من جهة أو دمرت الدول الكبرى نفسها بشكل أو بآخر بحرب أو بدون حرب وأصبحت عاجزة عن المحافظة على سيطرتها وغير قادرة على استعادة تلك السيطرة من جهة أخرى ، بل لا بد من أن يصل هذا المسار الديناصورى للحضارة الغربية حتى منتهاه ، فتصبح أرض تلك الحضارة عطشى إلى الخروج ، الجاهلية والظلمات والدخول في عالم النور أي الخروج من عبودية المادة والنهب والقوة والانحلال الأخلاقي والحروب المدمرة حتى للحياة نفسها إلى عالم توحيدي واحد تتوازن فيه الجوانب العقيدية والفكرية والثقافية والأخلاقية في حياة الفرد والجماعة والبشرية كلها ، أي تتغير الغابات المتمثلة في تحقيق أكبر قدر من إشباع الشهوة والحاجات المادية والسلع والقوة والسيطرة على حساب الغالبية العظمى من العالم وعلى حساب فطرة الإنسان وجوهره ، وهي تفعل ذلك بينما أصبحت تمتلك مخزوناً مروعاً من أسلحة الدمار الشامل خصوصاً النووية والجرثومية والكيمائية ، ولا يتوهم أحد أن ذلك لا يشكل خطراً محدقاً ، وما وصول تلك الحضارة إلى هذا المخزون الرهيب إلا الدليل على اتجاه مسارها ، وعلى جوهرها الهمجي والمتخلف والرجعي وهي العبارات التي طالما استخدمتها هي بحق غيرها من الحضارات ولكنها شديدة الانطباق عليها بالرغم من كل تنظير يخفي تلك الحقيقة الصارخة ، وهنا يحق للإسلام أن يطرح نفسه مشروعاً متألقاً أمام هذا الظلم الدامس الذي تنشره الحضارة الغربية .

أوباما وماكين.. اتفاق على استرضاء إسرائيل

إذا تتبعنا تصريحات المرشحين للرئاسة الأمريكية ؛ جون ماكين عن الحزب الجمهوري ، وباراك أوباما عن الحزب الديمقراطي ، وكذلك المناظرات التي تحدث بينهما ؛ لاكتشفنا للوهلة الأولى أن الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي يختلفان على كل شيء ، ما عدا إسرائيل ، بل إن هناك سباقاً واضحاً بينهما على استرضاء إسرائيل .

بل إن الأمر أصبح من البدهة بحيث أنه حتى النائين المختارين لكل من أوباما (جوزيف بايدين) ، وماكين (سارة بالين) لم يتأخرا في عمل مظاهرة في حب وتأييد إسرائيل ؛ وذلك في المناظرة التي تمت مؤخراً بين كل من بالين وبايدين والتي تمت في جامعة واشنطن بمدينة سانت لويس بولاية ميسوري الأمريكية ، ومن المفيد أن نرصد ما قاله كل من السيد بايدين والسيدة بالين وأن نقوم بنوع من تحليل المضمون لتصريحاتهما .

السيد بايدين قال: إنه لا أحد في مجلس الشيوخ الأمريكي كان دوماً صديقاً لإسرائيل أكثر من جوزيف بايدين ، و"إنني لم أكن لأنضم على الإطلاق لتلك البطاقة الانتخابية لو لم أكن على ثقة مطلقة من أن أوباما المرشح الديمقراطي يشاطرنى نفس الشعور" ، وقال بايدين: "إن سياسة إدارة بوش حققت فشلاً ذريعاً في الشرق الأوسط حين أصر بوش على إجراء انتخابات فلسطينية ، وأنه كل من بايدين وأوباما قالوا وآخرين قالوا وقتها: إن ذلك خطأ لأن حماس سوف تفوز وأن هذا سيضفي عليها الشرعية ، وقد ثبت صحة رأينا في ذلك وفازت حماس بالفعل ، وقد طالب أوباما وآخرون بوش بإرسال قوات الناتو إلى لبنان حتى لا يتفرد به حزب الله!! ولكن تجاهل ذلك جعل حزب الله جزءاً شرعياً من الحكومة في دولة

تقع مباشرة شمال إسرائيل".

وهكذا فإن السيد بايدين نائب المرشح الديمقراطي أوباما وصل إلى حد أنه تخلّى عن قناعاته الديمقراطية من أجل عيون إسرائيل ، وأنه إذا كان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد تنكر لتلك المبادئ بدوره حين تزعم الجهود الدولية لحصار حماس بعد أن فازت ، وأيضاً لحصار غزة بعد أن سيطرت عليها حماس ، وقام بالمشاركة في تجويع الشعب الفلسطيني وحصاره عقاباً له على التصويت لحماس ، ومن ثم فهو يرفض نتائج الديمقراطيين والانتخابات التي يزعم أنه يعمل على نشرها ، فإن بايدين ومن ثم أوباما كان أكثر راديكالية وتشدداً منه في هذا الصدد فقد رفضاً مبدأ الانتخابات والديمقراطية من المنبع!! ونصحاً أصلاً بعدم إجراء انتخابات فلسطينية حتى لا تفوز حماس على حد قولهما!!

وكذا فإن أوباما وبايدين وآخرين طلبوا أيضاً بإرسال قوات حلف الناتو إلى لبنان ، ومن ثم تعطيل كل العملية الديمقراطية في ذلك البلد مهما كان الرأي فيها ، وتحويلها إلى بلد تُحتل عسكرياً ، كل ذلك حتى لا يصبح حزب الله جزءاً من حكومة لبنان أو جزءاً من عملية سياسية شرعية في المعارضة أو في الحكومة!!

والمعنى الواضح أن كل من قادة الحزبين الجمهوري والديمقراطي مستعدان للتخلي عن القناعات الديمقراطية من أجل عيون إسرائيل وحتى لا تصبح القوى المناهضة لإسرائيل تمتلك أي نوع من الشرعية ، وأن قادة الحزب الديمقراطي هم الأكثر تشدداً في هذا الصدد!

أما ما قالته السيدة سارة بالين في تلك المناظرة فقد كان: "إسرائيل هي أقوى وأفضل حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط" ويجب أن نؤكد لها أننا لن نسمح أبداً بأن يكون هناك هولوكوست جديد ، وأنها تحذر من أن إيران تتطلع إلى تدمير إسرائيل ،

وأنا ندعو إلى بناء سفارة أمريكية في القدس .

لا يمكننا بالطبع أن نفهم هذا الإصرار الأمريكي على دعم وتأييد إسرائيل ، وأن هذا أمر لا يختلف عليه الفرقاء هناك رغم اختلافهم في كل شيء ، إلا إذا استرجعنا ما قاله الرئيس الراحل ريتشارد نيكسون وهو أحد حكماء أمريكا في كتابه (الفرص السائحة) من أن إسرائيل ليست ذات فائدة جوهرية لأمريكا ، ولكن الموقف من إسرائيل جزء من الموقف الأخلاقي الأمريكي ؛ يعني أنه التزام حضاري غربي من أمريكا والغرب تجاه إسرائيل على حساب العرب والمسلمين ، وترجمتنا لهذا القول أنه التزام صليبي لا أكثر ولا أقل .

* * *

جريمة حرب

تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير لجنة تقصى الحقائق حول قصف إسرائيل لبلدة بيت حانون في قطاع غزة خلال نوفمبر من العام الماضي، والذي أدى إلى مقتل ١٩ فلسطينياً، وكان التقرير الذي أعدته لجنة برئاسة الأسقف ديز موند توتو وهو أسقف جنوب أفريقيا حاصل على جائزة نوبل للسلام ولعب دوراً في تصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا قد اعتبر عملية القصف اليهودي ومقتل الفلسطينيين جريمة حرب، وطالب إسرائيل بدفع تعويضات كافية فوراً للضحايا الفلسطينيين.

حسناً فعلت إحدى منظمات الأمم المتحدة شيئاً، وحسناً فعل مجلس حقوق الإنسان وحسناً فعلت اللجنة برئاسة القس ديز موند توتو، وإن كنا نشك كثيراً في أن الموضوع سيتم تجميده بطريقة أو بأخرى على غرار كل الموضوعات، التي تأخذ توصيات ضد مصلحة إسرائيل وأمريكا وعالم الاستكبار الدولي كله.

ولكن إذا افترضنا جديلاً أن تلك التوصية قد عمل بها وهي أمنية بعيدة المنال طبعاً، وأن روحاً من العدل والإنصاف قد سادت العالم وتم اتخاذ قرار في مجلس الأمن، باعتبار ما حدث في بيت حانون في نوفمبر ٢٠٠٧ هو جريمة حرب، وتم تحويل قادة إسرائيل، أولمرت وباراك إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتقرير إسرائيل تعويضات لأهالي الضحايا لو تم حسابها على غرار حساب الفرد في حادثة لوكربي الذي تم الاتفاق عليها بين الحكومة الليبية والولايات المتحدة، حوالي ١٠ ملايين دولار للفرد، كان على إسرائيل أن تدفع مثلاً ١٩ مليون دولار لعائلات الضحايا ومبلغ مماثل للدمار المادي حسناً إننا نأمل ذلك.

الأهم من ذلك أنه قياساً على ما سبق، فإن إسرائيل ارتكبت جرائم يومية منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم وربما غداً وبعد غد في كل مكان في فلسطين المحتلة بل وفي الدول

المجاورة لفلسطين المحتلة فى داخل أراضى ١٩٤٨ ، وفى غزة والضفة ، وفى لبنان وسوريا ومصر والأردن بل وتونس وأن هذه الجرائم من الكثرة والتنوع من قتل وإبادة وأسر وتعذيب وتدمير بنية ، بحيث إنه لو تم محاكمة المسؤولين عنها كان معنى ذلك محاكمة كل سكان إسرائيل تقريباً!! وكان على إسرائيل أن تدفع تعويضات تزيد على ٣٠٠ تريليون دولار وهى عشرة أضعاف ميزانية العالم كله أو الدخل العالمى كله فى عام والذي يبلغ ٣٣ تريليون دولار ، نصيب الولايات المتحدة منه حوالي ١١ تريليون دولار أي ثلث ميزانية العالم .

بل أكثر من هذا ، فإن تلك الجرائم قد تمت تحت سمع وبصر العالم كله وتنقله أحياناً بالأقمار الصناعية ومصورة وموثقة بالصوت والصورة ، مما يقتضى اعتذاراً عالمياً أو على الأقل من الدول النافذة فى العالم والمسيطرة على مجلس الأمن ، اعتذاراً للشعب الفلسطينى ووعداً بعدم تكرار ذلك مع شعوب أخرى .

حسناً لو كان الأمر كذلك لكان قيام إسرائيل واستمرارها هو فى حد ذاته جريمة حرب تقتضى محاكمة كل من ساهم فيها سواء من زعماء الدول الكبرى فى ذلك الوقت أو من وعد بذلك مثل الخارجية البريطانية "وعد بلفور" ومن دعم المجهود الحربى الإسرائيلى بالمال مثل ألمانيا أو السلاح مثل إنجلترا أو فرنسا وأمريكا ، أى محاكمة كل رؤساء هذه الدول منذ تأسيس إسرائيل وحتى الآن ، وبناء عليه يتم تصفية الكيان الصهيونى وعودة غير الفلسطينيين إلى بلادهم الأصلية ودفع تعويضات عن استقلال الأرض فى الفترة من ١٩٤٨ وقت انتهاء عملية تصفية الكيان الصهيونى .

هل هذه مجرد أضغاث أحلام أى أن حلم العدل لا يمكن أن يتحقق يوماً ما فى حياتنا وحتى فى حياة أولادنا!!

جوعى ومهمشون

حذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) من أن ارتفاع أسعار الغذاء له دورٌ في إضافة ٧٥ مليون نسمة آخرين إلى قائمة الجوعى فى العالم، مما يرفع العدد الإجمالى إلى ما يقرب من ٩٢٥ مليوناً!! وفى الحقيقة فإن من العار على العالم، لاسيما الكبار (أوروبا وأمريكا واليابان والصين) أن يكون هذا العدد من الجوعى موجوداً، حتى فى الألفية الثالثة!

ومن المعروف أن الله تعالى جعل فى الأرض من الثروات ما يكفى ويزيد عدة مرات حاجات كل سكانها، وهذه حقيقة علمية معروفة، فضلاً عن أنها حقيقة قرآنية بالنسبة لنا كمسلمين على الأقل، ﴿وَمَا آتَاكُم مِّن كَلٍّ مَّا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّكُم لَإِنسَنٌ لَّظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤] ظلوم كفار لا يحسن توزيع الثروة، ولا يحسن استغلال الثروات المتاحة.

وأخطر ما فى هذا الأمر أن الأسباب التى تقدمها المنظمات الدولية لهذا الجوع فى العالم، مثل زيادة أسعار السلع الغذائية، أو صنف الإنتاج الزراعى، أو الوقود الحيوى، أو ارتفاع أسعار النفط.. كلها أسباب غير حقيقية وملفقة! فالحقيقة أن الجوع فى العالم يرجع إلى النظام الاقتصادى الدولى الظالم، واستئثار ٢٠% من سكان العالم بـ ٧٥% من الثروات، بل إن هناك داخل الدول التى تمثل الـ ٢٠% تفاوتاً طبقيّاً رهيباً، الأمر الذى يعنى أن هناك عدالة اجتماعية غائبة داخل كل دولة على حدة، وداخل العالم ككل.

والأمر نفسه ينطبق على مصر، التى يعيش فيها الفقراء والمهمشون والضعفاء، وتدهمهم الكوارث، ويقال فى النهاية: إذن ذلك قضاء وقدر.. مع أن السبب الرئيسى فى الإهمال، وسوء توزيع الثروة، والتصرفات غير المسئولة للكبار!!

والغريب أن الحكومة تتهم الناس بسوء التصرف ، وكأن الزاحفين للسكن فى الدويقة ، أو فى المغارات ، أو راكبى قطار الصعيد القشاش ، كان بإمكانهم ، وميسوراً لهم السكن فى الرحاب ، أو الحجز فى قطار النوم الفاخر!!

المسألة بالطبع لن تظل على حالها ، والخداع الدولى والمحلى للفقراء لن يدوم طويلاً ، وإذا كان حلم العدل الاجتماعى لم يمت بموت الشيوعية ، التى فشلت فى أن تكون طريقاً لتحرير العالم من الرأسمالية ، فإن الأمل لا يزال موجوداً ، ونحن نطرح أن يكون الإسلام هو أيديولوجية الفقراء فى العالم ، والجذر الثقافى للثورة العالمية على الرأسمالية . . أيديولوجية للمسلمين ، وغير المسلمين فى نفس الوقت .

* * *

خسائر العرب.. من فوز أوباما

على الرغم من أن المرشح الديمقراطي للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية السيناتور باراك أوباما من أصل أفريقي أسود، جاء جده إلى الولايات المتحدة وتزوج أمريكية، وأنجب منها، ثم كان أبوه على نفس منوال جده.

وبالرغم من أن أوباما ينحدر أيضا من جد مسلم، اسمه "حسين"، ثم اعتنق البروتستانتية على يد أمه التي عمّدتُه في إحدى الكنائس، ومن ثمّ فهو يحمل في خلاياه جينات أفريقية وإسلامية، أو بعض ما تبقى منها على الأقل، وبالرغم من أن المناهضين لانتخابه يتهمونه بأنه مرشح "حماس" .. رغم كل هذه المعطيات إلا أن الواقع، والقراءة الموضوعية لهذا الأمر ربما يقودان إلى أن الخسائر المتوقعة بالنسبة للعرب والمسلمين من فوز أوباما أكثر بكثير من تلك المتوقعة من فوز المرشح الجمهوري "جون ماكين" لأكثر من سبب.

وبدايةً، فإن الفرق بين الفيل والحصار - أي الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة - ليس كبيراً، خصوصاً فيما يتصل بالقضايا الاستراتيجية؛ لأنها جزء من سياسة المنظومة الأمريكية أو "المؤسسة"، أو هي جزء من ثوابت الأجهزة السيادية الأمريكية، مما يعني أنها لا تؤثر فيها شخصية الرئيس إلى حد كبير.

ويمكننا أن نقول: إنه بالنسبة لنا تحديداً، وبالنسبة لقضايا العرب والمسلمين، فإن الفرق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، هو نفسه كالفرق بين حزب العمل والليكود في إسرائيل، أي الفرق بين الذئب والثعلب! فالأول يصل إلى أهدافه بفجاجة ووضوح، واستهتار بالخصم، وقدر هائل من القسوة، والثاني يصل إليها أيضا، ولكن بقدر من المراوغة والنعومة، ودس السم

في العسل ، وأعتقد أن الأسلوب الأول أفضل لنا ؛ لأنه ربما يستفز عوامل القوة الكامنة داخلنا ، أو يحقق نوعاً من الاستنفار يُقلل من كمية الخسائر ، وأما الثاني ، فإنه قاتل صامت ، وهو الخطر . . إنه الفرق بين استخدام القتل بمسدس يحدث ضجيجاً ، والقتل بمسدس كاتم للصوت !!

على أية حال ، فإن أوباما أسوأ من ماكين بالنسبة للقضية المحورية للعرب والمسلمين ، ذلك أن الحزب الديمقراطي الأمريكي عادةً أشدُّ حماساً لإسرائيل من الحزب الجمهوري ، وكلاهما طبعاً متمسك بثوابت السياسة الأمريكية فيما يخص إسرائيل ، وهو نوع من الالتزام الأخلاقي والحضاري تجاه إسرائيل ، لا يستطيع أي رئيس أمريكي أن يتخلى عنه ، على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه "الفرصة السانحة" .

أوباما على سبيل المثال لم يُخفِ تحيُّزه لإسرائيل ، وعندما زار المنطقة فإنه زار العراق وإسرائيل وأفغانستان ، ولكنه لم يزر لا مصر ولا السعودية ، بل إنه تعهد خلال زيارته للقدس أن يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، وقال: إن إسرائيل معجزة تحققت بالشرق الأوسط .

كما أيّد باراك أوباما هجوم إسرائيل على سوريا ، معتبراً أن ذلك جزء من دفاع إسرائيل عن نفسها تجاه أي خطر يهددها ، وخاصةً الخطر النووي ، مؤكداً على العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل .

وفي إطار موضوع العراق الذي يبدو فيه أوباما مختلفاً عن ماكين ، فإن الرجل لم يتحدث عن انسحاب عاجل وفوري ، أو عن دفع تعويضات للعراقيين عن الخسائر التي لحقت بهم جراء الغزو ، بل قال الرجل: إنه سوف ينسحب وفق خطة تدريجية يمكن أن تستغرق عدة سنوات ، وليس هذا لأن الأمر كان خطأ أخلاقياً ،

بل لإدراكه بأن الأهداف الأمريكية في صراعها للهيمنة على العالم قد فشلت ، وهو يريد إعادة تنظيم تلك الخطة باتجاه التركيز على أفغانستان ، وحشد التأيد الأوروبي والعالمي من أجل ذلك ، وبديهي أن ذلك نوع من المكر الأمريكي كان يفتقده جورج بوش والجمهوريون ؛ لأن فتح أكثر من جبهة ، وفقدان التأيد الأوروبي والتنسيق مع الآخرين ، كان يقلل من إمكانية نجاح أمريكا في تحقيق أهدافها ، أما العمل وفقاً لخطة أوباما ، فإنه يحقق أولاً تركيزاً أمريكياً على أهداف محددة ؛ " أفغانستان ، وباكستان أولاً " ، ثم حشد الدعم الدولي لذلك ، ثم العودة إلى العراق وسوريا ومصر بعد ذلك ، أي بعد تحقيق تلك الأهداف ، حتى ولو كان أوباما نفسه قد رحل عن البيت الأبيض بعد أربع سنوات ، أو حتى باغتياله ولزاحته عن المسرح !

إنها خطة أمريكية تراعي أن أمريكا هزمت ، وتحاول إعادة تنظيم صندوقها ، ثم القفز من جديد على المنطقة والعالم ، وباراك أوباما ليس إلا مجرد قفاز في هذا الصدد ، والله تعالى أعلم .

دلالات اختيار بايدن نائباً لأوباما

يومًا بعد يوم ، ومع متابعة أحداث الصراع الانتخابي على الرئاسة الأمريكية ، نكتشف أنّ هناك ثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية بالتحديد ، لا يمكن لمرشح أن يتجاهلها .

وبالرغم من تقديم المرشح الأمريكي الديمقراطي باراك أوباما نفسه للناخبين الأمريكيين باعتباره رمزاً لأمريكا جديدة ، وأنه سيُغيّر كلاً من السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية ، إلا أنّ مواقفه راحت تقترب شيئاً فشيئاً من الموقف الأمريكي التقليدي والمعتاد .

ويجب هنا أن ندرك أن لعبة الانتخابات الأمريكية هي لعبة - في جانب كبير منها - بين المؤسسات وقوى الضغط الأمريكي ، وأن هذه القوى والمؤسسات هي التي تحدد من يفوز في النهاية .

وإذا كان أوباما - حتى الآن - هو الأوفر حظاً في الفوز ، فإن ذلك يرجع إلى أن تلك القوى والمؤسسات ترى أنه يُحقّق لها ولأمريكا التي تريدها أكثر من هدف ، فهو لن يغيّر السياسة الأمريكية جذرياً ، ولن يخرج من الأهداف التقليدية الأمريكية في تلك المرحلة ، خاصة دعم إسرائيل ، ومحاربة ما يُسمّى "الإرهاب الإسلامي" ، إلا أنه أيضاً سيُحقق نوعاً من "غسيل سمعة" لأمريكا ، تحتاجه أمريكا في هذا الوقت الراهن بشدة ، خاصة في إطار تحسين صورتها لدى المسلمين ؛ لأن صورتها السيئة لدى المسلمين هي العامل الأهم في زيادة تعاطفهم مع تنظيمات متطرفة من وجهة نظر أمريكا ، وما لم تحدث مفاجآت فإن أوباما لا يزال المرشح المفضل لدى القوى والمؤسسات الأمريكية الحاكمة والمسيطر .

ومن هذا الإطار يمكننا أن نفهم لماذا اختار السيناتور أوباما المرشح الأمريكي

الديمقراطي للرئاسة رجلاً مثل السيناتور جوزيف بايدن . . فهو رجل مخضرم في الشؤون الخارجية ، ورجل مطلع بالطبع على أسرار السياسة الأمريكية ، وذلك من خلال خبرته الطويلة في رئاسة لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي ، وكذا عضويته القديمة بالبرلمان الأمريكي منذ عام ١٩٧٢ ، أي منذ ٣٦ عامًا ، مما يؤهله لمعرفة الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة ، ومن ثمّ كان اختياره رسالة تطمين للقوى والمؤسسات الحاكمة والمسيطر ، بأن أوباما لن يكون راديكالياً ، وأنه لن يتجاهل ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية ، وبالتالي فلا تغيرات درامية مرتقبة في هذا الصدد .

ولعلّ ما يؤكد هذا أن المرشح الجمهوري جون ماكين أعلن ترحيبه باختيار أوباما لبأيدن، واعتبره اختياراً جيداً ، وصرّح بأنه صديق لبأيدن منذ عدة سنوات ، وأنهما يعرفان بعضهما جيداً .

وهذا التصريح من ماكين يعني أن الفروق في السياسة الخارجية بين المرشحين الديمقراطي والجمهوري باتت قليلة ، وهذا يعني مباشرة أن اختيار أوباما لبأيدن كان لهذا السبب - تحديداً - وهو تطمين القوى والمؤسسات الحاكمة والمسيطرة في الولايات المتحدة ، بأن أوباما لن يغير كثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية ؛ فلديه شخص له خبرة ومعرفة وإدراك بحقائق الأمور في هذا الصدد .

وغير خاف أن اختيار بأيدن كنائب لأوباما له أسبابه الأخرى ، وله إيجابياته وسلبياته أيضاً ، فهو أولاً رجل مُسنّ يبلغ من العمر (٦٥ عاماً) ، وهذا يُعوّضُ صغر سن أوباما - (٤٧ عاماً) - بالمقارنة بخصمه جون ماكين (٧٢ عاماً) ، مما سيكون بمثابة الرّدّ على القائلين بأن أوباما قليل الخبرة بالنسبة لماكين .

وكذلك فإن بايدن كاثوليكي ظهر من أوساط عمالية، مما يعني أن أصوات قطاع هام من الطبقة العمالية ومن الكاثوليك سيصوت لأوباما.

وكذلك يتمتع بايدن بأنّ له تأثيراً في بعض الولايات التي لا تنحاز تلقائياً إلى أحد الحزبين، وهذا يعطي ميزة لأوباما على خصمه في هذا الإطار؛ لأن نظام التصويت الأمريكي نظامٌ مُعَقَّدٌ، لا يعتمد على حساب الأصوات المباشرة، بل على حساب كُلِّ ولاية على حدة، بمعنى أنه لكي يحصل مرشح على أصوات ولاية معينة، فإنه يكفي أن يفوز فيها بنسبة أكثر من ٥٠٪، ويتساوى في ذلك أن يحصل على ٥١٪ من أصوات الولاية، أو ١٠٠٪ من تلك الأصوات، وهذا يعني أن من الضروري العمل في الولايات غير المحسوبة لصالح أحد الحزبين؛ فهناك ولايات تصوت تلقائياً لصالح الحزب الديمقراطي، وأخرى لصالح الحزب الجمهوري.

وبالطبع فإن تلك الإيجابيات لاختيار بايدن لها سلبيات توازيها أيضاً، فأوساط الدعاية في الحزب الجمهوري قالت: إن اختيار بايدن كنائب لأوباما يؤكد رأيهم أن أوباما غيرٌ لا يتمتع بالخبرة الكافية لإدارة أمريكا، وأن هذا الاختيار اعترافٌ ضمني من أوباما بذلك الأمر.

وكذلك فإن عدم اختيار أوباما لمنافسته في الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون - وهي التي تتمتع بتأييد كبير من أصوات الديمقراطيين والنساء - أفقد أوباما هذا القطاع، أو جزءاً منه على الأقل، خاصة وأن جون ماكين كان قد أعلن أنه لن يترشح مرة أخرى في انتخابات عام ٢٠١٢ في حالة فوزه، وأنه سيكتفي بمدة رئاسة واحدة، بعكس أوباما الذي يتمتع بفرصة أكبر بحكم السن.

ومن ثم فإن المتحمسين لهيلاري كلينتون ، والمؤملين بعودتها للرئاسة في الانتخابات القادمة ، يرون أن نجاح ماكين يعطيها هذه الفرصة ، بعكس الأمر في حالة نجاح أوباما .

وفي النهاية فإن التفسير الصحيح - بالنظر إلى كل تلك العوامل المتضاربة - يرجح أن أوباما فعل ذلك لكي يطمئن القوى الفاعلة في أمريكا ، خاصة وأن الأمور في العالم تسير باتجاه الاستقطاب الدولي ، وربما عودة الحرب الباردة ، مما يضع تحديث أكبر على عاتق أمريكا .

رئيس أسود لبيت أبيض

حقق السيناتور باراك أوباما ، وهو من أصول أفريقية ، إنجازات تاريخية غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، كمرشح للحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة ، بعد فوزه على المرشحة هيلاري كلينتون ، وهو أمر لم يحدث من قبل قط .

فهل يعني هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تأسست أصلاً على إبادة الهنود الحمر ثم استرقاق السود ، قد تخلت عن عنصريتها تجاه السود؟ أم أنه سيكون أمراً استثنائياً سرعان ما تطويه الأحداث ، إذا قرر الأمريكيون حرمان هذا المرشح الأسود من الوصول إلى البيت الأبيض؟

وبالرغم من أن المرشح أوباما هو الأكثر حظاً الآن في الوصول إلى البيت الأبيض ؛ نتيجة تمتعه بكاريزما شخصية ، وقدرة على حشد الشباب ، وعود بالتغيير يتوق إليها الأمريكيون بعد سنوات من الفشل الذي تسببت فيه إدارة الجمهوريين التي سيطرت على البيت الأبيض منذ ثمان سنوات .

يضاف إلى ذلك طبيعة الخصم المنافس (جون ماكين) ، والذي يبدو شخصاً باهتاً ، لا يمتلك قدرات شخصية مؤثرة مثل أوباما ، مع ما يعانيه عامة من تدهور شعبية الجمهوريين الذين ينتمي إليهم ، وما يعانيه في خاصة نفسه من تدهور صحته وعلو سنّه (٧٢) عاماً ، بينما يبلغ أوباما (٤٧) عاماً موفور الصحة والعافية .

ورغم أن ماكين فهم أن الشعب الأمريكي يتوق إلى التغيير ، فراهن بدوره على شعار التغيير قاتلاً: إنه أيّما كان الفائز في الانتخابات ، فإن الولايات المتحدة ستمضي في اتجاه مختلف ، واصفاً التغيير الذي يبشر به أوباما بالتغيير السيئ ، وأما هو فيعد بالتغيير الجيد!

وهكذا ، فإن السبب الأساسي الذي حشد أوباما الناخبين على أساسه وهو (التغيير) أصبح شعاراً فرض نفسه على ماكين أيضاً ، الذي وصفه بعض المراقبين بأنه مجرد تكرار لجورج بوش ؛ لأنه أيده في ٩٥ ٪ من قراراته في السنة الأخيرة بصفته عضواً جمهورياً بارزاً في الكونجرس .

رغم كل هذه الظروف المواتية لأوباما ، فإن المسألة ستتوقف فقط على قدرة الأمريكيين على تجاوز وجدانهم العنصري ، وإذا عمل هذا العامل بنده فإن فرص أوباما في الفوز ربما تتراجع ، رغم أن باراك أوباما من أصول كينية ، ومن أب مسلم ، إلا أنه اعتنق "البروتستانتية" ، وعمد أولاده على أساس هذه العقيدة ، كما أن تربيته كانت في أحضان أمه الأمريكية البيضاء التي ربته على القيم الأمريكية ، وأصبح يعكس ثقافة وقيم الولايات المتحدة أكثر من انعكاس أصوله السوداء والإسلامية عليه ، بل لقد تخرج في جامعة الصفوة في الولايات المتحدة الأمريكية (جامعة هارفارد) ومن ثم فهو لا يمثل تحدياً للمؤسسة الأمريكية الحاكمة ، ولا للقيم الأمريكية التقليدية .

وإذا أدركنا أن المؤسسة الأمريكية الحاكمة ، وهي جماعات الضغط ، والمجمع الصناعي العسكري ، والصفوة الأنجلوسكسونية البروتستانتية هي من يحدد السياسة والاستراتيجية الأمريكية في النهاية ، وليس شخص الرئيس ، لأمكننا أن نضع تصوراً و"سيناريو" لما يمكن أن يكون الهدف من إتاحة هذه الفرصة لباراك أوباما ، وكذا نصيبه من الفوز والخسارة في الانتخابات القادمة .

السيناتور أوباما المرشح الأسود للرئاسة بدوره فهم هذا ولم يتجاهله ، فأعلن أمام اللوبي الصهيوني (الإيباك) أنه يضمن تفوق "إسرائيل" العسكري على جيرانها ، وأنه يريد القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ، وأنه لن يسمح لإيران

بتهديد أمن إسرائيل . . . وغيرها من التصريحات التي تصب في خانة الاستراتيجية الأمريكية التقليدية ، ولكنه من جانب آخر وعد بانسحاب أمريكي سريع من العراق ، معتبراً أنّ قرار الحرب في العراق كان حماقة كبيرة .

وهكذا ، فإنه - حسب تصوري - إذا كانت المؤسسة الأمريكية راغبة في الانسحاب من العراق ، وقررت إنهاء هذا المشروع الفاشل ، فسوف تسمح لأوباما بالفوز ، ولن تحرك ضده المشاعر العنصرية ، خاصة وأن هذا الفوز يُحقّق لها عدداً من الأهداف الهامة ، فهو أولاً يعطي بريقاً ولمعناً للنموذج الأمريكي ، ومن ثمّ يُحسّن صورة أمريكا في العالم عموماً ، وفي العالم الإسلامي خصوصاً ، بعد تدهور هذا النموذج بشدة .

وهذا الفوز أيضاً يساعد في تقوية الموقف الأمريكي في الحرب على الإرهاب الإسلامي ؛ لأن الإرهاب الإسلامي يستمد قوته وجهوره من كون الولايات المتحدة دولة عنصرية تعادي العرب والمسلمين ، وانتخاب أوباما ذي الأصل المسلم والأسود ، يُقوّض هذا المفهوم ، ويُحسّن من أوراق الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب الإسلامي ، الذي ترى دوائر أمريكية بحثية واستخباراتية أنها معركة ثقافية وإعلانية ودعائية ، قبل أن تكون معركة عسكرية .

على أي حال ، فإن مجرد فوز المرشح أوباما بترشيح الحزب الديمقراطي قد حقق جزءاً من هذا الهدف ، خاصة وأنه فاز على مرشحة لها اعتبار في الوسط الأمريكي ؛ لأنها زوجة الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) ، وهو رئيس يتمتع بشعبية كبيرة ، ومن ثمّ فقد تفوق أوباما على شخصية من أهم شخصيات الحزب الديمقراطي ، ومن أهم سيدات المجتمع الأمريكي ، وهذا يغير تاريخ أمريكا العنصري إلى حد كبير .

أما إذا كانت المؤسسة الأمريكية المسيطرة والحاكمة لم تصل بعد إلى قرار تصفية المشروع الإمبراطوري الأمريكي المرتبط باليمين المحافظ ، والذي كان غزو العراق أحد أهم تجلياته ، فإنها سوف تحرك المشاعر العنصرية ، وتمنع أوباما من الوصول إلى البيت الأبيض ، ومن ثم يفوز جون ماكين ، فيكون هذا بمثابة مدة رئاسية ثالثة لجورج بوش في البيت الأبيض!

أزمة الرأسمالية

يعترف رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروز بأن الأزمة العالمية هي أزمة طاحنة ، وأن كل ما يأمل فيه أن يرى ضوءاً في نهاية النفق لكننا لم نصل إليه بعد ، وربما يكون هذا الضوء المزعوم هو ضوء خادع أو كاذب ، أو نوع من الساني والأحلام غير الحقيقية ، وأنا بالفعل أمام أزمة طاحنة للرأسمالية ، ومسألة أن هذه الأزمة أزمة طاحنة هو أمر يتفق عليه كل خبراء الرأسمالية والمسؤولين الكبار في الدول الصناعية الكبرى ، ومن ثم فأقصى ما يتمنون أن تمر الأزمة ولا تدمر الرأسمالية تماماً ، حتى ولو حدثت خسائر باهظة .

في الإطار نفسه أكدت السيدة الأمريكية جالين يلين رئيسة فرع الاحتياطي الفيدرالي في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية أن الاقتصاد الأمريكي دخل مرحلة الركود ، وقالت يلين في كلمة ألقته في بالواتو غرب كاليفورنيا: إن المؤشرات المتوفرة حالياً تظهر أن الاقتصاد الأمريكي كان أضعف مما هو متوقع خلال الربع الثالث من العام الحالي ، ولم يحقق أي معدلات نمو جوهرية وتوقعت المسئولة الأمريكية استمرار معاناة الاقتصاد الأمريكي من الضعف خلال الفترة المقبلة ، مؤكدة أنه حالة ركود .

وأضافت أن اتفاق الشركات تراجع بسبب آثار الأزمة الاقتصادية الحادة ، وضعف الطلب على منتجاتها ، وصعوبة حصولها على السيولة المطلوبة لمواصلة أعمالها ، وأن قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي كان يعد من القطاعات القوية في الاقتصاد الأمريكي بدأ يتراجع ، من جهتهم أكد ٥٢ اقتصادياً استطلعت آراؤهم صحيفة " وول ستريت جورنال " الأمريكية أن الاقتصاد الأمريكي دخل مرحلة الركود وسيبقى كذلك مدة من الزمن ، وأن ذلك يعني تراجع إجمالي الناتج المحلي

الأمريكي لثلاثة فصول متتالية على الأقل ، وهذا أمر لم يحدث منذ نصف قرن على الأقل ، وأعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في تقريرها السنوي عن تزايد عجز الميزانية الأمريكية إلى ٤٤٥ مليار دولار مما يشكل ٣ . ٢ % من الناتج المحلي الأمريكي .

وهكذا فنحن أمام أزمة رأسمالية وأمريكية طاحنة باعتراف كل الخبراء ، وبديهي أن الرأسمالية تمر بأزمات واستطاعت أن تتجاوزها من قبل ، ولكن ذلك غير متاح بسهولة هذه المرة كانت الرأسمالية عموماً ، والرأسمالية الأمريكية خصوصاً تحل أزماتها عن طريق المزيد من نهب القارات والدول والشعوب ، أو طبع المزيد من الدولارات وتصديرها ، وهي عملية نصب ولصوصية واضحة ، ووصلت قيمة الدولارات المصدرة للخارج ، ومن ثم دعم الآخرين لأمريكا بلا مقابل حوالي ٥ تريليون دولار ، موجودة كاحتياطي في بنوك الدول الأخرى ، وكذا فإن الودائع الأجنبية في البنوك الأمريكية زادت عن ١٥ تريليون .

وهكذا فنحن أمام رقم يزيد عن الدخل القومي الأمريكي الذي يبلغ ١٣,٨ تريليون دولار ، وبديهي أن هذه أمور تم استنفادها بالكامل ، فلم يعد بمقدور الآخرين أخذ المزيد من الدولارات والاحتفاظ بها ومن ثم دعم الخزانة الأمريكية بقيمتها ، ولا ادخار المزيد من الدولارات في البنوك الأمريكية ، وفي الأزمات السابقة للرأسمالية ولأمريكا كان يتم إثارة حروب عقب كل أزمة ، ومسألة إثارة الحروب الآن لم تعد متاحة ، فالحرب العالمية تعني نهاية البشرية!! .

ويمكننا أن نقول أن الأزمة الرأسمالية الأمريكية كانت معروفة وواضحة منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وأن قرار غزو العراق جاء في إطار محاولة حل هذه الأزمة عن طريق السيطرة على البترول واحتواء روسيا والصين ، ومن ثم التحكم في الرأسماليات الأخرى في أوروبا والصين وروسيا ولكن المقاومة العراقية

أفشلت هذا المشروع وأسقطت ما كان يسمى بالحلم الإمبراطوري الأمريكي .
نحن إذن أمام أزمة طاحنة ، وليس هناك لا وسيلة ولا طريقة للفكك منها ،
لأن كل الوسائل تم استنفادها بالفعل ، فلم تعد الخزنة الأمريكية قادرة على طبع
دولارات بلا مقابل إنتاجي وتصديرها ، لأن العالم اكتفى وزيادة من هذا النصب
الدولاري ، ولا يمكن إثارة المزيد من الحروب وكذلك لم يعد من الممكن السيطرة
على العالم أمريكياً بعد فشل المشروع الإمبراطوري الأمريكي بفضل المقاومة
العراقية ، ومن ثم فإن الحديث عن نهاية الرأسمالية أو نهاية أمريكا حديث جدي
وليس حديث أمني وأحلام وصحيح أن ذلك لن يتم غداً ، ولا بعد غد فهو قد
يستغرق عشرات السنين على الأقل ، ولكنه حقيقي وموضوعي ، وقد تحتاز أمريكا
هذه الأزمة ، وكذا الرأسمالية العالمية ، ولكنها ستترك بصمات قرب النهاية على
الجسد الأمريكي ، إنها أشبه بذبحة صدرية رأسمالية وأمريكية قد لا تؤدي إلى وفاة
المريض ، ولكنها ستدمر أجزاء من المخ أو القلب أو غيرها ، وهي مقدمة للموت
ولو بعد حين .

سؤال الإنسانية الدائم

سؤال الإنسانية الدائم: ما هو النظام الذي يصلح للإنسانية وتسعد به ، ويحقق لها حياة مستقرة هائلة ويديهي أن إجابة السؤال بالنسبة للمؤمنين بالله . . . هو أن الله هو الذي خلق الإنسان ، ويعلم ما يصلحه وما يفسده ، ومن ثم فإن القواعد التي وضحها الله تعالى وأرشد بها الإنسان ، هي التي تحقق ذلك الهدف . وبما أن الإسلام هو دين الله الحق ، وبما أن الرسول ﷺ هو النبي الخاتم ، فإن النظام الإسلامي وحده هو الذي يحقق ذلك ، ولكن هذا في حد ذاته ليس حلاً نهائياً ، فالنظام الإسلامي يطبقه بشر ، ومن ثم فإن مستوى ارتفاع هذا البشر إلى مستوى النظرية هو شرط تحقيق ذلك ، وهذا الشرط بدوره موجود في كل النظم ، فالنظم كلها يطبقها بشر ، ومن ثم فإن من الممكن أن يحسنوا التطبيق أو لا يحسنوه ، سواء كان النظام المطبق ربانياً أو وضعياً ونخلص من هذا أن النظام الوضعي والنظام الرباني يتساويان في شرط التطبيق ، ولكن للنظام الرباني فضل لا شك فيه بالنسبة للنظرية

من زاوية أخرى فإن الخبرات البشرية ذاتها ومن خلال تجارب وقعت في التاريخ القديم والحديث والمعاصر تقول: إن النظم الوضعية فشلت في الأمرين معاً ، في النظرية والتطبيق على حد سواء ، بل لقد عانت البشرية معاناة هائلة بسبب تطبيق النظم الكسروية والهرقلية ، بل والديمقراطية والاشتراكية والفاشية والنازية والشيوعية ، بل إن مستوى المعاناة كان بشعاً ، ففي ظل تلك الأنظمة وبالذات الديمقراطية منها حدثت إبادة لشعوب الأمريكتين وأستراليا وحدثت مذابح في معظم أرجاء العالم نفذها الرجل الأبيض ، ونشأت الصهيونية ثم دوله إسرائيل ، وهى حالة تجسيم للظلم على مستوى اغتصاب حقوق شعب وأرض وعلى مستوى انتهاك حقوق الإنسان بصورة يومية وعلى مدار الساعة لعشرات

السنين تحت سمع العالم وبصره ، والديمقراطية هي التي استخدمت القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية وهي التي مارست نهب العالم ، ولا تزال قوات الدول الديمقراطية تنتهك سيادة الشعوب في العراق وأفغانستان وفلسطين . . . إلخ أضف إلى ذلك إفساد البيئة واستنزاف ثروات الأرض . . . إلخ .

والمحصلة أن هناك شقاء لا شك فيه ترتب على تطبيق تلك النظم ، شقاء جماعي . . . أما في التطبيق الإسلامي فإن المسألة مختلفة ، صحيح أن هناك تجاوزات ، ولكنها تجاوزات فردية لا ترقى إلى تشكيل ظاهرة ، وهي مرفوضة طبعاً ، أي أننا لو قارنا بين مستوى السعادة في ظل الحضارة الإسلامية ومستواها في الحضارات الأخرى وخاصة الغربية نجد أنه لصالح الحضارة الإسلامية بامتياز ، ونحن هنا نتكلم عن الظاهرة في مجراها الرئيسي ، أو في المحصلة النهائية ، ونكرر أن هناك استثناءات ولكنها لا تحرق القاعدة ، هناك استثناءات إيجابية في الحضارات الأخرى ، وهناك استثناءات سلبية في التطبيق الحضاري الإسلامي ولكن تظل القاعدة هي نفسها وبديهي أن النظام الإسلامي به من الاتساع والمرونة ما يسمح بالاستفادة أيضاً من الخبرات الإيجابية للتجارب الأخرى ، وهذا لا يخالف الشرع الحنيف ، بل هو فريضة أوجبها الشريعة الإسلامية ذاتها ، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها .

الحديث عن الحرية في الإسلام ، وحرية التعبير ، ليس حديثاً عن النظام السياسي الإسلامي فقط ، بل هو حديث يتصل بمنهج الإسلام ذاته ، لأن الحرية في المنهج الإسلامي غاية ووسيلة في نفس الوقت ، فلا إيمان بدون حرية ، ولا إكراه على الإيمان ولا إكراه أيضاً على الكفر ، وبالنسبة لنا نحن المسلمين ، فإننا نؤمن أن الإسلام في فطرة الناس ، إذن لو تنافس الناس مجرية ، لو لم يكن هناك قهر ولا عسف ، لو لم يكن هناك تعصب مسبق لأي شيء لأصبح الإيمان سهلاً جداً ،

ولعل هذا واجب أمة الإسلام واجبها القضاء على الاستبداد السياسي والظلم الاقتصادي والتعصب، وإعطاء الناس حرية الاختيار، وفي تلك الحالة فإن الناس تختار الإسلام لأنه دين الفطرة، وحتى لو لم يختاروه فهم أحرار إذ لا إكراه في الدين، المهم أن أحد مهام الأمة الإسلامية هو تحقيق حرية الاختيار وإزالة كل العوائق التي تحول دون ذلك، ومن نافلة القول أن الجهاد في الإسلام في أحد أهدافه هو إزالة الأنظمة الاستبدادية التي تقهر الناس على الكفر، وتحقيق حرية الدعوة، فإذا تحققت حرية الدعوة بدون عقبات فلا داعي أصلاً للقتال.

وهكذا فالحرية هي في صميم المنهج الإسلامي من ناحية إقامة الحججة على الناس بتحقيق حرية الاختيار حتى يختار الناس الإسلام أو الكفر بحرية وحتى يتناقشوا ويتحاوروا بدون ضغوط.

الحرية أيضاً ومن ثم حرية التعبير والتفكير تظهر في تصور الإسلام للإنسان، استخلافه في الأرض، ودوره فيها، حمله للأمانة ثم وجود نوازع للخير وللشر في نفسه، وهكذا فإن ذلك لا يتسق مع بعضه البعض بدون أن يكون ذلك الإنسان حراً. فلا معنى لأن يكون الإنسان خليفة مسئولاً مكلفاً بدون هذه الحرية بكل أنواعها على أن من المهم هنا أن نحدد أن الإنسان يتكون من كيان مادي وروح وعقل، والروح خارج إطار فهمنا، والكيان المادي خاضع لقوانين وسنن المادة التي جعلها الله عليها، ويبقى أن الحرية منوطة بالعقل الذي يتميز به الإنسان على سائر المخلوقات، فالإنسان مسير فيما يخص الجزء المادي من تكوينه ولكنه مخير فيما هو متاح له من خير أو شر "ضمن مشيئة الله الكلية طبعاً"، ويختار بين الخير والشر بعقله ومن ثم فلا مسئولية على المجنون أو الصغير أو المكره وهو مسئول عن اختياره ويحاسب عليه يوم القيامة فضلاً عن وجود الجزاء الدنيوي.

وهكذا فالحرية هنا شرط لازم لتكليف الإنسان وحمله للأمانة ومسؤوليته عن أعماله وأقواله .

وإذا كان ذلك شأن الإنسان حسب التصور الإسلامي ، فإن النظام الإسلامي ككل يؤكد ويساعد ويحقق تلك الحرية ، فنظام الشورى في الإسلام يحقق أوسع مناطق تلك الحرية ، وكذا فإن النظام الاجتماعي الإسلامي يحقق الإشباع المادي لكل إنسان حتى لا تكون الحاجة حائلا دون حرية التفكير والتدبير ، والنظام الاجتماعي الإسلامي بما فيه من تحقيق للعدل ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، النقد والنقد الذاتي ، طلب العلم كلها تحقيق تلك الحرية فالعلم مثلا يزيد مساحة الوعي ومن ثم القدرة على حرية التعبير ، والعدل يجعل الإنسان آمناً إذا عبر عن رأيه ، والنقد والنقد الذاتي هو في صميمه نوع من حرية الرأي واعتبار ذلك واجبا على المسلم تجاه الإمام وتجاه المجتمع وتجاه أخيه المسلم .

والنظام الأخلاقي الإسلامي الذي يمنع شرب الخمر والزنا والشذوذ ولعب الميسر إلخ كلها تقوي الإنسان والمجتمع على أداء واجب حرية التعبير ، بل حتى العبادات المباشرة كالصلاة هي نوع من الطاعة لله أولا ثم لتحقيق أهداف قوة النفس والبدن وعدم الخوف إلا من الله ومن ثم القدرة على إبداء الرأي دون خوف ، وشهادة أن لا إله إلا الله ومن ثم الشجاعة في قول الحق والصيام ، فمن لم يدع قول الزور والعمل به أي في المقابل أن يصر على قول الحق والعمل به ، فلا حاجة لله في أن يدع طعامه وشرابه ، والحج مثلا هو اجتماع لتبادل الرأي بين المسلمين كل عام ، والزكاة هي نظام اجتماعي تحقق رفع الفقر والبطالة عن المجتمع ومن ثم يصبح غير خاضع في رأيه إلا للحق وليس لصاحب المال أو السلطان إلخ .

هناك أيضا محطات ومواقف كلها تدل على الحرية عموماً وحرية التعبير خصوصاً، وهناك وثائق تاريخية مثل وثيقة المدينة، أو خطب الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين وغيرها تشكل علامات مضيئة في تاريخ الحضارة الإسلامية وكلها تؤكد على حرية الرأي.

على أننا يجب أن نعترف بأن أحوال المسلمين ليست على ما يرام، وأنه غاب عنهم الكثير من تلك القيم وأن من الواجب عليهم استعادتها ليس من أجل أنفسهم فقط، فلن يتقدموا إلا بها، ولكن أيضا من أجل تقديم نموذج حي للشعوب الأخرى، وتقديم بديل حضاري رائع للنظم السائدة حالياً في العالم، والتي جلبت الشقاء للإنسان، وإذا استمرت يمكن أن تقود البشرية إلى كارثة ومن ثم فإن التقدم بالمشروع الإسلامي واجب وضرورة لإنقاذ البشرية وهذا واجب كل الأمة عموماً، والعلماء منها خصوصاً: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَءَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

في مسألة التمدد الشيعي!

أثار الشد والجذب بين الأطراف الشيعية من ناحية ، والدكتور يوسف القرضاوي من ناحية أخرى ، مسألة التمدد الشيعي من جديد ، وهو أمرٌ يمثل خطورة على أكثر من مستوى .

وبدايةً ، فإن الدكتور يوسف القرضاوي قيمة إسلامية ، يمكن الاختلاف معها ، ولكن لا يمكن الاختلاف عليها ، أو الانتقاص من قدرها ، أو إلصاق تهم بها ، مثلما فعلت وكالة أنباء (مهر) الإيرانية! ولعله من غير المناسب هنا أن نكرر ادعاءات تلك الوكالة بحق فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي ، فالرجل ولا شك مع الوحدة الإسلامية ، وهو من كبار مناهضي الصهيونية وإسرائيل ، وهو عالم سُنِّي معتدل إلى أقصى درجة .

فكان من المستغرب أن تصل حملة الهجوم على شخص الدكتور القرضاوي ، إلى حد دخول أطراف شيعية ، كنا وما زلنا نتصورها معتدلة في إطار المذهب الشيعي ، مثل آية الله محمد حسين فضل الله ، وآية الله التسخيري .

على أن من الدلالات غير المريحة في هذا الصدد أن تكون الحساسية - ولا نقول التعصب الشيعي - قد وصل إلى فضل الله ، والتسخيري ، أم أن تصوراتنا عن وجود اعتدال داخل المذهب الشيعي هي ذاتها تحتاج إلى المراجعة؟!!

وفي الإطار نفسه فإن وكالة (مهر) الإيرانية حين تحدثت عن أن الشباب العربي يتجاوب مع المذهب الشيعي الذي بهره انتصار حزب الله على اليهود في لبنان ، وأن ذلك معجزة من معجزات آل البيت!! فإنها في الحقيقة أخطأت خطأً فادحاً ، فإذا كنا مع من يقف ضد إسرائيل ، وليس لأنه شيعي مثلاً ، ونرفض حصره في ضيق المذهب ، بدلاً من رحابة الأمة ، إسلامية أو عربية .

وعلى هذا فإن حديث وكالة مهر على أنه نوع من معجزات آل البيت، أمرٌ لا يمثل لنا قناعة؛ لأنه لا معجزات، ولا كرامات لميت بالنسبة للسنة، وهم ٩٠٪ من الأمة، وبالتالي فإن حصر المسألة في هذا الإطار يصرف هذا التأييد السني عن حزب الله، وهو أمر يضر حزب الله طبعاً، بل ويضر إيران أيضاً، ويضر الشيعة، لو كانوا يعلمون!!

وكذا فإن "تجيير" انتصار حزب الله على إسرائيل في لبنان، باعتباره طريقاً لتجاوز الشباب العربي مع المذهب الشيعي أمرٌ خطير، يُؤكّد مقولةً ناضلنا من أجل دحضها، وهي أن حزب الله ليس إلا طريقة أو آلية للتشيع، وهو ليس كذلك، ولكن وكالة (مهر) الإيرانية تُصيرُ على وصفه بذلك، وتضعه في مأزق، وتدعو مناصريه من السنة وغير الشيعة عموماً إلى عدم الحماسة له، بل ومناصبته العداء! فكانت وكالة (مهر) بما فعلته كالدب التي قتلت صاحبها!

وأما فيما يخص الحديث عن التمدد الشيعي، فإن إثارة هذا الموضوع أو فتحه في هذا الوقت، يحمل أكثر من مضمون واتجاه وهدف، فمما لا شك فيه أن هناك رغبة أمريكية في تأجيج الصراع الطائفي في المنطقة، ومن ثم فإن بعض الحديث قد يصب في تلك الخانة، ولكن السكوت، وتجاهل الموضوع، وعدم فتح الجرح بطريقة صحيحة وشريفة، يصب أكثر في تلك الخانة.

ومن هنا يجب علينا أن نطرح الأسئلة الحرجة، وأن نجيب عليها بلا حساسية، دون أن ندفن رأسنا في الرمال.

وفي هذا الصدد يجب أن نضع مجموعة من الحقائق، كالتالي:

- أن الشيعة (الاثنا عشرية، والزيدية، والإسماعيلية) يُمثّلون أقلية داخل

الأمة الإسلامية ، ويبلغ عددهم من ١٠% إلى ١٥% من المسلمين .

ويجب أن نتفاعل معهم في هذا الإطار ، بمعنى أنه لا يجب أن نضخم في خطورتهم ، ولا أن نمارس ضدهم أي نوع من التمييز الطائفي .

- أن المشروع الأمريكي الصهيوني هو الأخطر علينا ، وهذا لا يمنع أن هناك قطاعات من الشيعة تعمل من أجل المشروع الشيعي ، يجب مواجهتهم ، دون أن نقفز للانحياز إلى المشروع الأمريكي الصهيوني ، بدعوى محاربة المشروع الشيعي .

- أننا نُؤَيِّدُ ونناصر حزب الله ؛ لأنه يقاتل إسرائيل ، ونؤيد امتلاك إيران للأسلحة النووية ، ونحن معها ضد أمريكا . ولكن إذا مارس بعض الشيعة الدعوة إلى التشيع داخل المجتمعات السنية ، فيجب أن نتصدى لهم ، ونقول لهم: إن ذلك نوع من الفتن ، يَصُبُّ في مصلحة أعداء الأمة .

- أن الذي أثار المشروع الشيعي ، وأشعرنا بأننا سنة ، هو انحياز القطاع الأكبر من شيعة العراق إلى الاحتلال الأمريكي ، وهذا أثار الذاكرة التاريخية حول الدور المريب لقطاع من الشيعة الاثنى عشرية في التآمر على الدولة الإسلامية ، أو التحالف مع أعداء الأمة ، أو الدور الشيعي ضد الدولة العثمانية ، أو الدور المريب للشيعة الإسماعيلية ، وامتداداتها الخشاشية وغيرهم .

إن من الحقائق التي لا سبيل إلى إنكارها أن الشيعة يقدسون الأئمة ، ويرون أنهم يعلمون الغيب ، ويُسْرَعُونَ ، وهذا شأنهم بالطبع ، ولكن من حق علماء المسلمين الحكم على هذا الأمر ، وإصدار الحكم الشرعي فيه ، دون أن يعني ذلك اضطهاد الشيعة أو التمييز ضدهم .

ولكن من الحقائق أيضاً أن الشيعة يسبون الصحابة ، وخاصة أبو بكر وعمر ، وهذا ليس من حقهم ؛ لأن هذا يمس ٩٠% من المسلمين ..

وإن من واجب عقلاء الشيعة أن يجتمعوا ، ويصدروا بياناً ، يصرحون فيه بوضوح أن سب الصحابة محرم لديهم ، حتى يكون هناك احترام متبادل ، وتعاون حقيقي ، وليس خداعاً لبعضنا البعض .

وفي كل الأحوال ، فنحن مع التهذبة ، وواد الفتنة ، ومع البحث عن المساحات المشتركة ، ولكن .. دون خداع أو تقيّة .

قراصنة ومحاكم

يمكننا ببساطة أن نقول: إن عمليات القرصنة التي تمت من قبل ، أو تتم الآن ، أو ستتم في المستقبل القريب ، أو البعيد ، هي عمل غير أخلاقي وأنها نديته بشدة ، وكفى الله الباحثين شر البحث والتدقيق ، والبحث عن الأسباب والجذور ، ومن ثم وضع الحلول المناسبة . ويمكننا أيضاً أن نذكر ما قاله أحد الفلاسفة اليونانيين ، تعليقاً على إحدى عمليات القرصنة في ذلك الوقت ، أن قرصاناً ما إذا هاجم سفينة فإنه يعامل كمجرم ، أما القيصر فيمكنه أن يرسل أسطوله للاستيلاء على مدن أو سفن أو بلاد فيعامل عندئذ كبطل !! .

وبين هذين الرأيين يكمن موقف ثالث ، ينبغي أن نتأمله وهو أن حل مشكلات العالم لا يكون بالعلاج الجزئي ، بل بالعلاج الشامل ، وهو بناء نظام اقتصادي عالمي عادل ، يعيد توزيع الثروة ، ولا يؤدي إلى الفقر في بلدان ، والغنى في بلدان أخرى ، أو وجود طبقات بينها ، بون شاسع في البلد الواحد ، وبدون هذا ستظل الجريمة تحصل كل يوم على وقود جديد من الأوضاع المتردية .

عمليات القرصنة في الصومال أصبحت معضلة إقليمية ودولية كبيرة جداً ، وأخطر مما نتصور ، لأنها ببساطة ، يمكن أن تؤثر على الملاحة الدولية ونقل البترول ، والأخطر ، أنها يمكن أن تكون نموذجاً ، بمعنى أن تظهر مناطق أخرى للقرصنة في العالم ، صحيح أن شاطئ الصومال يمتد ٣٢٠٠ كيلو متر ، بمعنى أن من الصعب والباهظ التكاليف حراسة مثل هذا الشاطئ ، خاصة أن الحكومة الانتقالية في الصومال شديدة الضعف وبلا سيطرة من أي نوع على الشواطئ ، ولكن الأمر بالفعل يمكن أن يتكرر في مكان آخر ، ولنتصور مثلاً أن الفوضى دبت في بلد مثل موريتانيا ، أو لبنان ، أو في غزة أو جنوب العراق ، أو غيرها من

المناطق ، ولم تصبح هناك حكومة قادرة على ضبط الأمن ، ألن تصبح هذه المناطق قواعد للقرصنة البحرية!! .

وهكذا فإن القرصنة فى الصومال يجب أن تجعل الكثيرين يفكرون قبل اتخاذ إجراء معين ، فقد كانت هناك حكومة صومالية مستقرة بالفعل هى حكومة المحاكم الشرعية ، واستطاعت هذه فى غضون عام واحد ، أن تحقق الأمان الداخلى ونشطت التجارة ، وفتحت المطار وسيطرت على الساحل وحقت أمناً بحرياً وبرياً ، باعتراف الجميع حتى أعدى أعدائها ، ولكن حين دفعت أمريكا ، وتواطؤ العالم ، أثيوبيا إلى غزو الصومال وأسقطوا الحكومة الشرعية ، حكومة المحاكم الإسلامية ، فإن الثمن كان هو الفوضى ، ومن ثم ظهرت نزعات القرصنة والتمرد وكان الثمن باهظاً ، بدلاً من حكومة إسلامية معتدلة ، كان البديل هو الفوضى وتهديد الملاحة الدولية ، فضلاً عن إمكانية تحول الصومال إلى قاعدة للإرهاب الدولى .

وحسب المكتب الدولى للملاحة فإن العام الحالى حتى آخر سبتمبر سجل ٦١ عملية قرصنة فى سواحل الصومال ، وأن القراصنة الصوماليين يحتجزون حالياً أكثر من ١٢ سفينة ، بينها سفينة تحمل على متنها ٣٣ دبابة!! ، ومن المعروف أن الساحل الصومالى يتحكم فى خليج عدن ، عبر ٣٢٠٠ كيلو متر ، وهو واحد من أهم المضايق البحرية فى العالم ، وتمر به حوالى ١٦ ألف سفينة سنوياً بالإضافة إلى ٣٠ ٪ من الإنتاج النفطى العالمى .

وهكذا فإن العداء الغربى وغير الاستراتيجى لأى حكومة إسلامية حتى لو كانت معتدلة ، يمكن أن يؤدى إلى كارثة ، وبعد أن كانت المحاكم الإسلامية فى الصومال - وهى نظام معتدل جداً - قد استطاعت أن تحقق الأمان ومن ثم

استمرار الملاحة الدولية بهدوء ، فإن الإطاحة بها أدى أولاً إلى ظهور حركات مقاومة أكثر راديكالية ، وهذا خطر على المدى المتوسط ، وأدى على المدى القريب والمباشر ، إلى ظهور القرصنة ، والتي تحتاج الآن إلى أساطيل كبرى ، ومصاريف باهظة وحراسات مستمرة على شاطئ طويل جداً ، وهي أمور غير محكمة ، ولا مضمونة بالنظر إلى فكرة التجارة ذاتها ، فلو تمت حراسة كل سفينة وكل شاطئ ، لانتهدت فكرة التجارة البحرية أصلاً!! فى المقابل ، من الضروري أن تفكر حكومات الغرب قبل أن تسقط أو تحاول أن تسقط حكومات مثل حماس فى غزة ، أو تفرض شيئاً غير مقبول فى لبنان أو العراق ، لأن البديل ربما يكون أسوأ جداً بالنظر إلى تجربة الصومال .

لعبة السلام الوهمي بين سوريا وإسرائيل

الإعلان عن بدء مفاوضات سلام بين كل من الكيان الصهيوني والحكومة السورية في العاصمة التركية "أنقرة" برعاية رئيس الوزراء التركي طيب أردوغان - وهي حتى الآن مفاوضات غير مباشرة ولكنها معلنة - ومعروف رؤساء وفود كل من الطرفين ، وكذا فإن الحديث يدور حول إمكانية تحويلها إلى محادثات مباشرة . وكانت كل من تل أبيب ودمشق قد أعلنتا في وقت واحد عن بدء تلك المفاوضات قبل أن تتم أي محادثات جدية أو وضع أي إطار حقيقي يمكن العمل من خلاله مما يعنى أن هناك أهدافاً سورية وإسرائيلية من مجرد الإعلان عن بدء تلك المفاوضات بصرف النظر عما تؤول إليه .

البعض اعتبر المسألة مفاجأة ، ووصل الأمر إلى حدّ أن البعض كتب يقول: إن هذا مفاجأة له ؛ لأن سوريا طالما أعلنت التزامها بالمبادئ أو أنها ترفض الأسلوب البرجائتي في المفاوضات والصراع السياسي عموماً ، وأنها خندق الممانعة في الواقع العربي وأن دعمها للمقاومة نوع من الدعم الاستراتيجي وليس مجرد استخدام أوراق للتفاوض .

وفي الحقيقة فإن الأمر لا مفاجأة فيه ، فالمفاوضات السورية الإسرائيلية ليست جديدة عموماً وقد كاد الطرفان يصلان إلى حل في عام ٢٠٠٠ ، لولا تراجع إسرائيل ، وبالنسبة لمفاوضات أنقرة فإن الإعلان عن وجود وساطة ووسائل حملتها تركيا بين إسرائيل وسوريا أمر كان قد تمّ الإعلان عنه منذ شهر سابق على بدء المفاوضات .

الحكومة التركية من جهتها رضيت بأن تحمل الرسائل الإسرائيلية والعروض الإسرائيلية إلى سوريا ؛ لأن هذا يساعدها في معركتها حول حظر الحزب الحاكم

بقرار من المحكمة ويساعدها في الظهور بمظهر المعتدل ويعيدها أيضاً إلى دائرة التأثير على القضايا في المنطقة وكلها أهداف واضحة لم تخف حكومة السيد رجب طيب أردوغان حرصها عليها ، وإن كانت تعلن أنها حريصة على مصالح سوريا والفلسطينيين وأنها تعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

البدء بفتح هذا الموضوع - موضوع السلام على المسار السوري الإسرائيلي من جديد - كان إسرائيلياً وهذا الأمر له دلالاته فالسيد إيهود أولمرت هو من بعث برسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد عن طريق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ، والرئيس السوري بدوره وافق على الدخول في اللعبة فوراً ، وهو أمر أيضاً له دلالاته ، وإن كان الرجل يقول: إن هذه فرصة جادة ، لأن الوسيط التركي وسيط يحظى بثقة السوريين ، وبديهي الإسرائيليين ، فهذا كلام دبلوماسي .

لماذا حرصت إسرائيل على بدء اللعبة في هذا الوقت؟ .. المسألة ذات أبعاد داخلية وخارجية بل تكتيكية واستراتيجية ، فرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في وضع حزبي وسياسي داخلي صعب ، وهو يريد الهروب إلى الأمام ، ولذا فإن الرجل حرص على أن يبدأ الموضوع بعيداً عن الخارجية الإسرائيلية فالسيدة ليفني وزيرة الخارجية هي الخليفة المحتمل ومن ثم المنافس القوي له داخل حزب كاديما ومن جانبها فإن الخارجية الإسرائيلية عندما علمت مثل الباقيين بالموضوع وضعت شروطاً تعجيزية وهي ضرورة تخلي سوريا عن التحالف مع إيران ووقف دعم حماس وحزب الله والتطبيع الكامل مع إسرائيل ، بل والتنسيق معها في الحرب ضد الإرهاب!

ومن الناحية الخارجية فإن فتح المسار السوري الذي يعطي إسرائيل نوعاً من

الهروب الجزئي من المسار الفلسطيني الذي يضغط فيه الرئيس بوش باتجاه حل الدولتين التي ترى إسرائيل أنها لا تزال غير مستعدة له مرحلياً حتى الآن . ولذا فإن رد الفعل الأمريكي على فتح المسار السوري الإسرائيلي كان فاتراً وغير متحمس وإن كان المتحدثون الرسميون مثل وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا ريس أو المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض لم يُعلنوا معارضتها لبدء ذلك المسار .

من الناحية التكتيكية فإن الإعلان عن بدء المفاوضات على هذا المسار يعطى رسالة تخويف لحركات المقاومة " حماس والجهاد " وحزب الله بأن من الممكن أن تتخلى سوريا عنهم في وقت ما ، وهي رسالة سلبية بالطبع تحرص إسرائيل على إشاعتها خاصة مع فشلها المزمّن في القضاء على حماس والجهاد أو نزع سلاح حزب الله بكل الطرق والوسائل ، واستمرار عمليات المقاومة وإطلاق الصواريخ رغم الجهد الهائل والتكاليف الباهظة التي أنفقتها إسرائيل في العمليات العسكرية شبه المستمرة على غزة والضفة .

من الناحية الاستراتيجية فإن الخبراء الإسرائيليين يخشون جداً من وصول إدارة جديدة في البيت الأبيض تحاور سوريا وإيران أو تصل إلى حل مع إيران يكون بالطبع على حساب إسرائيل في النهاية ، ومن ثم فهي تستبق المسألة تحسباً للمستقبل .

من ناحية سوريا فإن الأهداف كانت تدور حول إعطاء الانطباع بأن سوريا غير محاصرة ، وأنها حاضرة السلام والتفاوض والوصول إلى حلول وسط ، وأنها ترغب في الانفتاح على المجتمع الدولي ، ومن ثم تحسّن من ظروفها الدولية ، وتخفف من وطأة الحصار الأمريكي الذي يستهدفها ، وإعطاء رسالة إلى أعداء

سوريا في لبنان بأن إمكانية حشد القوى الدولية والإقليمية ضد سوريا أمر مستحيل أو على الأقل فإن سوريا قادرة على اختراقه في أي لحظة .

والمفارقة في كل هذا أن كلاً من سوريا وإسرائيل دخلتا المفاوضات بالرغم من إدراكهما أنها مجرد لعبة ، فإسرائيل مثلاً لن تتخلى عن الجولان ؛ لأن الجولان بها مواقع استراتيجية تكون خطر على إسرائيل إن هي تركتها ، ومن ضمن ألا تسيطر جماعات المقاومة على تلك المواقع نتيجة تنسيق أو ضعف من الحكومة السورية ، وكذلك فإنّ هناك دخلاً واستثماراً سياحياً وزراعياً ، وهناك مستعمرات إسرائيلية في الجولان ، فلماذا تتخلى إسرائيل عن ذلك؟ هل مقابل الهدوء ، والهدوء أصلاً موجود!! أكثر من هذا فإن استطلاعات الرأي داخل إسرائيل تقول: إن ٧٤% من الإسرائيليين يرفضون الانسحاب من الجولان للأسباب السابقة ، ومن ثمّ فإن المعارضة لهذا الانسحاب ليست من اليمين الصهيوني فقط ، بل من معظم القطاعات السياسية والشعبية ، وبديهي أن أولمرت الضعيف لا يستطيع تجاوز هذا كله ، داخل حزبه وعلى يمينه ويساره في آن واحد .

أكثر من هذا فإن إسرائيل تدرك أن موضوع تخلي سوريا عن حماس والجهاد وحزب الله أمر لم يعد حيويًا ، فحماس والجهاد وحزب الله - وبنسبة متفاوتة طبعًا - يستطيعون الصمود بدون سوريا!! ومن ناحية سوريا فإنها تدرك أنها لعبة ، وأن إمساكها بأوراق التحالف مع إيران وقوى المقاومة في تلك اللحظة يوفر لها مصالح حيوية أكثر من استعادة الجولان ، وهي غير مستعدة في هذا الوقت للتضحية بها .

فتح المسار السوري الإسرائيلي في هذا الوقت لعبة يلعبها فرقاء لتحقيق كل طرف بعض الأهداف لا أكثر ولا أقل!!

لماذا فشل الانقلاب القضائي على حزب العدالة والتنمية التركي؟

المعروف في تاريخ الصراع السياسي أو الانقلابات عادة تكون انقلابات عسكرية، وبالنسبة للتاريخ التركي المعاصر فإن الانقلابات العسكرية كانت الأداة الرئيسية التي تستخدمها المؤسسة العلمانية "الكمالية" في الإطاحة بأي حكومة تمثل نوعاً من الخروج على المبادئ الكمالية كما يتصورها العسكر والأحزاب الكمالية والمؤسسة التركية الكمالية منذ إطاحة كمال أتاتورك بالخلافة العثمانية. وكانت آخر هذه الانقلابات عام ١٩٦٧ حيث أجبر العسكر الأتراك حكومة حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان على الاستقالة.

ولكن يبدو أن الواقع الأوروبي - باعتبار تركيا تسعى إلى دخول الاتحاد الأوروبي - والواقع العالمي، والواقع التركي فقد تجاوز إمكانية القبول بفكرة الانقلاب العسكري والذي حدث بعد انقلاب عام ١٩٩٧، أن نفس القوى التي كانت تشكل حزب الرفاه - في معظمها - استطاعت أن تشكل حزباً جديداً مع خبرة أطول وانفتاح أكبر وقدرة على المناورة أعلى هو حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، واستطاع هذا الحزب أن يكسب انتخابات عام ٢٠٠٢ ويشكل حكومة منفرداً وهو أمر لا يتكرر كثيراً في تركيا، بل أكثر من هذا استطاع هذا الحزب وبقدر عالٍ من المرونة والكفاءة أن يدخل العديد من المعارك السياسية والدستورية، وأن يكسبها في محاولة لتقليص دور العسكر عن طريق تقديم مجموعة من الإصلاحات التي يتطلبها إعادة هيكلة الواقع التركي وفقاً لطلبات الاتحاد الأوروبي، وكان هذا نوعاً من الذكاء السياسي المنقطع النظير لحزب العدالة الذي يعمل في ظرف صعب جداً نظراً لتركيبته السياسية الداخلية التركية المعقدة.

كان العنوان هو تلبية المطالب الأوروبية في الإصلاح، وكان المضمون هو

تقليص دور المؤسسة العسكرية ، وكان هذا الأمر يحظى برضا الشعب التركي الذي يرغب في دخول تركيا للاتحاد الأوروبي ، ورغم أن ذلك لا يزال صعباً جداً نظراً لأن هناك قوى أوروبية لا ترغب في دخول تركيا ذات الأغلبية المسلمة إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره اتحاداً مسيحياً ، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية أدارت المسألة بكفاءة فحققت قدراً من أهدافها ، بل إن حزب العدالة والتنمية التركي أدار المعركة ليس بين الأفكار الإسلامية والأفكار العلمانية ، لأن ذلك محظور في تركيا ، بل بين الانفتاح والحرية وبين الأصولية العلمانية التركية ، ومن ثم فإنه قلب المعادلة ، فبدلاً من أن يكون حزب العدالة والتنمية متهماً بالأصولية ، كانت القوى والأحزاب العلمانية والعسكر هم المتهمون بالأصولية العلمانية .

بل وقام حزب العدالة والتنمية التركي ذو التوجهات الإسلامية التي نجح في إخفائها نظراً للواقع التركي المعقد بمحشد كل القوى والشخصيات ومنظمات المجتمع المدني في تركيا ضد الأصولية العلمانية التركية ، التي ظهرت بمظهر فج وغير قابل للمرور محلياً وعالمياً ، وهو أمر يحسب لصالح رجب طيب أردوغان رئيس الحزب ورئيس الوزراء التركي وتيارات حزب العدالة والتنمية ، بل ووجدنا حكومة الحزب عندما فازت في انتخابات ٢٠٠٧ تستخدم خبرات ووزراء ومسؤولين من خارج الحزب لتأكيد هذا المعنى ، معنى أن المعركة بين الحكم المدني ، وبين الحكم الأصولي العسكري العلماني!! .

وحقق حزب العدالة والتنمية إنجازاً آخر حين نجح في تأكيد أغليته عام ٢٠٠٧ وهو أمر لم يتكرر كثيراً في تركيا أن يفوز نفس الحزب مرتين متتاليتين ، وفي الإطار ذاته نجح في توصيل أحد رموزه إلى منصب رئاسة الجمهورية " عبد الله جول " ، بل وتغيير الدستور ليكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع المباشر وليس عن طريق نواب البرلمان ، وهو أمر يقلص قدرة المؤسسات العلمانية التي تستخدم

عدداً من الأحزاب .

ورغم كل العقبات التي كانت تضعها المؤسسة العلمانية ضد حزب العدالة والتنمية ، فإن الحزب استطاع أن يحقق معدل تنمية غير مسبوق ، وأن يقضي على الفساد الذي ضرب الحياة السياسية والاقتصادية التركية لفترة طويلة ، وأن يقلل معدل التضخم ، وأن يدعم الليرة التركية ، وأن يضاعف الدخل القومي التركي ومستوى معيشة الفرد التركي ، بل أكثر من هذا استطاع أن يقيم جسوراً من التواصل مع الأكراد الأتراك ، وحصل الحزب على أصوات أكراد أكثر مما حصلت عليه الأحزاب الكردية ذاتها داخل مناطق الأكراد .

وكان معنى هذا أننا أمام معسكرين معسكر يضم أحزاباً فاسدة لا تملك الكفاءة تؤدي إلى الانهيار الاقتصادي ، ولا تملك قدرة على التعاطي مع المشكلة الكردية إلا بالعصا وهذا معناه زيادة مساحة التمرد وسيادة فكرة الانفصال الكردي في مواجهة حزب غير فاسد شديد الكفاءة يمكن أن يحل المشاكل الاقتصادية بل والسياسية التركية ، الأول مدعوم من العسكر والمؤسسات العلمانية في البلاد ، والثاني مدعوم من الشعب التركي ، وكانت المقارنة واضحة .

ولأن العلمانية التركية الأتاتوركية كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة ، مما عده البعض أن تركيا قد انتقلت إلى مرحلة الجمهورية الثانية ، فإن تلك العلمانية التقطت ما تصوره أخطاء وممارسات معادية للعلمانية من حزب العدالة التركي واستخدمت آخر معاقلها وهو المؤسسة القضائية أو المحكمة الدستورية العليا التركية ، وقام النائب العام بطلب حل الحزب وحظر نشاط ٧١ من قياداته بمن فيهم رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ، وحاولت قوى أخرى عفى عليها الزمن القيام بنوع من الانقلاب العسكري تم إحباطه لأنه خارج إطار التاريخ والسياق ،

بل إن كبار العسكريين أصلاً لم يشاركوا فيه ، وكان يتكون من عسكريين سابقين وشخصيات فقدت اتزانها .

والمحصلة أن تركيا باتت على مفترق طرق تاريخي ، فإما أن تقود تركيا إلى الفوضى والفساد والانحطاط الاقتصادي وتفاقم المشاكل العرقية ، وإما أن تستمر في صعودها ، كان القرار بيد المحكمة ، وبديهي أن حل الحزب وحظر قياداته لم يكن سيحقق نهاية للمعسكر الآخر ، لأن حزب العدالة كان سيعود باسم جديد وتيارات جديدة ، وهو أمر ليس جديداً على جمهور وكوادر حزب العدالة والتنمية فقد فعلوها من قبل عدة مرات ، وكانت ستجرى انتخابات جديدة ، سيظهر فيها ازدياد شعبية الحزب .

وهكذا كان العقلاء يرون أن الأمر سيصبح نوعاً من جرح تركيا دون قتل حزب العدالة والتنمية ، هذا من ناحية الداخل أما من ناحية الخارج ، فإن أوروبا وأمريكا لا تستريحان لحزب العدالة ، وكان من الممكن جداً قبول حل الحزب وحظر قياداته لولا أن ذلك لم يكن أولاً يحل المشكلة وكان نذيراً بتداعيات خطيرة على أوروبا وأمريكا ، وقد يقول البعض: إن أوروبا مع الديمقراطية ولذلك ضغطت على العلمانيين الأتراك لعدم صدور قرار بحل حزب التنمية والعدالة ، وهذا غير صحيح ، فحتى المحكمة الأوروبية ذاتها قبلت بحل حزب الرفاه عندما طعن على قرار بذلك!! . أوروبا وأمريكا مزدوجتا المعايير ولكن هناك مصالح أخرى يجب البحث عنها في عدم تحمس أوروبا وأمريكا لحل حزب العدالة ، فحل الحزب يعني تفكك تركيا أو نوع من الفوضى وهذا يعني إمكانية انتشار التيارات الإسلامية الراديكالية التي تشكل خطراً أكبر على أوروبا وأمريكا ، بل إن وجود حزب - إسلامي معتدل - في تركيا هو ضمان لعدم تحول تركيا إلى أفغانستان أخرى مثلاً!! .

وكذلك فإن قرب تركيا من البلاد الأوروبية وعدم وجود حواجز طبيعية في هذا الطريق يجعل من الممكن تسرب الراديكالية إلى أوروبا عن طريق تركيا، بالإضافة إلى أن التردّي الاقتصادي المتوقع في تركيا يحلّ حزب العدالة والتنمية يعني طوفاناً من الهجرة البشرية غير الشرعية من تركيا إلى أوروبا سواء كان المهاجرون غير الشرعيين أتراك أم غير أتراك، وهي أمور لا تحتملها أوروبا بالطبع، وهكذا فإن قرار المحكمة جاء ليراعي هذه المصالح الداخلية والخارجية، وبديهي أن المحكمة لا تصل إلى حد طعن تركيا وجرح أوروبا وتهديد أمريكا في مقابل إنهاء مشكوك فيه لحزب متهم بالإسلامية أو يمثل خطورة على العلمانية ومن الطبيعي أن نفهم أن ضغوطاً شديدة مورست على المحكمة لعدم التورط في قرار هو بمثابة الانتحار.

ولكن في نفس الوقت كان قرار المحكمة هو نوع من الرسالة لحزب العدالة حتى لا يتمادى في الضغط باتجاه تحقيق إصلاحات أكثر تنهي الوجود العلماني الأصولي في تركيا، لأن قرار المحكمة كان نوعاً من الإدانة للحزب دون الوصول إلى حد إغلاقه بل الاكتفاء بقطع نصف الدعم الحكومي له - وهو أمر رمزي طبعاً - وهو نوع من الإدانة والتحذير، والمعرفة لا تزال مستمرة ولم تكتمل فصولاً بعد، ولكن أي مراقب للشأن التركي يعرف أن حزب العدالة وقياداته قد تمسوا في اجتياز الحواجز والعقبات في ماراتون طويل، علويل جداً.

ما بعد الهزيمة الأمريكية في أفغانستان

كشف تقرير لوكالة الأسوشيتدبرس صادر في بداية شهر يوليو ٢٠٠٨ عن زيادة عدد القتلى من القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي " الناتو " في أفغانستان خلال شهري مايو، يونيو ٢٠٠٨، مع تزايد قوة حركة طالبان وهجماتها وأشار تقرير الوكالة إلى أن ٤٥ جندياً من قوات التحالف الأطلسي قتلوا في أفغانستان خلال شهر يونيو ٢٠٠٨، من بينهم ٢٧ جندياً أمريكياً و١٣ جندياً بريطانياً وخمس جنود من جنسيات أخرى، وذلك في الوقت الذي كان عدد الجنود الأمريكيين القتلى في العراق هو ٣١ في نفس الشهر .

وهذا يعني أنه للمرة الأولى تزايد ضحايا القوات الغربية في أفغانستان عن العراق ، وهو أمر له دلالاته الكبيرة والخطيرة فعدد القوات الغربية في أفغانستان يصل إلى ٣٠ % من القوات في العراق ، وهذا يعني أن العدد النسبي للخسائر في أفغانستان يصل إلى خمسة أضعاف العدد في العراق في هذا الشهر ، وأن المخاطر التي تحيط بالجنود الغربيين في أفغانستان أصبحت كبيرة وأن قدرة حركة طالبان قد تزايدت في الآونة الأخيرة بصورة ملحوظة ، وكان تقرير للبتاجون قد كشف عن أن قوة حركة طالبان تزايدت خلال العام الحالي بنسبة ٤٠ % مقارنة بالعام الماضي .

ومن الأمور الدالة في هذا الصدد أن حركة طالبان استطاعت أن تنفذ هجوماً نوعياً على سجن قندهار واستطاعت أن تفتح السجن وتحرر كل المسجونين " حوالي ١٠٠٠ مسجون من بينهم ٤٠٠ من أسرى حركة طالبان " وأن يخرج هؤلاء ويختفوا دون أن تتوصل إليهم القوات الحكومية أو قوات حلف الناتو وهذا يعني ليس فقط قوة طالبان ، بل انهياراً كبيراً في قدرة الناتو والقوات الحكومية ، التي

وقفت تتفرج على الإعداد لاقتحام السجن ، ثم تنفيذ العملية بنجاح وإطلاق سراح المسجونين ، ثم هروبهم بدون أي رد فعل حكومي أو من قوات الناتو ، في الإطار نفسه فإن حركة طالبان تسيطر تقريباً على معظم القرى والمدن الصغيرة في الجنوب والغرب وأن قواتها تزداد قوة يوماً بعد يوم .

أخطر ما في المسألة ، أن مراكز الأبحاث والجامعات الغربية والأمريكية باتت تعترف علناً بفشل قوات الناتو في أفغانستان فقد أكد خبراء في جامعة نيويورك تزايد قوة حركة طالبان ، محذرين من أن عدم وجود استراتيجية ناجحة للقضاء على الحركة في أقرب وقت ممكن سيجعل من وجود قوات حلف الناتو في أفغانستان عديم الجدوى .

الموقف الأمريكي والغربي والأطلسي في أفغانستان جد خطير ، ذلك أن الفشل في أفغانستان يعني أولاً فشل أمريكا في حربها على الإرهاب ، بل فشل الغرب كله ، لأن معركة أمريكا في أفغانستان كانت تغطي برضا ومباركة الغرب كل الغرب ، وحتى الذين عارضوا الغزو الأمريكي للعراق كانوا شديدي الحماس للحرب في أفغانستان ، من ناحية أخرى فإن هزيمة الغرب في أفغانستان يعني إمكانية أن تتحول المنطقة إلى بؤرة لمواجهة أمريكا ، لأن هناك طالبان في باكستان أيضاً ، وهناك حركات إسلامية في أكثر من مكان ذات خبرة قتالية عالية أيضاً .

أضف إلى ذلك أن المقاومة الأفغانية ذات عنوان رئيسي واحد هو طالبان ، ولها قيادة معترف بها من الجميع ، على عكس المقاومة العراقية مثلاً التي تتوزع على عشرات الحركات والجماعات المختلفة والمتفقة ، وأن حركة طالبان تتميز بالتزام أخلاقي وسياسي عالي المستوى وتغطي برضا الجماهير الأفغانية وخاصة في مناطق البشتون ، بعكس الأخطاء التي ارتكبتها بعض جماعات المقاومة العراقية ، وأن المحيط

الحاضن للمقاومة في أفغانستان لا يزال متماسكاً بعكس الوضع في المناطق الحاضنة في العراق التي ابتليت بما يسمى " الصحوات " والتي ساهمت في تمزيق النسيج السني الحاضن للمقاومة ، وبصرف النظر عن السبب في ظهور تلك الصحوات حتى لو كانت بسبب أخطار جماعات المقاومة فإنها خيانة بكل المقاييس .

المهم في المسألة أن المقاومة الأفغانية موحدة ، وذات حاضنة متماسكة ، وذات بعد إقليمي مواتٍ يسمح لها بأن تتحول إلى بؤرة حقيقية لمناهضة أمريكا في المنطقة والعالم ، ومن ثم فإن انتصار طالبان أخطر على أمريكا بكثير من الهزيمة في العراق ، لأن العراق به بعد طائفي غير موات يمكن أن يعطل المقاومة حتى لو انسحب الأمريكيان ، وكذا البعد الإقليمي خاصة الوجود الإيراني شرق العراق ، والمتحفز لمد نفوذه أو الصدام مع المقاومة السنية ليحجمها إذا لزم الأمر ، وهكذا فإن تحذيرات حكماء الغرب ومراكز أبحاثه من تداعيات الهزيمة الأطلسية في أفغانستان له ما يبرره بالفعل .

مستقبل المقاومة العراقية

مع تصاعد الحديث عن اقتراب الوصول إلى ما يسمى بالاتفاق الأمني بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية والذي ينظم عملية استمرار الاحتلال بوسائل جديدة، بمعنى إمكانية انسحاب القوات الأمريكية أمام الكاميرات مع تقنين وجود مستمر لقوات الاحتلال بأعداد أقل، وفي أماكن محددة - قوات دائمة مثلاً - ووضع آلية قانونية تتيح للاحتلال ممارسة ما شاء من أمور دون أن يتعرض للمساءلة وغيرها من الأمور التي يمكن أن نفاجأ بها يوماً ما قريباً أو بعيداً، كل هذا يبين أهمية دراسة حالة المقاومة العراقية حالياً، وفي المستقبل باعتبار أن المقاومة العراقية كانت ولا تزال هي المحدد الرئيسي لمستقبل العراق ومستقبل المنطقة بالتالي ..

بالطبع فإن الحديث عن تحديد وضع قانوني ومستقر للاحتلال جاء بسبب تراجع ملحوظ للمقاومة العراقية، ليس بسبب قوة الأمريكان مثلاً، ولا بسبب ضعف إدارة تلك المقاومة ولكن بسبب اختراق أمريكي لقواعد المقاومة - السنة تحديداً باعتبار السنة كانت الحاضنة الأساسية للمقاومة، وإذا تم اختراق الحاضنة فإن أثراً سلبياً واضحاً سوف يحدث على تلك المقاومة. وهذا بسبب ظهور ما يسمى بالصحوات وهي في الحقيقة خيانات، وبصرف النظر عن وجود أخطاء وخطايا ارتكبتها المقاومة العراقية أو أحد روافدها الأساسية فإن السماح باختراق أمريكي لقواعد المقاومة وحاضنتها الرئيسية تحت ذريعة وجود أخطاء للمقاومة تعد نوعاً من الخيانة لا يمكن تبريره. على أي حال فإن مسيرة المقاومة العراقية أثبتت عدداً من الحقائق كالتالي:

- أنه بالإمكان هزيمة قوى عسكرية كبرى مثل الجيش الأمريكي بوسائل

المقاومة الشعبية وأن الإنسان أقوى من التكنولوجيا وأن الإيمان والإرادة أقوى من الطائفة والدبابات .

- أننا أمة لا يمكن أن نهزم من الخارج ولكن الهزيمة والتراجع تأتي دائماً من خلل في الداخل ، فالمقاومة العراقية ظهرت وصعدت في ظروف غير مواتية تماماً ، واستطاعت أن تنزل ضربات موجعة بالأمريكان ، وأنه لم يفت في عضدها لا طائرات ولا دبابات ولا أقوى الأسلحة ، بل إن الذي أدى إلى تراجعها هو الخيانة من داخل الحاضنة ونعني بالتحديد ما يسمى بالصحنات وأن عوامل نجاح الاختراق الأمريكي للمقاومة عن طريق الصحنات هو وجود خلل في بنية المقاومة أو ممارساتها أو تصوراتها وعلى الأقل في بعض روافدها .

- أنه أياً كانت السيناريوهات المحتملة في الحالة العراقية بمعنى أنه سواء تم الوصول إلى الاتفاق الأمني أو تصاعدت المقاومة من جديد ، فإن المقاومة العراقية قد أنزلت هزيمة كاملة بالأمريكان ، وأنه رغم ضعف المقاومة العراقية وتراجعها حالياً ، فإن الأمريكان لن يكونوا قادرين على الاستمرار أو تحقيق أهدافهم التي جاءوا من أجلها ، بمعنى أن المقاومة العراقية نجحت بالفعل في تخطيط المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي تبناه اليمين الأمريكي والمحافظ بل يمكن أن نقول: إن المقاومة العراقية نجحت في تخطيط استمرار اليمين الأمريكي المحافظ داخل الإدارة الأمريكية وأن تضعف وإلى مدى طويل تلك القوة داخل أمريكا ، وأنه لولا هذه المقاومة العراقية الباسلة - أياً كانت أخطاؤها - لكان الأمريكان قد نجحوا في تحقيق أهداف المشروع الإمبراطوري الأمريكي الصهيوني وأن يتطلعوا كما خططوا إلى غزو سوريا ولبنان وإيران وربما مصر والسعودية كما قال بعض المحللين .

- أنه لولا تلك المقاومة العراقية ، لكان الشرق العربي قد تغير بل والشرق

الأوسط كله ، بمعنى سيادة المشروع الأمريكي الصهيوني ، وبمعنى تحطيم كل قوى المقاومة . ومن ثم فإن تصاعد واستمرار حركات المقاومة ضد المشروع الأمريكي والصهيوني يرجع الفضل فيه إلى المقاومة العراقية ، والأمر نفسه بالنسبة للمقاومة الصومالية وكل أنواع حركات المقاومة في العالم بل ومشروع مقاومة الهيمنة الأمريكية ، كل هذا كان سيتلاشى أو على الأقل يضعف لولا ظهور وأداء المقاومة العراقية في ذلك الوقت الحرج الذي كاد يحقق هيمنة وسيطرة أمريكية على العالم .

- أنه رغم تراجع المقاومة العراقية ، فإن كل ما يطمح إليه الأمريكان الآن هو مجرد تحقيق انسحاب جزئي آمن من العراق ، وتقليل مستوى الهزيمة أي منع قوى المقاومة في العراق وخارجه من استغلال ظرف انسحاب الأمريكان من العراق في تحويل العراق إلى قاعدة للتحرر في العالم واستمرار مطاردة الأمريكان في عقر دارهم وتصاعد قوى مناهضة أمريكا في العالم ، وهكذا فإن الخطة الأمريكية في اختراق المقاومة العراقية عن طريق الصحوات لم يكن إلا محاولة لتحقيق مجرد انسحاب آمن .

- أن ظهور المقاومة العراقية في ذلك الوقت منع أمريكا من تحطيم كل الرأسماليات غير الأمريكية " الأوروبية واليابانية والصينية " وغيرها ولذا فإن المقاومة العراقية كان لها فضل على هؤلاء جميعاً .

حتى ندرك آفاق المستقبل بالنسبة للوضع العراقي عموماً ، والمقاومة العراقية خصوصاً ، فإن من الضروري أن نؤكد من جديد على أن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة كانت تقتضي احتلال العراق ثم سوريا ولبنان وإيران ومصر وهكذا ، إلا أن ذلك تغير بفضل المقاومة العراقية إلى مجرد تأمين وضع إسرائيل والوصول إلى تجميد للأوضاع تمهيداً لعودة جديدة ، ومن ثم فإن هذه الاستراتيجية تحولت إلى

مجرد تحقيق انسحاب آمن ، لا تستطيع المقاومة بعده استمرار مناهضة أمريكا أو مطاردتها حتى عقر دارها ، ولذا فإن على المقاومة العراقية أن تدرك أن لديها من المجد والتاريخ ما يسمح لها بالفخر ويسمح لها أيضاً بالثقة في النفس ، وهذا يدفعها إلى ضرورة البحث الجدي عن أخطائها فلا ترتكبها من جديد وكذلك أن تبحث في إمكانية توحيد صفوفها ، والتخلي عن الممارسات الطفولية في هذا الصدد .

فالأمر لم يعد يحتمل المراهقة الفكرية والحركية والعقائدية ، على المقاومة العراقية أن تبحث عن وسائل توحيد قواها ، وأن تدرك أن تحدياتها أكبر من أن تواجهها فكرة واحدة منفردة أو حركة واحدة منفردة وأن تلك التحديات مركبة ، إنها تحديات حضارية أمريكية غربية صهيونية ، وتحديات طائفية وإقليمية ، وتحديات ذاتية في ضرورة تحصين البيت من الداخل بالوعي والتجاوز والخيال الصحي والرؤية التي تراعي الشرع والمصلحة معاً ، والشرع والمصلحة لن يتعارضاً إن شاء الله تعالى ، وأن تكون للمقاومة مرجعية فكرية من العلماء الموثوقين وأن يكون لها ذراع سياسي قادر على تبرير وشرح تصرفاتها والاشتباك في معارك سياسية بكفاءة وقدرة ووعي وأنه بدون هذا وغيره فإن المقاومة العراقية التي يدين لها العالم كله بالفضل في منع سيطرة أمريكا على العالم ويدين العرب والمسلمون بفضل منع أمريكا من تحطيم الوجود العربي وتفكيك العالم الإسلامي بصورة نهائية تمنع وتلغي فكرة توحيده من جديد وتدين لها حركات المقاومة باستمرارها ، وتدين لها حتى حكومات العرب باستمرار وجودهم . هذه المقاومة يجب أن تكون على مستوى اللحظة فتستعيد زمام المبادرة من جديد ، فلا تضع دماء الشهداء هدراً ولا كفاح السنين هباء .

مصر والحوار الفلسطيني

آفاق النجاح والفشل

الحوار الذي استضافته مصر على أرضها ، بهدف إعادة توحيد الصف الفلسطيني ، ونزع فتيل الصدام بين فتح وحماس ، هذا الحوار ضرورة وطنية فلسطينية ، لأن استمرار انقسام الوضع الفلسطيني يعطي لإسرائيل وأمريكا الفرصة في التنصل من أي مسؤوليات تجاه القضية بحجة أن الطرف الفلسطيني متقسم ولا يمكن بالتالي التوصل إلى اتفاق بين السلطة وإسرائيل ، لأن السلطة لا تستطيع تنفيذ أي اتفاق طالما أنها لا تمثل كل الشعب الفلسطيني .

وبديهى أن هذا الأمر يقلق السلطة أكثر مما يقلق حماس ، باعتبار أن السلطة هي التي راهنت وتراهن على التفاوض مع إسرائيل ، وبنت كل استراتيجياتها على هذا التفاوض ، ولكن في المقابل فإن حماس معنية باتفاق مع فتح لوقف الاستنزاف الفلسطيني ووضع حد لممارسات الحصار ، لأن هذا الحصار بدوره يستند إلى مقولة: إن حماس سيطرت بالقوة وبالانقلاب - على غزة وأن الحصار أمر ضروري لمنع استفراء حماس بغزة وتشكيل قاعدة للتطرف المزعوم الذي يزعم أمريكا وإسرائيل ودول إقليمية أخرى .

الاتفاق أيضاً ضرورة مصرية ، لأن مصر ترى نفسها الطرف العربي الأكبر ، واستمرار ذرائع الحصار يضع على مصر أعباء ضخمة ، ويخرجها لأنها الطرف المقابل في معبر رفح ، والرأي العام العربي لا يتفهم لماذا لا تفتح مصر معبر رفح لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني ، وهي بدورها لديها التزامات مزعومة أو حقيقية أمام المجتمع الدولي عموماً وأمريكا خصوصاً ، بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة المصرية التي نجحت في تحقيق

اتفاق للتهدئة بين حماس وفتح وتوحيد الصف الفلسطيني ، والحكومة المصرية أبلغت من ثم كل الأطراف بأنها حين تستضيف حواراً على أرضها بهذا الغرض فإنها لن تقبل بأي حال من الأحوال أن يفشل هذا الحوار وأن من يتسبب في فشل هذا الحوار من الإقصائيين في رام الله أو غزة فإن عليه أن يتحمل الغضب المصري وتبعات ذلك أيضاً أمام الرأي العام الفلسطيني .

والحكومة المصرية بداهة تريد أن تثبت أنها لا تزال قوة إقليمية فاعلة في المحيط العربي على الأقل بالنسبة للقضية العربية الأولى - القضية الفلسطينية - وأنها لا تزال تمتلك أوراقاً هامة في المسائل الإقليمية ، ولم تخرج من الساحة تماماً وتركها لإيران أو تركيا اللتين تعودان بقوة لامتلاك مبادرات وأوراق ضغط . مصر أيضاً حريصة على نجاح المصالحة ، لأن استمرار الأوضاع المتردية بالنسبة للشعب الفلسطيني عموماً ، وأهالي غزة خصوصاً ، يضع قنبلة زمنية على رأس مصر يمكن أن تنفجر في أي لحظة . ولا يمكن ساعتهما لأي طرف وقف تداعياتها السلبية ، فضلاً عن أن قضية فلسطين في عمومها هي قضية أمن قومي لمصر .

وهكذا فإن كثيراً من العوامل الضاغطة والمشجعة دفعت الحكومة المصرية لاستضافة هذا الحوار ، خصوصاً بعد الأحداث المؤسفة في غزة بين حماس وعائلة حلس ، وزيادة مساحة وقوة التوتر بين حماس وفتح ، وتبادل الاعتقالات وغيرها من الأمور ، ومصر تعتمد هنا على أن كل من فتح وحماس بات يدرك أن أحداً لن يحقق انتصاراً كاملاً على الآخر ، وأن الأوضاع غير قابلة للاستمرار على ما هي عليه ، والتكتيك المصري في هذا الصدد يعتمد على إطلاق حوار مع كل الفصائل الفلسطينية على حدة ،

الجهاد الفلسطيني والجبهة الشعبية ثم فتح وحماس ثم حوار بين كل الأطراف الفلسطينية، والحوار بدأ بين الدبلوماسية المصرية والجهاد الفلسطيني، وهو الطرف الأقرب إلى مصر من ناحية، وهو الذي يمتلك رؤية محددة وخطة للمصالحة وهو أيضاً يمتلك علاقات مع كل الأطراف إن لم تكن علاقات حميمة فهي علاقات على الأقل متزنة وغير متوترة، وتسعى مصر لجعل الجهاد الفلسطيني الطرف الأقدر على لم شمل الأخوة الأعداء في حماس وفتح، وتنفيذ أو مراقبة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، أو أن تكون الطرف الذي يستلم ويسلم المقرات الأمنية في غزة مثلاً حتى يتم تحقيق حكومة وحدة وطنية.

والمبادرة المصرية - الجهادية تقوم على إخلاء المقرات الأمنية في غزة من حماس، والإفراج عن كل المعتقلين بين فتح وحماس، وإعادة المقرات المصادرة من هذا الطرف وذاك في كل من الضفة وغزة، وتوسيع وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، لتضم جميع الفصائل وفقاً للوزن النسبي الحقيقي لكل الأطراف على الأرض، واعتبارها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني ومن ثم اتخاذ القرار الفلسطيني، وإقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضم حماس وفتح وباقي الفصائل التي ترغب في ذلك، مع الإعداد لانتخابات رئاسية فلسطينية في العام المقبل. وكلها أهداف صعبة بالطبع، وداخلها الكثير من التفاصيل التي يكمن فيها الشيطان كما يقال عادة.

على أي حال فإن الجهد المصري في هذا الصدد مشكور، وإذا كانت الحكومة المصرية تمتلك أوراق ضغط على كل من حماس وفتح، وجوائز يمكنها أن تقدمها لحماس في حالة المرونة في تحقيق اتفاق مثل فتح معبر

رفع، فإن الشعب الفلسطيني كان يرغب في ألا تربط مصر فتح معبر رفح بهذا الاتفاق، لأن فتح معبر رفح يخص معاناة كل الشعب الفلسطيني في غزة، ولا يخص حماس وحدها، حتى ولو كانت هي السلطة على الأرض في غزة.

ولا ننسى في هذا الصدد أن نقول: إن عوامل النجاح لهذا الاتفاق برعاية مصرية موجودة بالفعل تتمثل في قدرة مصر وثقل مصر، وعلاقاتها القوية بأطراف في غزة بالتحديد غير حماس. وكذلك وصول موضوع التسوية عن طريق التفاوض بين السلطة وإسرائيل كما تعهدت بذلك الولايات المتحدة إلى طريق مسدود، خاصة بعد الاضطراب السياسي في إسرائيل والاحتمالات غير المحددة لرحيل رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، واكتشاف أطراف السلطة بأن كل جولات وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس إلى فلسطين لم تقدم شيئاً جديداً، وأن الوعد الأمريكي بحل للقضية قبل رحيل بوش لم يكن إلا نوعاً من الأوهام ليس إلا، وإدراك حماس من طرف ثان بأن وضعها بهذه الطريقة يحمل مخاطر جمة لها ولغيرها، ثم الجهد المشكور الذي تقوم به حركة الجهاد الفلسطينية لتقريب وجهات النظر.

إلا أن تلك العوامل المشجعة تجد في المقابل ما يعطلها، ولعل تزامن زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إلى مصر، وكذلك زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى كل من القدس ورام الله كانتا تستهدفان إفشال الحوار، أو إبلاغ الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن أمريكا لا ترغب في توصل السلطة إلى اتفاق مع حماس، وكذلك إبلاغ السلطة المصرية عن طريق باراك بمجموعة من المطالب الإسرائيلية من حماس مقابل عدم تعطيل

الاتفاق المستخدم بين حماس وفتح ومنها إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المأسور لدى حماس "جلعاد شاليط".

أكثر من هذا فإن الدلالات الرمزية في إطلاق سراح حوالي ٢٠٠ معتقل فلسطيني من السجنون الإسرائيلية في الأيام الأولى لبدء الحوار الفلسطيني في القاهرة، واقتصار هؤلاء على مسجونني فتح دون مسجونني حماس وهو أمر غير معتاد في صفقات تبادل الأسرى عادة، كان نوعاً من زيادة الشكوك والغضب والمرارة لدى حماس تجاه فتح مما يعطل الاتفاق، ونرجو ألا يكون لزيارة رايس أو إطلاق الأسرى بهذه الطريقة أو مطالب باراك أي أثر على التقارب الفلسطيني - الفلسطيني - وأن يرتفع جميع الفلسطينيين إلى مستوى المسؤولية التاريخية وأن يتم إنهاء هذا الفصام بين فتح وحماس.

هل تصبح أفغانستان مركز مقاومة المشروع الأمريكي بدلاً من العراق؟

كثير من الأمور والأحداث تقود الآن في اتجاه أن تصبح أفغانستان هي المركز الرئيسي لمقاومة المشروع الإمبراطوري الأمريكي ، بعد أن كانت العراق ولمدة عامين ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ هي ذلك المركز أو البؤرة الرئيسية لتلك المقاومة ، ولكن هناك الكثير من الأسباب الموضوعية والذاتية تقود الآن في اتجاه أن تصبح أفغانستان هي ذلك المركز ، وأن المقاومة الأفغانية تزداد قوة كل يوم بينما تعاني المقاومة العراقية من عدد من المشكلات والمعضلات التي أثرت على عملها كثيراً وأدت إلى نوع من التراجع بعد أن كانت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق نصر استراتيجي على الولايات المتحدة .

ما هي أسباب تراجع الدور العراقي المقاوم ، وزيادة الدور الأفغاني القادم ، ثم ما هي التداعيات المتوقعة من ذلك التطور؟ هذه وغيرها أسئلة ينبغي الإجابة عليها خاصة بعد أن وصل الأمر بالمقاومة الأفغانية ، أنها أصبحت تسيطر على الكثير من المناطق والمحافظات في جنوب البلاد وغربها وبعد اعتراف قادة حلف الأطلنطي بالفشل في أفغانستان ومجثمهم المستمر عن طريقة لمنع الانهيار هناك ، ولعل حادثة الهجوم على السجن الرئيسي بمحافظة قندهار وتفاصيلها المثيرة تكشف عن المدى الذي وصلت إليه حركة طالبان من قوة ، وما وصلت إليه أمور القوات الحكومية وقوات الناتو المتمركزة في أفغانستان من تخبط وتفكك ، فقد استطاعت قوات تابعة لحركة طالبان أن تقوم في وضح النهار ، باقتحام السجن عن طريق دفع شاحتين محملتين بالمتفجرات إلى سور السجن ، ثم الدخول بدراجات نارية وقتل الحراس أو هروبهم ، ثم إطلاق سراح أكثر من ألف سجين بينهم ٤٠٠ من عناصر طالبان الذين كانوا محبوسين داخل أسوار هذا السجن ، بل وهروب هؤلاء المحررين إلى

مناطق آمنة بعد ذلك .

وهذا يعني أولاً أن طالبان باتت تملك المقدرة العسكرية والتخطيطية والخيال الخصب وأنها من ثم باتت في حالة قوة لا يستهان بها ، وأنها تحظى بالرضا الشعبي لدرجة أن تتحرك بكل هذه القوات ولا يبلغ أحد عنها لتأتي الطائرات الأمريكية لقصفها ، وأنها تكتمت الاستعدادات التي تمت لهذه العملية ، مما يدل على تماسكها الأمني والاستراتيجي .

ومن ناحية ثانية فإن تنفيذ العملية وإنهائها وعدم تحرك لا قوات الناتو ، ولا قوات الحكومة ولا الطيران التابع لحلف الناتو لصعد وإفساد تلك العملية يعني أن هناك خللاً كبيراً داخل معسكر الحكومة وأوساط حلف الناتو أدى إلى شلل شبه كامل ، وقد يقول البعض: إن قوات الحكومة هي التي تعاني من العجز لأنها لم تتحرك لمنع اقتحام السجن وهي كانت قريبة من موقع الأحداث ، ولكن قوات الناتو كانت بعيدة عن موقع الحادث ومن ثم فلا يمكن إلقاء اللوم عليها ، وهذا الكلام تنقصه الدقة ، لأن هناك طائرات تابعة لحلف الناتو يمكنها على الأقل المشاركة بسرعة ، ولكن الذي حدث أنه لا طائرات شاركت ولا قوات من الناتو ، ولا قوات من الحكومة مما يكشف الخلل الخطير والكبير في الموضوع ، ومما يؤكد أن زمام المبادرة في أفغانستان بات بيد قوات طالبان .

وعلىنا أن نرصد في هذا الصدد أن طالبان التي انهزمت عام ٢٠٠١ وسقطت من السلطة ، استطاعت أن تعيد تنظيم صفوفها ، وأن تسير في اتجاه طردي نحو الفاعلية والثورة ، وأن مسيرتها في ذلك الصدد لم تكن متذبذبة كما هي الحال مع المقاومة العراقية بل إن طالبان تزداد قوة يوماً بعد يوم ، وأنه رغم أن الدول الغربية عموماً وافقت الولايات المتحدة على غزو أفغانستان وشاركت بقواتها من خلال

حلف الناتو في ذلك الغزو، في حين عارض بعضها في غزو العراق، إلا أن طالبان صمدت أمام هذا الإجماع الغربي بما له من تداعيات عسكرية وإعلامية واستطاعت إقناع شعبها، بل والشعوب العربية والإسلامية بأنها حركة تحرر وطني، وليست حركة تطرف وإرهاب.

ويجب هنا أن نعترف بأن ممارسات طالبان رغم الظروف الدعائية والسياسية غير المواتية معها، كانت أفضل بكثير من ممارسات المقاومة العراقية، أو بعض فصائلها الكبيرة على الأقل، التي دخلت في معارك طائفية أو عشائرية لا مبرر لكثير منها، وأنه على حين كانت المقاومة العراقية تعاني من نوع من الانقسامات وكثرة الفصائل وظهور أمراء وإمارات بلا مبرر في بعض المناطق، ثم للأسف الشديد نجاح الأمريكيان في اختراق الصف السني، وهو الحاضن الأساسي للمقاومة، وإنشاء ما يسمى بالصحنات "جمع صحنه" الأمر الذي أضعف المقاومة كثيراً وأدى إلى تراجعها، فإن المسألة بالنسبة لطالبان كانت مختلفة، فهناك قيادة موحدة للمقاومة، والتشردم والانقسام غير مؤثر أو غير موجود أصلاً، والشعب الأفغاني يلتف حول المقاومة خصوصاً في مناطق البشتون، ثم إن هناك دعماً هاماً من القبائل على الحدود الباكستانية، الأمر الذي يعني أن المقاومة الأفغانية وتحديد طالبان ستصبح هي بؤرة مقاومة المشروع الأمريكي في المنطقة.

وفي الحقيقة فإن الانتصار الأفغاني سيعود أخطر كثيراً على أمريكا والغرب من الانتصار العراقي لأن الانتصار العراقي كان من الممكن تطويقه عن طريق الفتن الطائفية والحصار الإقليمي، والتمدد الإيراني الذي لن يكون مواتياً مع المقاومة العراقية وغيرها من العوامل، أما طالبان، فهي أولاً قوة إسلامية معتدلة، نجحت في إقناع شعبها لها امتدادات هامة في باكستان "طالبان باكستان"، لا تعاني من الانقسام والتشردم، ومن ثم فإن انتصارها سيعني ليس فقط تحول أفغانستان

إلى بؤرة لمواجهة المشروع الأمريكي ، بل ستؤدي أيضاً وفقاً لنظرية الدومينو إلى تساقط الكثير من النفوذ الأمريكي في آسيا ، وبل ويمكن أن تتحول باكستان بدورها إلى بؤرة أخرى مجاورة ، خصوصاً بعد الأزمة التي تعانيها السلطة الباكستانية من حكومة أحزاب ورئاسة برويز غير المتوافقتين مع تصاعد مد حركة طالبان باكستان وزيادة نفوذ المناهضين لأمريكا خاصة في منطقة القبائل والحدود مع أفغانستان ولو تم هذا لكان معناه بداية نهاية أمريكا في العالم ، بل وبداية نهاية المشروع الغربي برمته الذي صعد منذ ثلاثة قرون ثم ها هو يبدأ في النزول ، وربما كان ذلك بداية عهد العالمية الإسلامية الثانية .

ولا ننسى أن الهزيمة الأطلسية في أفغانستان هي هزيمة للغرب كله وليس أمريكا وحدها ، لأن معظم دول الغرب تساهم في المجهود العسكري في أفغانستان من خلال حلف الناتو ، والأخطر أنها تساهم في المجهود السياسي والدعائي ، وأنها كانت ولا تزال مؤيدة وموافقة للغزو والاحتلال الأمريكي لأفغانستان في حين عارض بعضها الغزو الأمريكي للعراق .

الفهرس

٣	نهاية . . . نهاية التاريخ
٦	الاتحاد من أجل ساركوزي
١٠	الإسلام أيديولوجية الفقراء
٢٤	التطاول على الرموز الإسلامية
٢٧	التنمية المستقلة
٣٢	الحرب الباردة تعود من جديد
٣٦	الدكتور عبد الوهاب المسيري رائد علم الاجتماع الإسلامي المعاصر
٣٨	النظام الاقتصادي في الإسلام
٤٨	الهجوم على إيران . . إصرار إسرائيلي
٥٢	انهيار الشيوعية لا يعني صلاحية الرأسمالية
٦١	أوباما وماكين . . اتفاق على استرضاء إسرائيل
٦٤	جريمة حرب
٦٦	جوعى ومُهْمَشُونَ
٦٨	خسائر العرب . . من فوز أوباما
٧١	دلالات اختيار بايدن نائباً لأوباما
٧٥	رئيس أسود لبيت أبيض
٧٩	أزمة الرأسمالية
٨٢	سؤال الإنسانية الدائم
٨٧	في مسألة التمدد الشيعي!
٩١	قراصنة ومحاكم

- ٩٤ لعبة السلام الوهمي بين سوريا وإسرائيل
- ٩٨ لماذا فشل الانقلاب القضائي على حزب العدالة والتنمية التركي؟
- ١٠٣ ما بعد الهزيمة الأمريكية في أفغانستان
- ١٠٦ مستقبل المقاومة العراقية
- ١١٠ مصر والحوار الفلسطيني
- ١١٠ آفاق النجاح والفشل
- ١١٥ هل تصبح أفغانستان مركز مقاومة المشروع الأمريكي بدلاً من العراق؟
- ١١٩ الفهرس

* * *